

سميح عاطف الزين

صفات الداعية

* الشُّرُوطُ التي تُؤَهِّلُهُ أَنْ يَكُونَ دَاعِيَةً

* مَعْرِفَةُ الوَاقِعِ الذي يَعيشُ فِيهِ مَعْرِفَةُ دَقِيقَةٍ

* مَعْرِفَةُ الكِيفِيَّةِ التي تُحْمَلُ بِهَا الدَّعْوَةُ

قال الله تعالى:

{وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ} [فصلت: 33]. وقال: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: 125]. وقال: {وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ} [آل عمران: 104].

هذه الآيات البينات تُحدِّدُ كَيْفِيَّةَ حَمْلِ الدَّعْوَةِ وَصِفَاتِ الدَّاعِيَةِ بِسَبْعِ نِقَاطٍ:

- 1 - أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ إِلَى اللَّهِ وَمِنْ أَجْلِهِ.
- 2 - أَنْ يُقَوْمَ الدَّاعِيَةُ بِالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.
- 3 - أَنْ يُظْهِرَ إِسْلَامَهُ «وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ».
- 4 - أَنْ تَكُونَ الدَّعْوَةُ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ بِالْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ «الْحُكْمَةَ».
- 5 - أَنْ تَكُونَ بِالتَّذْكِيرِ الْجَمِيلِ «وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ».
- 6 - أَنْ يَجْعَلَهُمُ الدَّاعِيَةُ يَرْبِطُونَ أَفْكَارَهُمْ بِالْوَاقِعِ الَّذِي يَعِيشُونَهُ وَهَذَا النُّوعُ مِنَ الْجِدَالِ يُعَدُّ مِنْ أَحْسَنِ مَرَاتِبِ الْحَوَارِ وَأَعْلَاهَا بِحَيْثُ يَشْعُرُ الْمُجَادِلُ بِمَا يَدُورُ حَوْلَهُ عَنِ طَرِيقِ الْبُرْهَانِ الْعَقْلِيِّ «وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ».
- 7 - أَنْ تَحْمَلَ الدَّعْوَةَ عَنِ طَرِيقِ الْجَمَاعَةِ أَيْ أَنْ تَكُونَ مِنْ مَسْئُولِيَّاتِ الْجَمَاعَةِ حَتَّى يَتَحَقَّقَ لَهَا النِّجَاحُ وَالْفَلَاحُ لِأَنَّ الْآيَةَ تُشِيرُ إِلَى فَلَاحِ الدَّعْوَةِ عِنْدَمَا تَكُونُ الْجَمَاعَةُ قَائِمَةً بِحَمْلِهَا وَدَاعِيَةً لَهَا «وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ.

قال رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ:

«إِنَّكُمْ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ أَمْرِكُمْ مَا لَمْ تَظْهَرُ فِيكُمْ سَكْرَتَانِ: سَكْرَةُ الْجَهْلِ، وَسَكْرَةُ حُبِّ الْعَيْشِ». وَإِنَّكُمْ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ. وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَإِذَا ظَهَرَ فِيكُمْ حُبُّ الدُّنْيَا لَمْ تَأْمُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَلَمْ تَنْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ. وَلَمْ تُجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الْقَائِلُونَ يَوْمئِذٍ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَالسَّابِقِينَ الْأُولِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ.

قال عليّ كرم الله وجهه

لا تخلو الأرض من قائمٍ لله بحُجّة، إمّا ظاهراً مشهوراً، وإمّا خائفاً معموراً، لئلاّ
تَبْطَلَ حُجَجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتُهُ، وَكَمْ ذَا وَأَيْنَ أَوْلِيكَ؟

أولئك - والله - الأقلون عدداً، والأعظمون عند الله قدراً: يحفظ الله بهم حُجَجَهُ
وَبَيِّنَاتِهِ، حتّى يُودِعُوهَا نُظْرَاءَهُمْ، وَيَزْرَعُوهَا فِي قُلُوبِ أَشْبَاهِهِمْ. هَجَمَ بِهِمُ الْعِلْمَ عَلَى
حَقِيقَةِ الْبَصِيرَةِ، وَبَاشَرُوا رُوحَ الْيَقِينِ، وَاسْتَلَانُوا مَا اسْتَوَعَرَهُ الْمُتَرْفُونَ، وَأَنَسُوا بِمَا
اسْتَوْحَشَ مِنْهُ الْجَاهِلُونَ، وَصَحِبُوا الدُّنْيَا بِأَبْدَانٍ أَرْوَاحُهَا مُعَلَّقَةٌ بِالْمَحَلِّ الْأَعْلَى.
أولئك خُلفاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ وَالدَّعَاةُ إِلَى دِينِهِ، آه آه شَوْقًا إِلَى رُؤْيَتِهِمْ!.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ

أَتَصَوَّرُ رَجُلًا إِعْرَابِيًّا جَلَسَ جَلْسَةً وَاحِدَةً مَعَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ وَفَارَقَهُ بَعْدَهَا مُؤْمِنًا بِالْإِسْلَامِ دَاعِيًّا لَهُ.

كيف حصل هذا؟ قد يكون ما حصل في هذا اللقاء، في جلسة واحدة، يوازي في نظر كلِّ مفكر معجزة من المعجزات الكبرى التي أتى على ذكرها القرآن الكريم والتي حدثت مع أنبياء الله المكرمين؛ لأن من اطلع وعرف غزارة مياه المعرفة المتعددة الروافد التي تجري وتتدفق من بحر الإسلام، وأحبَّ أن يغرفَ غرفة، أو يرتشفَ رشفة، يقفُ فترة تأمل وتفكر، ويجولُ في خاطر هذا السؤال. كيف استطاع هذا الإعرابي أن يفهم الإسلام ويؤمن به ويحمّله للناس بعد أن اجتمع بالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اجتماعًا واحدًا. ذلك يجيبُ عنه ما حدث لطفيل بن عمرو الدؤسي عندما قال لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «سمعت منك قولًا حسنًا، فاعرض عليَّ أمرك». قال الطفيل: «فعرض عليَّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وأله الإسلام وتلا عليَّ القرآن فلا والله ما سمعت قولًا أحسن منه ولا أمرًا أعدل منه، فأسلمت بعد هذا الاجتماع وشهدت شهادة الحق، وقلت يا نبيَّ الله إني امرؤ مطاع في قومي وإني راجع إليهم وداعيتهم إلى الإسلام».

ولا أريد أن أزيد شرحًا لهذا الموضوع لأنه ليس هو المقصود أن يكون في المقدمة بل في الكتاب علني بحول الله وقوته أن أكون قد اهتديت إلى معرفة سر من أسرار هذا اللقاء الذي تم في جلسة واحدة جلسها الإعرابي مع الرسول الأعظم.

فالواقع يشهد أن الإنسان عندما يؤسس ويقيم حدودًا معينة لا بد من أن يقصد من وراء هذا التحديد الإنشاء والارتقاء، ولا يمكن أن يُقدّم الإنسان على وضع أسس معينة محددة إلا إذا كان عازمًا على أن ينشئ وبينني على هذه الأسس المحددة وسواء أكان هذا التحديد ماديًا كوضع الأساس للبناء ضمن حدود، فإن الناظر إليه يتبين بوضوح أن المقصود منه الإنشاء أي إقامة البنيان المطلوب، أم كان هذا التحديد معنويًا كأن يحدد الإنسان علاقاته في ما قبل الحياة وما بعدها، ويقصد من وراء ذلك أن ينشئ ويرتقي على أساس هذه النظرة المحددة.

ولقد نظر الإسلام النظرة المحددة فقال: إنَّ كل شيء يحسه الإنسان ويشعر به ويفعله فهو مادة فإذا انبثق هذا الفعل أو هذا الشعور أو هذا الإحساس عن أوامر الله ونواهيه يكون التحديد هنا مزج المادة بالروح أي بأن يحكم الإنسان أن الله هو قبل هذه الحياة وأنه هو وحده جل شأنه وعظمت قدرته سيكون بعدها، وهو الذي طلب من الإنسان أن يفعل ما أمر به بأوامر ونواهٍ، وأن هذه الأوامر والنواهي هي الناحية الروحية.

والأمثلة على هذا المزج بين المادة والروح لا تحصى.. فالنظر إلى الشجرة من حيث الحواس يظهرها مادة. لكن النظر إليها على أنها مخلوقة لخالق فهذه الناحية الروحية. كذلك القيام بالصلاة فهو عمل مادي، ولكن إذا كان القيام بالصلاة ممزوجًا بأوامر الله عز وجل، فهنا الناحية الروحية؛ ومثله إنفاق النقود على الفقراء فالنقود مادة، فإذا لم يكن الإنفاق بدافع من الشريعة الإسلامية فيبقى الإنفاق الذي

قام به هذا الإنسان مادة، ولكن إذا كان الإنفاق ممزوجًا بأوامر الله فهنا يكون قد مزج المادة بالروح وهكذا بالنسبة إلى كل فعل يقوم به الإنسان.

وبناء على هذا التحديد أيضًا، فإن نظرة الإسلام إلى الحكم تقوم على الناحية الدينية (الروحية) وعلى الناحية المادية (الدولة) أي بانبثاق الدولة عن الدين، وذلك بعكس الاشتراكية الشيوعية المحددة والتي تقوم على أساس الإيمان بالمادية الأزلية وإنكار الدين أي إنكار الروح، وبعكس الديمقراطية الرأسمالية المحددة والتي تقوم على أساس فصل الدين عن الدولة أي فصل المادة عن الروح.

وانطلاقًا من هذا التعريف للتحديد فإن المسلم الذي يحمل الفكر الأساسي المحدد يحاول أن يكون دائم الإنشاء والارتقاء.

والإنشائي هو الذي ينشئ شيئًا جديدًا:

إما فكرًا جديدًا.

أو علاج أمر جديد.

أو شرح فكر قديم.

أو انطباق فكر أو عدم انطباقه على واقع جديد... وبعد الإنشاء يكون الارتقاء...

والارتقائي هو الذي يسير بشكل دائم في طريق تصاعدي بالتفهم والتأثير ووضوح الرؤيا، وإثبات الوجود.

ولهذا فإن الذي يحمل الأفكار المحددة لا يكتفي بحملها، بل يعمل على نشرها ويسعى إلى تطبيقها وبذلك فهو حامل دعوة، وتنطبق عليه صفات الداعية، ويجب أن نفرق بينه وبين المفتي، والعالم، والواعظ، والمعلم.

فالمفتي: هو الذي يتصدى للفتيا فيقصد به الناس لسؤاله عن الحكم الشرعي في أعمال معينة حصلت منهم أو من أشخاص آخرين.

والعالم: من يجعل عمله التنقيب عن المعرفة في الكتب ولا يتصدر للفتوى، لكنه إذا سئل عن مسألة يجيب عنها كمسألة، لا كحكم معين على حادثة معينة.

والواعظ: هو الذي يذكر الناس بالآخرة وبعذاب الله وبالجنة وبيوم الحساب، وينصح باتباع السلوك الذي يضمن للإنسان الفوز في الآخرة والنجاة من عذاب الجحيم.

والمعلم: هو الذي يعلم الأفراد المعارف المجردة بغض النظر عن واقعها وعن أوضاعها وعن العمل بها. وقد تجتمع في الشخص الواحد بعض مزايا الآخر إلا أنه يبقى لكل منهم صورته الخاصة به، حتى ولو كان لديه الصفات الأربع. أما حامل الدعوة فهو يختلف عن هؤلاء لأنه سياسي يرفع شؤون الناس بأحكام الشرع وتكون غايته رضوان الله سبحانه وتعالى ولذلك لا توجد لديه صفة المفتي، لأنه لا يتصدر للفتوى ولا يبحث عن أفعال الأفراد بصفاتهم أفراداً ليعطي الحكم الشرعي بشأنها، وهو لا توجد فيه صفة العالم، لأن عمله ليس التنقيب عن المعرفة في الكتب، وإن كان يراجع الكتب لطلب المعرفة، فالتنقيب عن المعرفة ليس عمله وغايته، بل التنقيب عن المعرفة هو وسيلة لعمله الذي هو السياسة. كذلك حامل الدعوة ليس واعظاً يذكر الناس بالآخرة ويصرفهم عن الدنيا. بل هو يرفع شؤونهم ويبصرهم بالدنيا لتكون لهم سيادتها، ويجعل غايتهم من الدنيا العمل الصالح الذي يكسبهم رضوان الله في الآخرة. وهو أيضاً ليس معلماً، وإن كان يثقف الناس بالأفكار والأحكام. فتعليم المعارف المجردة ليس عمله ولا يعني نفسه بها بل العمل بالأفكار والأحكام المجردة هو ما يهدف إليه، فيعطي المعارف مربوطة بواقعها وظروفها كسياسة لا كعلم، وكرعاية شؤون لا كتعليم. ولما كانت السياسة أعمالاً وليست مجرد ثقافة، فإننا أحوج ما نكون إلى أعمال، لا إلى مجرد مناقشات أكاديمية. ولذلك

فإن هذا الكتاب، الذي نقدمه بين يدي القارئ الكريم، كان من أجل تحديد صفات الداعية وكيفية حمل الدعوة..

أيها القارئ الكريم: لقد اخترت لك بعض المواضيع الحية المبنية على الفكر الأساسي المحدد، والتي تم على أساسها الإنشاء:

1 – تكوين الشخصية الذي يتم بالتفريق بين المفاهيم والمعلومات، وبفهم السلوك، وبالتمييز بين العقلية والنفسية..

وهذا الموضوع يعطيك نموذجًا حيًا عن عملية إنشاء الفكر الجديد.

2 – نظرية السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات. وهذا الموضوع يدل على الكيفية التي تعالج بها أمرًا جديدًا بالفهم والتدبير.

3 – واقع الشركة في النظامين الديمقراطي والإسلامي..

وهذا الموضوع يدل على انطباق فكر قديم على واقع جديد من بعض نواحيه وعلى عدم انطباقه من نواح أخرى.

4 – صلة الأرحام.

وهذا الموضوع الرابع والأخير يقتصر شرحه على واقع فكر قديم.

وإلى جانب هذه المواضيع هنالك مواضيع أخرى تهدف إلى وضع الأسس التي يبني عليها الداعية فكره، حتى يمكنه أن ينشئ، ونتيجة لهذا الإنشاء الذي يقوم به الداعية، بصفته صاحب فكر محدد، يظهر تأثيره القوي، وتقهمه للأمر، وإثبات وجوده، ووضوح رؤيته.

والله ولي التوفيق

المفاهيم والمعلومات

المفاهيم: معاني الأفكار لا معاني الألفاظ، فاللفظُ كلام دل على معانٍ، قد تكون موجودة في الواقع وقد لا تكون، فالشاعر حين يقول:

وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطفُ التي لم تخلقِ

لكن المعنى في الشطر الثاني غير موجود مطلقاً. فهذه المعاني للجمل، تشرح وتفسر ألفاظها. أما معنى الفكر فيتلخّص في أنه إذا كان لهذا المعنى الذي تضمنه اللفظ واقع يقع عليه الحس أو يتصوره ويصدقه الذهن كشيء محسوس فإنه يكون مفهوماً عند من يحسه ويتصوره ولا يكون مفهوماً عند من لا يحسه ولا يتصوره، فعلى المتلقي أن يفهم معاني الجمل كما تدل عليه من حيث هي، لا كما يريد لها لافظها، وأن يدرك، في الوقت نفسه واقع هذه المعاني في ذهنه، إدراكاً يشخص له هذا الواقع، حتى تصبح هذه المعاني مفاهيم. فالمفاهيم هي المعاني المدرك لها واقع في الذهن، سواء كان واقعاً محسوساً في الخارج، أم واقعاً مسلماً به أنه موجود تسليمياً مبنياً على واقع محسوس، وما عدا ذلك من معاني الألفاظ والجمل لا يسمى مفهوماً، بل مجرد معلومات، وتتكون هذه المفاهيم من ربط الواقع بالمعلومات أو من ربط المعلومات بالواقع.

وأفكار الإسلام يجب أن تصير جميعها مفاهيم عند الذي آمن بالدين الإسلامي، وألا تبقى مجرد معلومات للمعرفة كما نشاهد اليوم عند كثير من الذين يدعون أنهم مسلمون. وكون أفكار الإسلام يجب أن تكون مفاهيم فلأن لها مدلولات واقعة في معتزك الحياة، وليست مجرد شرح للأشياء التي يفرض المنطق المجرد وجودها..

فكل فكر له واقع يمكن للإنسان أن يضع إصبعه عليه، سواء أكان فكرًا عميقًا يحتاج إلى إدراك مستتير أم كان فكرًا ظاهرًا يمكن فهمه بسهولة..
والأفكار قد تكون محسوسة بالحواس كالمعالجات والآراء العامة، أو قد تكون غيبية كالملائكة والجنة والنار التي نقلها القرآن الكريم وأخبرنا عنها، فهذه كلها مدلولات واقعة ذهنيًا على شكل قطعي جازم، لأنه يقينًا قد قطع العقل حسًا بصدق القرآن الكريم.

السلوك

الأصل في السلوك هو الطاقة الحيوية. والطاقة الحيوية هي الغرائز والحاجات العضوية، فهذه الغرائز والحاجات العضوية تدفع وتطلب الإشباع، فيقوم الإنسان بالتحرك بالقول أو العمل من أجل الإشباع. إلا إن الذي يعين هذا السلوك هو المفهوم وليس الفكر فقط. فالفكر لا يؤثر في السلوك إلا إذا صدقه الإنسان وارتبط هذا التصديق بالطاقة، فأصبح مفهومًا من مفاهيم الشخص. فالقول بأن سلوك الإنسان بحسب مفاهيمه قول يقيني، وغير قابل للشك، لأن التصديق بالفكر إذا ارتبط بالطاقة لا يمكن أن يكون السلوك إلا بحسبه. إلا إن هناك أفكارًا ارتبط التصديق بها بالطاقة ارتباطًا متينًا، بحيث يكون من الصعب عند التصديق بفكر آخر إزالتها أو إزالة آثارها إلا بعد مرور زمن. في هذه الحالة يبقى الفكر غير متحول إلى مفهوم، أو يتحول تحولًا ممزوجًا متقطعًا. وأكثر ما يكون هذا في مفاهيم الأعماق ولذلك يحتاج إلى معاناة أكثر وزمن أطول.

والفكر نتيجة العقل وهو غير السلوك، والسلوك نتيجة الطاقة وهو غير الفكر، وإذا فإن التفكير غير الميل وإن العقلية غير النفسية. هنالك طاقة تتطلب الإشباع وهنالك عقل يفكر. وهما أمران مختلفان، وإذا لم يرتبطا وظلا منفصلين كانت هناك

ميل وكانت هناك أفكار، إلا إن مخالفة السلوك للفكر أكثر ما تكون في بعض الجزئيات. ولا يؤثر ذلك في الشخصية بل يؤثر في بعض التصرفات أحياناً. ففي غزوة بني المصطلق تنادى الأنصار ضد المهاجرين وتنادى المهاجرون ضد الأنصار حين تحركت في الفريقين النعرة العصبية. في هذه الحالة انفصل السلوك عن الفكر مع أن المفهوم واحد عند الفريقين. إلا إن هذا المفهوم في هذا الوقت لم يعد مفهوماً لأنه انفصل عن الارتباط بالطاقة فتصرف كل فريق بحسب ميوله لا بحسب أفكاره أي تحركت لديه مفاهيم الأعماق. من دون أن يؤثر ذلك بشيء في شخصية الأنصار أو شخصية المهاجرين لأن الفريقين ما لبثا أن عادا إلى المفهوم. وهكذا فانفصال السلوك عن الفكر في بعض الأحيان لا يؤثر في الشخصية. والقول بأن للإنسان وجهتي نظر في الحياة قول خاطيء إذ لا يكون للإنسان إلا فكر أساسي واحد عن الحياة تحول إلى مفهوم، فإذا وجد غيره فإنه يبقى مجرد فكر وليس بمفهوم.

العقلية والنفسية

عندما تتكون المفاهيم من ربط الواقع بالمعلومات، يتبلور هذا التكوين بحسب القاعدة أو القواعد التي يجري عليها قياس المعلومات والواقع حين الربط، ثم توجد بذلك للشخص عقلية تفهم الألفاظ والجمل، لتدرك المعاني بواقعها المشخص. وتصدر حكمها عليه.

فالعقلية إذاً: هي الكيفية التي يُربطُ فيها الواقع بالمعلومات، بقياسها إلى قاعدة واحدة معينة، ومن هنا يأتي اختلاف العقليات كالعقلية الإسلامية، والعقلية الشيوعية، والعقلية الرأسمالية، والعقلية الفوضوية، والعقلية الرتبية.

النفسية: هي الكيفية التي يجري عليها إشباع الغرائز والحاجات العضوية، وبعبارة أخرى هي الكيفية التي تربط فيها دوافع الإشباع بالمفاهيم، فهي مزيج من الارتباط الحتمي الذي يجري طبيعياً في داخل الإنسان، أي بين دوافعه والمفاهيم الموجودة لديه عن الإشباع مربوطة بمفاهيمه عن الحياة.

الشخصية: ومن هذه العقلية والنفسية تتكون الشخصية، فالعقل أو الإدراك، وإن كان فطرة، ووجوده حتمي لدى كل إنسان، لكنه تكوين يجري بفعل الإنسان. والميول لإشباع الغرائز والحاجات العضوية، وإن كانت فطرية في الإنسان فإن وجودها حتمي أيضاً لدى كل إنسان. لكن التكون النفسي يجري بفعل الإنسان، فإن كانت هذه القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية هي القاعدة نفسها أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية، فقد وجدت عند الإنسان شخصية متميزة بلون خاص، وإن كانت القاعدة أو القواعد التي يجري عليها تكوين النفسية، منفصلة عن القواعد التي يجري عليها تكوين العقلية، كانت عقلية الإنسان غير نفسيته، لأنه حينئذ يقيس ميوله على قاعدة أو قواعد موجودة في الأعماق، فيربط دوافعه بمفاهيم غير المفاهيم التي تكونت بها عقليته، لأنه يفهم الألفاظ والجمل، ويدرك الوقائع على وجهٍ يختلف عن ميله للأشياء.

الشخصية الإسلامية: عالج الإسلام أعمال الإسلام الصادرة عن حاجاته العضوية وغرائزه، بالأحكام الشرعية المنبثقة عن هذه العقيدة نفسها، معالجة صادقة تنظم الغرائز ولا تكبتها، وتنسقها ولا تطلقها، وعلى هذا نجد أن الإسلام يكون الشخصية الإسلامية بالعقيدة الإسلامية، فيها تتكون عقليته، وبها نفسها تتكون نفسيته.. إن جعل الإسلام مقياساً لجميع الأفكار عملياً وواقعياً يجعل عند الإنسان عقلية إسلامية ونفسية إسلامية. وهما اللتان تجعلان ميولهما كلها على أساس الإسلام، فيكون

الإنسان حينئذٍ بهذه العقلية وهذه النفسية شخصية إسلامية، بغض النظر عن كونه عالماً أو جاهلاً، لأن كل من يفكر على أساس الإسلام، ويجعل هواه تبعاً للإسلام يكون شخصية إسلامية. والإسلام أمر بالاستزادة من الثقافة الإسلامية، لتنمو هذه العقلية، وتصبح قادرة على قياس كل فكر من الأفكار، وأمر بأشياء ونهى عن أشياء لتقوى هذه النفسية، وتصبح قادرة على ردع كل ميل يخالف الإسلام، ومن هنا يأتي تفاوت الشخصيات الإسلامية، وتفاوت العقلية الإسلامية وتفاوت النفسات الإسلامية. لذلك يخطئ كثيراً أولئك الذين يتصورون الشخصية الإسلامية بأنها ملك سماوي، فهم يبحثون عن الملك بين البشر، فلا يجدونه مطلقاً، بل لا يجدونه في أنفسهم، فيياسون وينفضون أيديهم من المسلمين، وهؤلاء الخياليون يبرهنون بتصورهم على أن الإسلام خيالي، وأنه مستحيل التطبيق مع أن الإسلام جاء ليطبق عملياً، وهو واقعي أي يعالج واقعاً لا يصعب تطبيقه وفي متناول كل إنسان مهما بلغ تفكيره من الضعف ومهما بلغت غرائزه وحاجاته العضوية من القوة، فإنه يمكن له أن يطبق الإسلام على نفسه بسهولة ويسر. المسلم عندما يطبق الإسلام على نفسه يصبح شخصية إسلامية، ويصبح مؤهلاً للجندية والقيادة في آن، جامعاً بين الرحمة والشدة والزهد والنعيم، يفهم الحياة فهماً صحيحاً، فيستولي على الحياة الدنيا بحقها، وينال الآخرة بالسعي لها.

ولذا لا تغلب عليه صفة من صفات عباد الدنيا، ولا يأخذه الهوس الديني ولا التقشف الهندي، وفي الوقت الذي يكون سريراً يكون متواضعاً، ويجمع بين الإمارة والفقه، وبين التجارة والسياسة، وأسمى صفة من صفاته أنه عبد لله تعالى خالقه وبارئه.

السِّيَادَةُ لِلْأُمَّةِ

والأمة مصدر السلطات

إن نظريتي: السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات هما نظريتان غريبتان من نظريات النظام الديمقراطي، وقد ظهرتا في أوروبا بعد الصراع الدامي الذي اجتاحتها في القرون الوسطى واستمر عدة قرون. ذلك أن أوروبا كان يحكمها ملوك، وكانت تتحكم في أوروبا نظرية الحق الإلهي، وهي أن للملك حقًا إلهيًا على الشعب، فالملك بيده التشريع والسلطان والقضاء. والشعب هو رعية الملك فلا حق له لا في التشريع ولا في السلطة ولا في القضاء. والناس بنظر الملك عبيد لا رأي لهم ولا إرادة بل عليهم التنفيذ والطاعة. وقد استبد هؤلاء الملوك بالشعوب أيما استبداد، فضج الناس في كل مكان وقامت الثورات، لكن الملوك كانوا يخدمونها بالقوة. إلا إن هذه القوة كانت تقضي على الثورات قضاء مؤقتًا، لأن الثورات كانت من الشعب كله ولا سيما العلماء والمفكرين، وصارت الثورات ثورات فكرية تنجم عنها ثورات دموية، وفي هذه الأثناء برزت نظريات متعددة للقضاء على الحق الإلهي الذي يدعيه الملوك، وكان من أهمها النظريتان موضوع هذا البحث: «والسيادة للأمة والأمة مصدر السلطات». لأنهم رأوا أنه لا بد من إلغاء الحق الإلهي إلغاء تامًا وجعل التشريع والسلطة للأمة، فصارت البحث في أن الشعب سيد وليس عبدًا وأنه هو الذي يختار الحاكم الذي يريد، فنشأت نظريتا: السيادة للأمة والأمة مصدر السلطات، ووجد النظام الجمهوري تحقيقًا لذلك.

أما نظرية السيادة فقد قالوا إن الفرد يملك الإرادة ويملك التنفيذ، فإذا سلبت إرادته وصار تسييرها بيد غيره كان عبدًا، وإذا سير إرادته بنفسه كان سيدًا. والشعب يجب أن يسير إرادته بنفسه لأنه ليس عبدًا للملك بل هو حر، وما دام الشعب هو السيد، ولا سيادة لأحد عليه، فهو الذي يملك التشريع وهو الذي يملك التنفيذ.

فالعبودية تعني أن يسير بإرادة غيره، ولتحرير الشعب من العبودية لا بد من أن يكون له وحده حق تسيير إرادته: له الحق أن يسن القانون الذي يريد، وأن يلغي أو يبطل الشرع الذي يريد. وقد شبت نيران ثورات التحرير ونجحت، وأزيل الملوك وزال معهم الحق الإلهي الذي كانوا يدعون، ووضعت نظرية «السيادة للأمة» موضع التطبيق، وصار الشعب هو الذي يشرع، ثم وجدت المجالس النيابية لتتوب عن الأمة بمباشرة السيادة. لذلك تسمعونهم يقولون: مجلس النواب سيد نفسه أي ليس عبدًا، لأنه يمثل الشعب، والسيادة للشعب.

والسيادة تعني تسيير الإرادة وتنفيذها. إلا إن الشعب إذا استطاع أن يباشر السيادة بإيجاد وكلاء عنه لمباشرة التشريع، فإنه لا يستطيع أن يباشر السلطة بنفسه، لذلك لا بد من أن ينيب عنه من يباشر السلطة، فأوكل أمر التنفيذ لغير الشعب، على أن يقوم الشعب بإنابته عنه، فوجدت من ذلك نظرية: الأمة مصدر السلطات. أي إنها هي التي تنيب عنها من يتولى السلطة فيها، أي من يتولى التنفيذ. والفرق بين السيادة والسلطة، هو أن السيادة تشمل الإرادة والتنفيذ، أي تشمل تسيير الإرادة وتشمل القيام بالتنفيذ، بخلاف السلطة فإنها خاصة بالتنفيذ ولا تشمل الإرادة. لذلك كان التشريع للأمة بوساطة نواب عنها، ومن هنا لا يقال إن الأمة مصدر التشريع، بل يقال إن التشريع للأمة لأنها هي التي تباشره بنفسها. أما السلطة فإن الأمة لا تستطيع مباشرتها بنفسها لتعذر ذلك عمليًا فكان لا بد من أن تعطي التنفيذ لغيرها ليباشره نيابة عنها، ومن هنا لم تكن السلطة للأمة بل السلطة يباشرها الحاكم والقاضي بتفويضٍ منها وإنابة عنها فكانت هي المصدر للسلطة.

وهذا الواقع للأمة في الغرب من حيث كونها سيدة نفسها يخالف واقع الأمة الإسلامية، فالأمة الإسلامية مأمورة بتسيير جميع أعمالها بأحكام الشرع. فالمسلم

عبد الله، لا يسير إرادته ولا ينفذ ما يريد، وإنما تسير إرادته بأوامر الله ونواهيه، وهو المنفذ. لذلك فالسيادة ليست للأمة بل هي للشرع، أما التنفيذ، أي السلطان فهو وحدة للأمة، ولما كانت الأمة لا تستطيع مباشرة السلطان بنفسها كان لا بد لها من أن تنيب عنها من يباشره. وجاء الشرع وعين كيفية مباشرتها له بنظام الخلافة، ومن هنا كانت السيادة للشرع والسلطان للأمة.

الشركة

الشركة معاملة من المعاملات، سواء أسارت بحسب النظام الرأسمالي أم بحسب النظام الإسلامي. فلكي يعرف الحكم الشرعي بشأنها لا بد من أن يفهم واقعها أولاً فهماً صحيحاً لأنه مناط الحكم أي لأنه متعلق به الحكم، وفهمه لا يكون بحسب تصورنا أو بحسب تأويلاتنا، بل بحسب النظام الرأسمالي كونها معاملة من معاملاته وحكماً من أحكامه.

فأول خطوة إذن لمعرفة الحكم الشرعي في واقع الشركات في النظام الرأسمالي تكون بفهم الواقع أولاً ومن ثم فهم كيفية معالجته من الدليل الشرعي.

واقع الشركة في النظام الرأسمالي هو أنها ليست كالبيع والإجارة تتم بين طرفين، بل هي كالوقف والوصية تتم من طرف واحد، فهي التزام فردي من شخص، بحسب الشروط المسجلة في ورقة الاتفاقية المسماة عقد الشراكة والتي بموجبها يساهم الشخص في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو خسارة. فهي عندهم تعرف بأنها من طرف واحد أي هي بحسب مقاييسهم تعبيراً عن إرادة منفردة. وهذا يعني أنه ليس فيها إيجاب ولا قبول ولا طرف عقد، وليس اتفاقاً بين اثنين أو أكثر، بل هي اتفاقية معينة بشروط معينة تكتب وتعرض، فالفرد الواحد، بغض النظر عن أي شخص آخر، يلتزم بما في هذه

الاتفاقية، فيصبح بهذا الالتزام شريكًا في هذه الشركة. فيصبح بهذا الالتزام شريكًا في هذه الشركة. في هذه الشركة. هذا هو واقع الشركة في النظام الرأسمالي والحكم الشرعي في الشركة هي أنها عقد بين اثنين فأكثر يتفق فيه المتعاقدون على القيام بعمل مالي بقصد الربح، ويجري العقد بإيجاب وقبول في مجلس واحد. ولكي تكون الشركة منطبقة على الحكم الشرعي لا بد من أن يحصل فيها الاتفاق بين المتعاقدين. ولا بد إذًا من أن يكون فيها متعاقدان، ولا بد من أن يحصل العقد بإيجاب وقبول بينهما في مجلس واحد. هذا هو الحكم الشرعي في الشركة، وهو لا ينطبق على واقع الشركة في النظام الرأسمالي لأنه ليس فيها متعاقدان بل ملتزم واحد، وليس فيها اتفاق بين متعاقدين بل اتفاق مطلق، يلتزم فيه من أراد التزامًا فرديًا، وليس فيها إيجاب وقبول، وليس فيها مجلس تعاقداً، فهي بذلك خالية من جميع الشروط الشرعية، وباطلة شرعًا لأنه لم يحصل فيها عقد شرعي.

أما الشركة المساهمة فإنها على الرغم من كونها داخلة تحت تعريف الشركات في النظام الرأسمالي، فإنها نوع من المشاريع المالية البحتة التي لا دور للعنصر الشخصي فيها، لأن الشركات في النظام الرأسمالي قسمان:

1 - شركات الأشخاص.

2 - شركات الأموال.

فشركات الأشخاص هي التي يدخل فيها العنصر الشخصي ويكون له أثر كبير في الشركة وفي تقدير الحصص، مثل شركة التضامن، فإن المعتبر فيها شخص الشريك لا من حيث كونه بدناً فحسب أي متصرفاً، بل من حيث مركزه وتأثيره في المجتمع. وهذه قد يشتبه في أن تكون شركة صحيحة من وجهة النظر الشرعية

لوجود البدن فيها، أي الشخص المتصرف، لولا خلوها من باقي الشروط ومنها العقد بين اثنين بإيجاب وقبول.

أما شركات الأموال فلا يكون للعنصر الشخصي فيها أي أثر، بل هي قائمة على انتقاء وجود العنصر الشخصي، وانفراد العنصر المالي في تكوين الشركة وفي سيرها. فشرطها في الأساس انعدام وجود البدن أي انعدام وجود المتصرف في تكوين الشركة وفي سيرها. ومن هذه الشركات شركات المساهمة.

يحصل الاكتتاب في الشركة المساهمة بوسيلتين:

الأولى: يختص فيها المؤسسون بأسهم الشركة يوزعونها بينهم من دون عرضها على الجمهور. وذلك بتحرير الاتفاقية التي تقوم بحسبها الشركة، أي بكتابة القانون النظامي الذي يتضمن الشروط التي تدير عليها الشركة. ثم يجري التوقيع عليه بصفة فردية وكل من يوقع يُعدّ مؤسسًا وشريكًا. وعندما يتم توقيع الجميع تكون الشركة قد تأسست. وهذه الشركة محصورة بهؤلاء الموقعين وحدهم أي بالمؤسسين. ولا يسمح بدخول غيرهم فيها.

الثانية: أن يقوم بضعة أشخاص بتأسيس الشركة وذلك بتحرير القانون النظامي الذي يتضمن الشروط التي تدير عليها الشركة وموافقة كل واحد منهم بمفرده عليه. ثم يطرحون الأسهم مباشرة على الجمهور للاكتتاب العام في ما بعد تحديد مدة معينة لنهاية الاكتتاب. وحين ينتهي أجل الاكتتاب في الشركة تدعى الجمعية التأسيسية للشركة المؤلفة من الأشخاص المؤسسين. ويتم تعيين مجلس الإدارة لها. وتبدأ الشركة أعمالها بعد انتهاء الزمن المحدد لإقفال الاكتتاب. على هذا الوجه تنشأ شركة المساهمة، وبهذه الكيفية توجد، فيكون واقع شركة المساهمة بأي وسيلة من الوسيلتين المذكورتين وجدت، هو أنها التزام فردي من قبل طرف واحد. ففي الوسيلة

الأولى يجري التفاوض والاتفاق على الشروط بين المؤسسين، ولا يعدّون هذا عقدًا ولا يلتزمون به، وهو في واقعه تفاوض وليس بعقد ثم ينفض مجلسهم بعد ذلك، وفي مجلس آخر، يأتي كل منهم منفردًا فيوقع، ولا يُعدّ شريكًا إلا بعد إبراز إرادته المنفردة، وذلك تصرف فردي.

وفي الوسيلة الثانية يجري التفاوض بين عددٍ محدود من الناس، ثم تطرح الأسهم على جميع الناس، فمن يكتتب بسهم أو أكثر يصبح شريكًا في الشركة. فالشريك هو من يكتتب بالأسهم، واكتتابه يكون بتصرف منفرد، أي بإرادة فردية.

هذا هو واقع شركة المساهمة، وهذا الواقع حين يطبق على حكم الله في الشركة لا ينطبق عليه. فحكم الله في الشركة أنها عقد بين اثنين فأكثر، أحد طرفي العقد بدن أي متصرف بذاته، وأن هذا العقد يتم بإيجاب وقبول يحصلان معًا في مجلس واحد، ويكون منطوقًا على القيام بعمل بقصد الربح. فالحكم الشرعي في شروط صحة انعقاد الشركة، أن تكون عقدًا من العقود الشرعية لا تصرفًا من التصرفات، فلا بد فيها من طرفي عقد، ولا بد من أن يحصل بين الطرفين إيجاب وقبول، ولا بد من أن يحصل الإيجاب والقبول معًا في مجلس واحد وأن يتم العقد بالإيجاب والقبول قبل تفرق المجلس، ولا بد من أن يكون أحد الطرفين بدنًا أي شخصًا متصرفًا بغض النظر عن كونه له مال في الشركة أو ليس له مال. فهذه الشروط التي اشتراطها الشارع لصحة انعقاد الشركة غير متوافرة في شركة المساهمة، فهي شركة أموال خالية من البدن بل شرطها أن تكون خالية من البدن. وهذا وحده كاف لبطلانها، وفضلًا عن ذلك فهي إرادة منفردة، أي تصرف منفرد من طرف واحد وليس فيها طرف ثان، وخالية من الإيجاب والقبول في مجلس واحد. لذلك كانت باطلة شرعًا، فلم تتعقد مطلقًا ولم يتوافر فيها أي شرط من شروط الشركة في

الإسلام. ولكي يدرك واقع بطلانها إدراكًا أوضح نلفت النظر إلى أن المعاملات من حيث واقعها قسمان:

قسم لا يتم إلا من طرفين كالبيع والإجارة والوكالة وما شابه ذلك، وقسم يتم من طرف واحد ولا حاجة فيه إلى طرفين كالوقف والوصية وما شاكل ذلك. فما كان مما لا يتم إلا بطرفين لا ينعقد إلا إذا وجد فيه طرفان فإذا حصل من طرف واحد لا ينعقد مطلقًا، ولا يصح إلا إذا توافر فيه الطرفان. وما يتم من طرف واحد ينعقد بمجرد صدوره من طرف واحد ولا حاجة فيه طرف ثان. فالبيع لا ينعقد إلا إذا صدر من طرفين اثنين. والوقف ينعقد من طرف واحد ولا حاجة فيه إلى وجود طرف آخر. هذا هو واقع المعاملات في جميع الأنظمة، إلا إن هناك اختلافًا بين الأنظمة في اعتبار المعاملات من طرف واحد أو طرفين. وبحسب ذلك يجري اعتبار المعاملة منعقدة أو غير منعقدة. فالنظام الرأسمالي يُعدّ البيع والإجارة والوكالة والكفالة مثلًا من المعاملات، لا تتم من طرف واحد، بل لا بد فيها من طرفين اثنين. فإذا لم يتوافر فيها طرفان اثنان كانت باطلة ولم تتعقد، ويُعدّ الوقف والوصية والشركة والوعد بجائزة مثلًا، من المعاملات التي تتم من طرف واحد ولا مجال فيها لطرف ثان، ويسميتها الإرادة المنفردة. فالشركة في النظام الرأسمالي، ومنها شركات المساهمة، هي إرادة منفردة، تتم من طرف واحد ولا مجال فيها لطرفين. فهي عندهم كالوقف والوعد بجائزة سواء بسواء. لكنّ الإسلام يُعدّ الشركة من المعاملات التي لا تتم إلا بطرفين، فهي في حكم الشرع مثل البيع والإجارة والوكالة سواء بسواء. فالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال « يد الله على الشريكين»: وفي حديث آخر يقول عن الله عز وجل: «أنا ثالث الشريكين».

والشركات التي حصلت في أيامه وأقرّها كلها فيها طرفان.

إننا لا نستطيع أن ننكر أن في الإسلام معاملات لا تتم إلا من طرفين كالبيع والإجارة ويقال لها العقود، إلا إن الشرع لم يُعدّ الشركة من التصرفات وإنما عدّها من العقود، فيكون واقع شركة المساهمة بحسب النظام الرأسمالي، من حيث كونها إرادة منفردة، واقعاً باطلاً في الإسلام، لأن الشركة في الإسلام عقد ولا تتم إلا من طرفين.

وعلى هذا فشركات المساهمة من المعاملات الباطلة شرعاً، وتتنطبق عليها أحكام المعاملات الباطلة، والبطلان هو ما يقابل الصحة، فالصحة في المعاملة هي موافقة أمر الشارع، فتطلق ويراد بها ترتب آثار العمل في الدنيا، فيقال معاملة صحيحة أي بيع صحيح، وشركة صحيحة. وتطلق ويراد بها ترتب آثار العتمل عليها في الآخرة، وهذا لا فرق فيه بين المعاملات والعبادات وإن كان لا يلاحظ عادة إلا في العبادات، أما البطلان فهو عدم موافقة أمر الشارع، فيطلق ويراد به عدم ترتب آثار العمل في الدنيا بمعنى لم يجزئ ولم يبرئ للذمة، فيقال معاملة باطلة أي بيع باطل، وشركة باطلة، وصلاة باطلة، بمعنى أنها غير مجزئة وغير مبرئة للذمة وغير مسقطة للقضاء. فالبيع إذا لم يستوف جميع شروطه يكون بيعاً باطلاً، والصلاة إذا ترك ركن من أركانها تكون باطلة، والشركة إذا فقد شرطاً من شروطها تكون باطلة. ويطلق البطلان ويراد به ترتب العقاب عليه في الآخرة، وهذا لا فرق فيه بين المعاملات والعبادات.

فالمعاملة الباطلة فيها أمران:

أحدهما: أنها حرام فيعاقب الله فاعلها.

الثاني: أنها لا تجزئ وتلغى وتُعدّ كأنها لم تكن والدليل على ذلك، أي على هذين الأمرين، أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ».

وفي رواية «من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد».

والمراد ليس بصحيح ولا مقبول وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «وما نهيتكم عنه فانتهوا» والشارع قد نهى عن مخالفة الشرع نهياً جازماً عن مخالفة الأوامر والنواهي، ونهى عن مخالفة ما جاء به فيما يتعلق بالمعاملات والعبادات من الأركان والشروط. إلا إنه إن كان العقد فاسداً فإنه متى استوفى الصفة الناقصة يتم، كالنكاح من دون مهر، بخلاف العقد الباطل فإنه يُلغى ويُعدّ كأن لم يكن.

وبناءً على هذا فإن شركات المساهمة حرام مباشرة عقدها والاشتراك بها، وحرام الانتفاع بما ينجم عنها، وذلك لأنها شركة باطلة والعقد باطل لا تحل مباشرته ولا يحل الانتفاع به.

إلا إن المسلم إذا اشترى السلعة التي صنعتها شركة المساهمة من غير الشركة بعقد صحيح، أي غير باطل، فإنه يحل له الانتفاع بالسلعة، لأن المال الحرام ليست عينه هي الحرام بل كيفية ملكه. فمثلاً بائع الدخان حين يشتري من شركة الدخان المساهمة يكون قد أخذه حراماً لأن العقد الذي ملكت به كان عقداً باطلاً فحرم عليه بيعه وحرم عليه الانتفاع به. أمّا الرجل الذي يشتري الدخان من بائع الدخان فإنه يأخذه حلالاً لأن العقد الذي ملك به عقد شرعي تم بين طرفين، فيكون شراؤه وبيعه والانتفاع به حلالاً.

هذا إذا كان أصحاب شركات المساهمة مسلمين تطبق عليهم أحكام الإسلام، أما إذا كانوا من غير المسلمين أو من الذين يعتقدون بالنظام الرأسمالي كالشركات

الأوروبية والأميركية فإنه لا يحرم التعامل معهم، بل يحل للمسلم أن يباشر معهم جميع التصرفات والعقود.

وعلى ذلك لو أن مسلماً أراد أن يسافر، فإنه يجوز له أن يركب طائرة تملكها شركة مساهمة من الشركات الأوروبية، ولا يحل له أن يركب طائرة تملكها شركة مساهمة أصحابها مسلمون. ومن الواجب الشرعي على كل مسلم أن يتحرى في معاملاته أمر شركات المساهمة لأنه يحرم التعامل معها إذا كان أصحابها مسلمين.

صَلَّةُ الْأَرْحَامِ

صلة الأرحام واجبة. روي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: «من أحب أن يبسط له في رزقه وأن يُنسأ له في أجله فليصل رحمه».

وقال: «لا يدخل الجنة قاطع رحم».

وقال: «إن أعمال أمتي تعرض عشية الخميس ليلة الجمعة فلا يُقبل عمل قاطع رحم».

هذه الأحاديث دليل على صلة الأرحام، وقد اقتترنت بالمدح واقتترنت بالوعيد فكان ذلك قرينة على أن الطلب طلب جازم، والطلب الجازم هو الفرض، فصلة الأرحام فرض، وقطيعة الرحم حرام، فقد ورد في الصلة أمر جازم فكانت فرضاً وورد في القطيعة نهي جازم فكانت حراماً.

أما الأقارب فهم المقصودون في قوله تعالى: {وَاتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ} [الإسراء: 26]. فالأقارب صلتهم مندوبة، والإنفاق عليهم فرض على المستطيع، وأما ذوو الأرحام فهم كل من أولى للشخص بسبب، وهم الخال والخالة، والجد لأم، وولد الأخت، وولد البنت، وبنت الأخ، وبنت العم، والعمة، والعم لأم، وابن الأخ لأم، ومن أولى بأحد منهم، هؤلاء ذوو الأرحام المقصودون في قوله تعالى: {وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ

بِبَعْضٍ} [الأنفال: 75] وهم الذين ينصرف إليهم المعنى حين يقال: وأولوا الأرحام أو ذوو الأرحام. منهم من هو رحم محرم كالخالة ومنهم من هو رحم غير محرم كبنت العم. هذا بالنسبة إلى الأرحام، أما بالنسبة إلى صلة الأرحام فإنها خاصة بالرحم المحرم، ولا تشمل الرحم غير المحرم. وعليه فإن صلة بنت العم وبنت الخال غير واجبة لأنها غير محرمة. والدليل على أن صلة الأرحام لا يدخل فيها الرحم غير المحرم أمران:

أحدهما: أن من كانت من الرحم غير المحرم فقد حرم الله على الرجل الخلوة بها، وحرم عليه أن يختلط بها، وهذا ينافي أعمال الصلة من الزيارة والهدية والمخالطة والجلوس، فوجود التناقض في واقع الصلة غير المحرم وبين ما حرمه الله بجعل الصلة خاصة بالرحم المحرم. وهذا ليس من قبيل تخصيص العام، بل من قبيل مدلول النص، فمدلول الصلة في صلة الرحم يعني صلة غير من حرم الله عليه بعض أعمال الصلة.

والأمر الثاني: هو أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) نهى عن الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها أي زواجهما من رجل واحد في آن؛ وقال «إنكم إن تفعلوا ذلك تقطعوا أرحامكم» فوصف نكاح المرأة مع عمتها أو خالتها بأنه قطع للرحم. فتحريم عمة الزوجة وخالتها وهي غير محرم على الرجل لأن كلاً منهما من أرحام الزوجة معناه أن جواز نكاح الأرحام يوجد قطيعة. وهذا قرينة على أن ذات الرحم هي من لا يجوز نكاحها. وهذان الأمران يدلان على أن المراد بالصلة في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) «وصلوا الأرحام» الرحم المحرم فقط.

وصلة الأرحام تكون بعدة أشياء. منها الزيارة في الأعياد والمناسبات، ومنها تفقد ذوي الرحم وتفقد أحوالهم، ومنها التغافل عن زلاتهم ولو كثرت، ومنها الإهداء إليهم

في الأعياد والمناسبات وفي غير الأعياد والمناسبات، ومنها الدفاع عنهم وعمن يهتمهم أمرهم، ومنها قضاء حاجاتهم وحاجات أبنائهم. ومجمل القول هو فعل ما يقدر المرء عليه من الخير لهم! سواء أكان من فعل الخير أم من دفع الأذى فإنه لا يكون قد قام بصلة الأرحام. وأما قطيعة الرحم فهي أن لا يتفضل على رحمه، ولا يقبل تفضلاً منهم، كالزيارة والهدية وغير ذلك.

فمن لا يصل رحمه لا يكون قاطعاً، فالقطيعة هي الإساءة إلى الرحم، مهما قلّت. هذه هي بعض النماذج التي أتيت على ذكرها في المقدمة، والتي يحتاج، إلى فهم أمثالها، الإنسان المؤمن في القرن العشرين، كي يعرف حكم الله فيها وتمييز كل شخصية من الأخرى ويزول التشويش وينتفي التأويل والتحريف.

يَجِبُ عَلَيْنَا كَمُسْلِمِينَ
أَنْ نَتَحَقَّقَ مِنْ وَاقِعِنَا فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ بِوُضُوحٍ
حَتَّى نَكُونَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ مَوْعِنَا
لَأَنَّ الرُّوْيَا الْوَاضِحَةَ تُكُونُ أَسَاسًا صَلْبًا لِانْطِلَاقِ سَلِيمَةٍ
مَبْنِيَّةٍ عَلَى أُسُسِ الْمَعْرِفَةِ الْيَقِينِيَّةِ
فَالنِّكَ أَيْهَا الدَّاعِيَّةِ
شَرْحًا وَافِيًا عَنِ الْوَقَعِ الَّذِي نَعِيشُ فِيهِ
وَعَنْ مَوْعِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ الْمَنْصُوبِينَ إِلَى لُؤَائِهِ
وَعَنْ مَوْقِفِ الْإِسْلَامِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقَعِ
وَأَخِيرًا
مَا يَجِبُ عَلَيْنَا عَمَلُهُ فِي أَثْنَاءِ السَّيْرِ

وَأَقْعُ الْمُسْلِمِينَ

لا يرتاب أحد في أواخر القرن العشرين في أن المسلمين وصلوا إلى الحضيض في الهبوط الروحيّ والتخلف المادي والانحطاط الفكري، لكن التضليل السياسي الذي بلغوه كان أدهى وأمرّ لأنه ترتب على نتائجه تنازعهم في ما بينهم، تارة عن طريق القطيعة وتارة عن طريق الاقتتال، حتى انتهى الأمر إلى تصدع صفوفهم وشرذمتهم في هذا العالم الذي بلغ فيه عددهم ما يفوق المليار من البشر.

وفي بداية الثمانينيات بلغ التحدي للإسلام من قِبَلِ أعدائه شأوه، وكان ينبغي لتحدي الإسلام لمناهضيه أن يبلغ مُنتهاه. وكان يجب أن يرتفع المسلمون إلى مستوى تحدي مناهضيه. لكن الذي حدث ولا يشك أحد فيه، هو أن العلاقات الإسلامية في جميع البلاد الإسلامية قد دمرت تدميرًا شاملاً، وحلّت محلّها العلاقات الديمقراطية الرأسمالية في جهة، أو بعض العلاقات الاشتراكية في جهة ثانية. ولا يستطيع مسلم أن ينكر أن روابط الأخوة الإسلامية قد تقطعت بين الشعوب المسلمة، وحلّت محلّها روابط بعيدة كل البعد من عقيدتهم وأصالتهم، حتى صارت الأخوة الإسلامية مقطعة الأوصال داخل القطر الواحد، فضلاً عن الشعب الواحد والأسرة الواحدة، لتحل محلّها تلك الروابط الواهية القائمة على ما يسمى بالإقليمية أو الوطنية، أو على ما يسمى بالقومية، فضلاً عن روابط التعصب الأعمى القائم على المذهبية والطائفية، وقد تأتّى هذا التقطيع للأخوة الإسلامية من جراء نظرة الأفراد والجماعات إلى الأمور والأحداث والمشاكل التي حصلت في العالم قديماً أو حديثاً من زاوية ضيّقة محدودة، فمثلاً ومما لا شك فيه أن نظرة الإنسان التي تبقى ضمن

دائرة القومية هي أوسع من غيرها من العصبيات لكنها مع ذلك تبقى محصورةً في زاوية القومية الضيقة ولا يعنيتها شيءٌ مما وراء ذلك كائنًا ما كان مما يحلُّ ببني الإنسان.

ومن هنا نرى نظرة المسلمين إلى الروابط قد تنوعت وتشعبت في هذه الأيام، فالذين ينظرون من زاوية الأقليم أو الوطن الذي يعيشون فيه، تكون نظرتهم محدودة ضمن نطاق الإقليمية أو الوطنية، مع ما تفترض هذه النظرة من حرص على كيان الإقليم أو كيان الوطن وتقييم مصلحته فوق كل المصالح الأخرى، وبذلك فهي نظرة محدودة لا تعبر عن مصالح جميع المسلمين في أي وطنٍ عاشوا وعلى أي أرضٍ أقاموا.

والذين ينظرون من زاوية القوم أو الشعب تكون نظرتهم ضيقة الأفق أيضًا، لأنها نظرة قومية تؤثر مصلحة شعب معيّن أو جماعات معيّنة على مصالح سائر الشعوب والجماعات، بل ربما كانت لا تتعرف إلى الشعوب الأخرى إلاّ من خلال العلاقات المصلحية القائمة على تأمين مصالحها المادية، وبذلك فهي لا يمكن أن تقيم وزنًا للرابط الإسلامي المبدئي بين المسلمين في مختلف الأصقاع.

أمّا الذين ينظرون من زاويتهم المذهبية أو الطائفية ويفرقون بين المسلمين، وهؤلاء هم المذهبيون أو الطائفيون الذين يخالفون الإسلام في جوهره وحقيقته من حيث الرابط الإسلامي الصحيح، لأن الإسلام أكثر ما يجافي التعصبات المذهبية والطائفية ويمقتها، وأشدّ من يتبرأ منها ويذم أتباعها..

فمن هنا وهناك رأى أعداء الإسلام النفاذ إلى صفوف المسلمين للإيقاع بهم، والسعي الدائب لإبقائهم متفرقين متناحرين، وقد نجحوا ويا للأسف إلى حد كبير في تحقيق أغراضهم وأهدافهم، لأن معظم المسلمين لم ينتبهوا إلى خطر تلك العصبية

المذهبية التي شككت على مر التاريخ أهم عوامل ضعفهم، وأهم أسباب انحطاطهم الفكري، وتأخرهم المجتمعي، وهي التي أدت، في الدرجة الأولى، إلى القضاء على خلافتهم، وهنا رُبَّ سائل يقول: هل تريدنا أن نتنكر للنشأة التي نشأنا عليها، ونحن مسلمون؟

أو قد يقول بوضوح أكثر: هل تريدني أن أنتكّر إلى عشيرتي، وقبيلتي، ووطني، وإلى مذهبي السنّي أو مذهب الشيعي، الذي نشأت عليه، وهل ذلك جائز لي؟ الحقيقة أنّ هذا التساؤل أو الاعتراض مغلوط من الأصل. لأنّ على كل مسلم أن يسأل نفسه: إلى أي مدى أنا ملتزم بالإسلام حتى تكون عشيرتي أو قوميتي أو وطنيتي أو نشأتي على مذهب معيّن، تبيح لي التعصب ضد المسلمين الآخرين، أو ضد المذاهب الأخرى، من هنا كان تركيزنا في أن المذاهب التي قال بها فقهاء ومجتهدون كانت على غنى لتوضيح أحكام الإسلام كما رآها هذا الفقيه أو ذاك المجتهد، وما كان اتباعنا لها إلاّ من باب التقليد أو بحكم النشأة التي نشأنا عليها، ولذا كان طلبنا إلى المسلمين جميعاً، شيعة كانوا أم سنّة، أو إلى أي مذهب آخر انتموا، ألاّ يتبرّأوا من نشأتهم، ولكن أن يحاكموا هذه النشأة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، لأن نشأتهم تلك ربما يكون قد التصق بها شيء من المفاهيم التعبدية المغلوطة، أو الأفكار المدسوسة التي لا تمت إلى الكتاب والسنة بشيء.

فمحاكمة هذه النشأة تكون في ضوء الكتاب والسنة لمن يؤمن بالإسلام ديناً، وعلى ما يهدي إليه العقل الحصيف المنصف لجميع الناس على اختلاف مذاهبهم ومشاربهم.. وهذا حكم عام ينطبق على كلّ من أراد الاهتداء إلى حقيقة وحدانيّة الله تعالى، واعتناق عقيدة دينية على أساس التفكير السليم، والإيمان الصادق.. والإسلام أول ما يطلب من المسلم أن يكون إيمانه مبنياً على هداية العقل، ونفاذ

البصيرة، وأن يستجيب لأوامر الله تعالى ونواهيه، وإلا وقع في الضلال، وتاه عن الدين الحق.. فلا يجوز له إذن اتباع ما ألقى عليه آباءه من دون تفكير وتمحيص، ومن غير أن يكون هو صاحب الشأن في اختيار عقيدته بكل وعي وإدراك، حتى لا يكون كالذين وصفهم الله تعالى في كتابه المبين بقوله تعالى: {إِنَّهُمْ أَقْوَامٌ أَبَاءَهُمْ ضَالِّينَ (69) فَهُمْ عَلَىٰ آثَارِهِمْ يُهْرَعُونَ} [الصافات: 69 – 70].

وربما يقول مسلم: لكنَّ آبائي لم يكونوا ضالين، بل كانوا مسلمين!..

ونحن نقول له: أجل، إنهم مسلمون، لكنَّ الله تعالى يأمرك أنت بالذات، أن تتبع ما أنزل على رسوله الكريم، وأن تستجيب إلى إسلامك على هذا الأساس، أي من خلال بحثك، وإدراكك، حتى تصل إلى القناعة العقلية، والاطمئنان النفسي، أي أن تصدع بما تَؤمر به، فهل تقول: بعد ذلك: أنا أتبع ما كان عليه آبائي، وتكتفي بذلك؟؟؟

ولكن هل مثل هذا الجواب حق وصحيح حتى ولو لم يأخذ الآباء العقيدة أخذًا عقليًا ولم يُعملوا تفكيرهم، ولا اعتمدوا على وعيهم لإدراك حقيقة هذه العقيدة؟ إنَّ الله تعالى حثَّنَا على أن نتولى بأنفسنا البحث عن طريق الهداية من خلال كتابه وسنة رسوله، لا أن نقتفي آثار آبائنا، الذين نعرف حق المعرفة أنهم توارثوا عقيدتهم الدينية بحكم الولادة والواقع اللذين نشأوا عليهما، وذلك بقوله تعالى: {وَكَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِّنْ نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ (23) قَالَ أُولُو جُنُودٍ مِّمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ} [الزخرف: 23 – 24] ويأتي التأكيد من رب العالمين على أن العقيدة لا تؤخذ عن الآباء، وعمَّا كان عليه تفكيرهم، بل على كل مؤمن أن يفكر بنفسه فيما أنزل الله تعالى من شريعة، وذلك بقوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ

مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوْلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ (104) يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ { [المائدة: 104 - 105].

إذن فالخطاب موجه إلى المؤمنين وغير المؤمنين وإلى العالمين. وهو خطاب من الله سبحانه وتعالى يدعوهم إلى ما أنزله من قرآن كريم، وشريعة سمحاء، وعقيدة عقلية، هي التي دعا إليها وطبقها الرسول الأمين - عليه وعلى آله أفضل الصلاة والسلام - ثم بلغها تامّة لتكون قائمة في الناس إلى يوم الدين.. فهل يحق لأحد بعد هذا الخطاب الإلهي المباشر، أن يعتنق عقيدة ألقى عليها الآباء؟ حتى ولو علق بعقيدتهم شيء من آثار الجاهلية، أو العصبية أو المذهبية والطائفية.

إن الإصرار على الأخذ بالنشأة من دون محاكمة هذه النشأة لمعرفة مدى توافقها مع الكتاب والسنة لا يُعدّ مخالفاً لأوامر الله تعالى فحسب، بل هو جحود للطريقة التي شرعها لنا الله تعالى وتتكّر للسنة التي سنّها لنا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم). فالإكتفاء بما كان عليه الآباء هو منتهى التقليد الأعمى الذي لا يقيم للعقل وزناً ولا لاستعماله قيمة.. ذلك أن تقدير معنى الآية هو: أنه لو ظهر لكم أن آباءكم لا يعلمون شيئاً مما لزم معرفته، أكنتم تتبعونهم أم تتصرفون عنهم؟ فإذا صحّ أنه يجب الانصراف عن اتّباعهم، فقد تبين أن الواجب اتّباع الدليل الشرعي، من دون اتّباع أولئك الآباء.

وما دام الدليل لا يزال قائماً وواضحاً لأعيننا، ألا وهو أن التقليد الأعمى وخصوصاً فيما يتعلق بالعقيدة قد أودى بالمسلمين إلى الحضيض بسبب ما نشأ عن هذا التقليد

للنشأة من تفرقة مذهبية وطائفية، ومن معتقدات بأهمية الروابط الوطنية والقومية، فإنه بات من الواجب محاكمة النشأة، إذ قد يكون الآباء لم يهتدوا إلى طريق الصواب في بعض الأمور، ولم يعلموا من أمور الحقيقة ما كان يجب أن يعلموه، ولم يهتدوا إلى طريق الصواب الذي كان يجب أن يهتدوا إليه..

من هنا كان على كل مسلم أن يحاكم نشأته في ضوء الكتاب والسنة بنفسه، وإلا فإنه يكون تقليدياً في إيمانه، وقد قصر في الكشف عن الحق لعدم استعماله طريقة التفكير التي توصله إلى هذا الحق..

ومهما كان التقليد في العقيدة، فإن الإسلام لا يقرّه، لأن القرآن الكريم قد رسم صورة مزرية للتقليد تظهر المقلد بصورة البهيمة السارحة التي لا تعقل ما يقال لها، والتي إن صرخ بها صاحبها لا تسمع إلا مجرد صوت طنّ في أذنيها من دون أن تعقل معناه أو تعي مرماه. وإن من يقلد آباءه، من دون أن يقوم بأي مجهود فكري، فإن مثله مثل تلك البهيمة أو أضلّ سبيلاً منها، لأنه يسمع الدعوة من خلال القرآن، ولا يعرف عنها شيئاً، أو لا يحاول معرفة حقيقة هذه الدعوة.. حتى يصبح وكأنه من أولئك الذين لا يعقلون شيئاً، ولا يهتدون فهم صمّ، بكم، عمي لا يعقلون وذلك لقوله تعالى: {وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ} [البقرة: 171].

فالتركيز كان إذن في البصيرة، وفي العقل والإدراك، وكان على المسلم أن يأخذ عقيدته وفقاً لما شرع الله تعالى، ولما دعا إليه رسوله الأمين، وإلا كان مثله مثل تلك البهيمة التي تسمع ولكن لا تدرك ولا تعقل.. ومن يفعل ذلك ويتبع ما ألقى عليه الآباء، فإنه لا يستجيب لنداء الإسلام والإيمان، إلا استجابةً سطحية لا تنفذ إلى العقل والقلب، وهذا ما لا يرضاه له رب العالمين ولا يقبله رسوله الكريم..

لذا كان المسلمون كثيرين عددًا، لكن أصحاب المبدأ الإسلامي بينهم قليلون، أي إن هؤلاء الذين ينظرون إلى العالم من زاوية إسلامية، هم المبدئيون، وهم الإنسانيون، لأنهم هم الذين عرفوا أن الإسلام إنما أنزل للإنسان، فأحبوا هذا الإنسان وأرادوا خيره. لذا كانوا هم الندرة من الناس، وكانوا هم الدعاة المخلصون للحق الذي هداهم الله تعالى إليه.

فيا أيها المسلمون!

كفى بكم داءً ألا يبقى بين أيديكم من الإسلام وأحكامه وأفكاره الشاملة للحياة ولما قبلها ولما بعدها إلا أحكام العبادات، وألا يبقى لديكم من المشاعر الإسلامية إلا مشاعر الكهنوتية..

وكفى بكم داءً أن تنظروا إلى العالم من خلال نظرة الغرب المدمرة، التي تقوم تارة على الإقليمية، وتارة على القومية، أو على المذهبية العصبية.. وهي نظرات إن اتخذها هو لخدمة مصالحه فإنها لا تخدم مصالح أمتكم أبدًا، لأنها سوف تؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى محو كل سيماء لهذه الأمة الخيرة، وإلى تدمير فضائلها الخاصة، بعد أن تمحي الشخصية الإسلامية من الوجود...

فنظرتنا الراهنة إلى واقع المسلمين أنهم في خطر حقيقي، لأنهم لم يعودوا يأبهون لمصلحة الأمة الإسلامية كأمّة، ولم يعودوا يتمسكون بقول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «المُسْلِمُ أَخُو المُسْلِمِ أَحَبُّ أُمَّ كَرِهٍ»، وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «المُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَيَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاؤُهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ». وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «مَنْ أَصْبَحَ وَلَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ المُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ». ومن هنا كان الذي يرتفع ولاؤهم للإسلام على كل ولاء قد قلت نسبتهم في الأمة، وندر وجودهم في صفوفها، كما ندر أيضاً وجود المؤمنين الذين يجعلون الله

ورسوله والجهاد في سبيله في رأس سُلم القيم والأولويات، وفي رأس جميع الاهتمامات.

إذًا فهذا الواقع مائل أمامنا لكننا نتغافل عنه، كما أن الشعور بمرارة هزيمة المسلمين أمام الأعداء لا يُعترف به مع أنه قد بلغ حدًا يندم معه الشعور بتلك الهزيمة.. إلا إن الأمل يبقى معلقًا على الشعلة القليلة من المسلمين المؤمنين الذين يعرفون الواقع على حقيقته ويشعرون بتأثير الهزيمة التي مُني بها المسلمون أمام أعدائهم، لذلك تراهم يعملون جاهدين على تغيير هذا الواقع، وتراهم لا يؤثرون شيئًا في هذه الحياة على المسير فُدمًا لصالح الإسلام، والعمل من أجل إعلاء كلمة الله وجعلها هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى.. على أن ذلك الشعور بالهزيمة الذي يسيطر على المسلمين اليوم كانت له أسبابه الكثيرة؛ فالصراع بين الأمة الإسلامية وأعدائها من الشعوب والأمم قد دام طوال ثلاثة عشر قرنًا متوالية، وأن الكفاح بين الإسلام كدين وطريقة معينة للعيش، وغيره من الأديان والمبادئ قد ظلَّ طوال الثلاثة عشر قرنًا الماضية وحتى بداية القرن الرابع عشر الهجري أي التاسع عشر الميلادي؛ ثم ظلَّ أصحاب النظام الديمقراطي الرأسمالي يتحدون المسلمين في كل مجال، يتحدونهم في أفكارهم ومشاعرهم، ثم داوموا التحدي الخفي والسافر حتى كانت الجولة النهائية التي انهزم بعدها المسلمون أمامهم هزيمة فكرية أعقبتها الهزيمة السياسية النكراء، في حين أن الإسلام كدين وكنظام لم يهزم ولن يهزم لأنه وحده الحق.

ولكن أنى للإسلام أن يبقى في حلبة الكفاح وقد هُزم أهله، ولم يدركوا موقعه في الكفاح في هذا العصر بالذات حيث تتصارع المبادئ والأنظمة والعقائد؟

أما هذا التحدي للإسلام في أفكاره فقد كان بالهجوم على الأحكام الإسلامية يوسعونها نقدًا وتزييفًا.. ذاك أن أصحاب النظام الرأسمالي كانوا يوجدون حلولًا للمشاكل المتجددة والمتعددة مبينين أحكامها وكيفية معالجتها؛ في حين أن المسلمين ظلوا يقفون من هذين الأمرين موقف الضعيف المبعوت، حتى إذا رأيتهم يحاولون المقاومة، كانت المحاولات تبدو فاشلة عوجاء، تنتهي بالهزيمة النكراء في أكثر الأحيان. وأحيانًا بالرضوخ والاستسلام لأنها كانت محاولات عارية عن الإخلاص الأكيد، وغير صادرة عن النية الصادقة.

فقد هاجم عدو الإسلام تعدد الزوجات، فقال هذه همجية، يتزوج الرجل النساء واحدة واثنين وثلاثًا وأربعًا؟.. فما ذلك إلا إهانة لكرامة المرأة.

ثم هاجم الطلاق فقال إنه غدرٌ بالمرأة وتقويض لدعائم الأسرة؛ إذ كيف يباح للرجل أن يطلق المرأة متى شاء؟

وهاجم الخلافة فقال إنها دكتاتورية، وكيف يُسلم الحكمُ وجميعُ صلاحياته لرجلٍ واحدٍ قد يكون عرضة للخطأ أو عرضة للاستبداد؟

وزعم افتراءً أن الخلافة في الإسلام قداسة دينية، بحيث لا يطأوله النقد ولا يملك أحدٌ حق محاسبته.

كما أنه هاجم الجهاد، فقال إنه عدوان على الشعوب، وسفك لدماء الناس وهو وحشية لا تمت إلى الإنسانية بصلة.

وهاجم فكرة القضاء والقدر، فقال إن هذا استسلام لحوادث الزمان وتثبيط عن النهوض بأعباء الحياة.

وهكذا أخذ يبحث عن الأحكام الشرعية وعن الأفكار الإسلامية ويتتبعها ثم يوسعها نقدًا وتجريحًا، ويبين أنها أفكارٌ فاسدة تناقض الحق ولا تعالج المشاكل، وإذا

عالجتها فإنها ربما زادت سوءاً؛ ثم لم يكتف بذلك بل هاجم المشاعر الإسلامية حين أخذ ينقد التمسك بأحكام الإسلام، وقال هذه عصبية مذهبية وتعصب ممقوت يجب الترفع عنه؛ وهاجم بغض المسلمين للكفر والكفار وحبهم للإسلام والمسلمين وقال هذه عصبية دينية، فالإنسان أخ الإنسان أحب أم كره ولا فرق بين مسلم ومشرك ولكلٍ دينه ولكلٍ رأيه، فعلام هذا التفريق بين البشر في الحب والبغض. وأخيراً صار عدو الإسلام يُظهر رضاه وتقديره لمن يتحلل من ربة التعاليم الدينية شيئاً فشيئاً، ويترك التقيد بأحكام الإسلام ويسمي تصرفه تسامحاً وتقدماً.. ويزعم أن محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) قال إن القرآن من عند الله، مع أن القرآن من وحي عبقريته، ولم يدع أنه من عند الله إلا ليقبله الناس...

لقد قال أعداء الإسلام الكثير الكثير من الافتراءات والادعاءات، وهم إلى جانب ذلك يطلبون من المسلمين ألا يغضبوا من هذه المزاعم والافتراءات، وعليهم ألا يسخطوا مما يرمونهم به، بل عليهم أن يتقبلوا ويرضوا بالتجديف باسم البحث العلمي...

وهكذا أخذ أعداء الإسلام يتتبعون المشاعر الإسلامية فيغيرون دوافعها حتى تفقد مقوماتها، فتجسد الهجوم على الإسلام بالهجوم على أفكاره وأحكامه، وظهر أخيراً تحدياً صارخاً؛ وكان الأمر الطبيعي المفروض، أن يقابل المسلمون هذا التحدي ويخوضوا المعارك الفكرية مع المتهجمين على مقدساتهم العقائدية لأنهم حملة دعوة وأصحاب رسالة، لكن الواقع أنهم تخاذلوا وضعفوا بشكلٍ يبعث على الأسف والسخرية ويدفع بالخزي والعار. فانتحلوا العذر للإسلام بتعدد الزوجات وفلسفوا ذلك بحسب هوى الأعداء وغفلوا عن سرِّ حكمة التشريع؛ ثم تهربوا من الجواب الشافي عن إباحة الطلاق في الإسلام؛ وقالوا إنه لا يقول بذلك إلا ضمن شروط، ونسوا أنه

لولا تشريعُه لنتجت مفاسدُ مخزيةٌ يتحمّل أعداء الإسلام عارها وشنارها راضين مرغمين.

وقبلوا التهمة الموجهة لسدّة الخلافة الإسلامية، وسكتوا عنها وحاولوا في أواخر العهد العثماني تحويل نظامها إرضاءً للغرب، وأخيرًا ألغوها، ثم صاروا بعد إلغائها يتهربون من ذكرها ومن الجهر بها خوفًا أو استحياءً، وتراجعوا أمام أعدائهم في بيان ضرورة الجهاد وأهميته، وعدّوا التهمة موجهة للإسلام، ولم يردّوا بأكثر من أن الجهاد حرب دفاعية، لا حربٌ هجومية، لأنهم لمّا استخفوا بالدين ضاعوا عن معرفة عِلّة التشريع.

أما دفاعُهم عن القضاء والقدر، فقالوا إن الإسلام أمرنا ألاّ نبحثه ولا نحدّد مفهومه الدقيق ثم أولوه بما يثبت فيه الخمول والاستسلام، وهكذا سلّموا وقبلوا أن يكون الإسلام متهمًا!..

لذلك لم يلبثوا غير فترة يسيرة، كانت في أثنائها جميعُ الأحكام التي هوجمت قد تُركت وأُخذتُ بدلها أحكامُ النظام الرأسمالي وأفكاره.

وهكذا تُنوّسِي الإسلام فَسهّلُ تغييرُ المشاعر، ما دام قد سهل تغييرُ الأفكار، ففشا النفورُ من التمسك بأحكام الإسلام تمسكًا شديدًا كونه تعصبًا دينيًا ممقوتًا. ونجم عن ذلك دمُ التفريق بين المسلمين وغيرهم، وبين الإسلام وما سواه من الأديان والمبادئ؛ وبعد هذا أصبحت كلمة القومية تهز المشاعر، بعد أن دُفنت الحمية الإسلامية وصار السخطُ من مهاجمة الإسلام يُعدّ تأخرًا وانحطاطًا، وصار الهجومُ على القرآن الكريم والسنة النبوية يُعدّ نقدًا علميًا نزيهًا؛ وبذلك انمحت المشاعر الإسلامية؛ ولم يبق منها إلا مظاهر العبادة، وبذلك حلّت الهزيمة المنكرة بالمسلمين أمام تحدي النظام الرأسمالي لأفكارهم ومشاعرهم، لكنّ تلك الهزيمة لم تلحق بالإسلام ولا

بالأفكار الإسلامية، وهي لن تلتحق بهذه الأفكار إلا إذا احتسبنا أن الأفكار الإسلامية ليست حقًا وصدقًا، وأن الأفكار الرأسمالية ليست باطلًا وزيفًا. من هنا كانت الهزيمة في الواقع للمسلمين، وليست هزيمة للإسلام. ومن هنا أيضًا فإن عوامل إعادة الكرة على النظام الرأسمالي وعلى أنظمة الكفر كلها لا تزال موجودة كما هي؛ وهذا ما يبعث على الأمل ويذكر بأيام نصر الله العليّ القدير ويحفز على النهضة ويحرك الفطرة الإنسانية والروح الدينية السليمة ويجعل العودة إلى حمل الدعوة الإسلامية للعالم إرادةً جبارةً لا مجردَ رغبةٍ وشوق، أو هويةٍ لا معنى لها أكثر من حبرٍ على الورق... والذي يبعث على الأمل، ويُبقي على هذا الرجاء، هو:

أولاً: كون أفكار الإسلام هي وحدها الأفكار الحقة الصادقة، وذلك ثابت من واقع الأفكار نفسها؛ فالأفكار الرأسمالية التي تُعدّ تعدد الزوجات خطأً، وتُعدّ الصواب تقييد الرجل بزوجة واحدة، تجرّ الرجل والمرأة اللذين لم يسعدا بزواجهما إلى الإثم والوقوع بالخطيئة، وتوقع المجتمع من جرّاء ذلك بالزنى وتشابك الأنساب وضياع المنطقة التي احترمها الإسلام وأراد لها القرار المكين الذي أحلّه لها من دون غيرها!...

فأي مجتمع في الدنيا لا تتعدد النساء فيه للرجل الواحد؟ إنه لا يوجد في العالم مجتمع إلا وفيه رجال كثيرون لهم أكثر من صاحبة وبعضهم يسميهم محظيات، وبعضهم يسميهم خليلات وبعضهم يسميهم أمينات سرّ وسكرتيرات مكتب وموظفات بيع وعارضات أزياء وما أشبه ذلك!...

فهل الأحكام التي تجعل هذا التعدد للنساء مباحًا للرجل له أن يفعله وله أن يتركه، وتُعدّ المرأة الثانية والثالثة والرابعة زوجة شرعية ولا محظية ولا خليلية، هل هذه الأحكام توافق الفطرة وتعالج المشكلة أم أن الفسق والدعارة واتخاذ الأخدان هو

الصواب؟ وما جواب الأحكام التي تمنع هذا التعدد، وتسكت عنه إذا لم يتم بحسبها وكان غير مشروع؟ وهل الزواج إلا رابطة عقدية تُبنى على الاختيار والتفاهم، فإن فقدت أحد شروطها، فقدت سبب استمرارها والإبقاء عليها، كما يؤكد الإسلام إما إمساكًا بمعروف أو تسريحًا بإحسان = يمسكها أن كانت العشرة مسعدة للزوجين، ويُطَلِّقها إن كانت سببًا لشقائهما = فهل يتفق هذا مع سعادة الزوجين وتوفير الطمأنينة لهما ولعِيالهما، أم أن العشرة التي تبنى على جعلها مفروضة فرضًا، لأنه لا يجوز أن تفسخ عراها حتى ولو جلبت أشد أنواع الشقاء للعائلة كلها، هي الأفضل والأصوب؟

ثانيًا: إن واقع نظام الحكم في الإسلام يحسب أن السلطان هو للأمة تعطيه لمن تشاء من أفرادها الذين تتوافر فيهم الأفضلية على سائر الرعية في سائر المجالات السياسية والخلقية والإنسانية، ولا تعطى هذه السلطة لاثنتين أو أكثر انطلاقًا من صوابية وصحة إعطاء السلطة للأفضل. ثم إنه يكون على الأمة التي تولي السلطة لأحد أبنائها ألا تعصيه فيما يأمر به من فرض أو مندوب، لأنه يفترض به أن يكون ملتزمًا بأوامر الله ونواهيه، ولا يحيد عنها قيد شعرة.. وهذا هو واقع الخلافة في الإسلام.

فأي نظام يتلاءم مع الواقع الصادق في التطبيق: نظام الإسلام في الخلافة، أم النظام الديمقراطي الذي يقول إن الأمة هي مصدر السلطات التي تمثل أفرادها، وتكون عادة السلطات التشريعية التي تتمثل إما بمجلس نيابي يحل القمار مرة، أو مجلس لوردات يبيح اللواط، أو ندوة نيابية تشريعية زواج الرجل من الرجل على ما نجده في مختلف البلدان الديمقراطية؟

أما في ظل الحكومة الإسلامية فحلال محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) حلال إلى يوم القيامة وحرامه حرام إلى يوم القيامة، وهنا يبرز الفارق الكبير لمن يعقل ويتفكر..

ثالثاً: أما الجهاد فإن الافتراء على الإسلام أن يقال إنه حرب دفاعية، لأن هذا القول يخالف واقع ما كان عليه الجهاد في عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حتى آخر الدولة الإسلامية.

فالجهاد في الإسلام هو قتال الكفار قتالاً مادياً لا هوادة فيه للدعوة إلى الإيمان بالله ورسوله من أجل إقامة حكم الإسلام العادل على أن توجد الحالة التي يعرض فيها الإسلام عرضاً يلفت النظر حتى إذا أبوا وامتنعوا، وجهزوا أنفسهم للوقوف في وجه نشر الدعوة عندها يتحتم الجهاد وهذا ما يمليه أي مبدأ تعتقده أي أمة، فإنها تهين القوة المادية وتحرك لديها الروح العسكرية المدربة وتشرع في المعارك السياسية والمناورات الدبلوماسية فتوجد الحالة التي تبلغ بوساطتها دعوتها، فإذا حصل الاحتكاك المادي كان القتال الذي لا مفر منه.

وما الحرب الباردة في العالم اليوم إلا الحالة التي يحاول كل من المعسكرين إيجادها لنشر مبدئه.

وما القوات العسكرية الجاهزة والصواريخ الموجهة والقنابل المهيأة، إلا مظاهر استعداد للقتال الذي لا بد من أن يأتي.

وكذلك كانت الحال، قبل الحرب العالمية الثانية، بين النازية وما يسمى بالعالم الحر. وقبله كانت بين الإسلام والرأسمالية؛ وهكذا فواقع الحياة يفرض وجود أفكار متباينة تتجسد عادة في دول قد تستعمل القوة المادية لنشرها والدفاع عنها بأساليب سياسية وثقافية واقتصادية أو عسكرية تكون متوافقة مع معتقدها... هذا هو واقع

الجهاد في الإسلام: قتال بالقوة المادية من أجل نشر الفكر الإسلامي، ولا يكون هذا القتال إلا بعد استنفاد أساليب الدعوة إلى الله واستعمال الأمور السياسية والثقافية كافة وغيرها من الوسائل السلمية المهيّئة..

إلا إن العسكرية الإسلامية ليست كالعسكرية الألمانية مثلاً، تقاتل لجعل الشعب الألماني فوق جميع الشعوب، بل هي قوة مرصودة لإزالة الحواجز المادية أمام الدعوة الإسلامية، ولجعل الشعوب تعتنق عقيدة الإسلام التي شرَّعها الله ونزل بها الوحي، ولتكون مع سائر المسلمين أمة واحدة لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى.

رابعاً: القضاء والقدر، إن هاتين الكلمتين معاً، تعني بمفهومنا ما يسيطر على الإنسان من الأعمال التي تقع في دائرة تحركاته ومجرى حياته، أي الأحداث التي تجري على غير إرادته ومن دون اختياره، أو غصباً عنه. و«القدر» وحده هو «علم الله أي ما سبق في علمه من تقدير»؛ وهذا لا دخل له في أفعال الإنسان الاختيارية التي يحاسب عليها من الله كما يحاسب عليها في الدنيا من الدولة أو الأبوين أو المربي؛ فأى استسلام في هذا؟ واين كان الاستسلام حين فتح المسلمون بهذا المفهوم الدنيا وعمروها؟

ثم إن النظرة للفعل قبل وقوعه نظرة تفحص ودراسة وتقدير لمغبة الإقدام عليه ولنتائجه وما يترتب عليه من اللوم والمحاسبة، أو النظرة إلى الفعل بعد وقوعه = اختياراً أو جبراً = والقول بأنه وقع وانتهى، فلا بدّ من التسليم بنتائجه.

فالأمر الذي يقع قضاءً وقدرًا، كما كان في سابق علم الله، يجب أن يُسَلَّم بأنه قد وقع وانتهى، ولا ينبغي الوقوف عنده، ولا أن يبلغ التأثر والانزعاج حدّهما، بل يجب معالجته قدر الإمكان، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بوقوعه من دون أن يصار إلى

تلافيه ومعالجته. هاتان النظريتان لا بدّ منهما معاً، حتى تظل الحياة سائدةً بحيوية وبقوة، وبثورة عملية واقعية بحسب القيم الرفيعة.

فكون الأعمال الاختيارية يحاسب المرء عليها، وكون الأعمال المقدّرة = الخارجة عن الاختيار = لا يلام عليها معناه أنه ليس في مقدور الإنسان دفعها، ومعناه أن كل فعل يقع فإنه لا يقع إلا بعلم الله تعالى.

فوجود هاتين النظريتين، يجعل الإنسان يسير في أفعاله غير معتمد على الخيال والفروضات النظرية، ولا بحسب ما تمليه الميول والشهوات، ولا مقيداً بسلاسل الأسى والحزن على ما فات، بل ينطلق بقوة، وبشكل واقعي عملي بحسب القيم الرفيعة التي تتطلبها حياة الإنسان؛ راضياً مطمئناً إلى مشيئة الله، ومستنداً إلى معونته وتوفيقه.

فالقول بوجود القضاء والقدر يثير الإنسان وينشطه ويحول بينه وبين اليأس والحزن، وبين الكسل والخمول، ولا يجعله يستسلم كما يدعي أعداء الإسلام.

ومثل هذه المسائل المقدّرة لا تحدث في الأعمال الاختيارية ولا شأن لها قبل القيام بها، بل إنها تقع في العمل بعد القيام به؛ وفي العمل الذي لا اختيار فيه للإنسان.

لذا لم يكن يجوز أن يأخذ الأسى من النفس مأخذاً عظيماً، ولا أن يحطمها الألم ويحولها عن مقصدها الأسمى في الحياة؛ فالقدر يتناول ما لا يد للإنسان فيه ولا حيلة، وهذا ما لا سبيل إلى دفعه لا عند المسلمين ولا عند غيرهم؛ وإلا وجب أن نطلب من غير المسلمين أن يدفعوا عن أنفسهم المرض والموت، والبرد والحر، وكثيراً من المظاهر الطبيعية التي لا سيطرة عليها ولا سلطة فوق سلطة موجدتها.

فأينَ هذا في الإسلام، مما عند الرأسماليين من الألم المحض أو الأسى المفجع الذي يصيب المخفقين، والذي يجعل كلمة الحظ تؤدي دورًا كبيرًا في الحياة، وخصوصًا حين يرمي هذا الحظ الموهوم الكثيرين باليأس المدمر للحياة؟...

ومن هنا كان الإيمان بالقدر أي بعلم الله المسبق، والإيمان بالقضاء والقدر، أنهما من عند الله عز وجلّ وأنه لا شأن للإنسان بهما، نعمة من النعم الكبرى للتنفيس والتسرية عن القلب، ومندوحة لعدم الشعور بالتبعية والمسؤولية في بعض الأعمال المُخففة؛ وهو أيضًا حافزٌ من أعظم الحوافز على خوض معترك الحياة بشجاعة ونبل، لأنه يعني أن الإنسان = في الدائرة التي يسيطر عليها = مسؤول عن جميع أعماله الاختيارية، وأنه يجب أن يضطلع بها ويتحمل مسؤوليتها، فإذا وقع في الخطأ أو الضلال فإنه يتحمل ما يترتب عليه، ولكن عليه ألا ينسى أن ما وقع فيه من خطأ أو صوابٍ إنما وقع على علم من الله وإحاطة به، وقد كان لا بد من أن يقع، فلا يجوز للإنسان في مثل هذه الحالة أن يقف مشغولًا بها، بل عليه أن ينتقل إلى غيرها، أي أن يظل يسير سيرًا متواصلًا، وبدأبٍ تامٍ في هذه الحياة.

وأما الدائرة التي تسيطر عليه وتقع فيها الأعمال جبرًا أي قضاءً وقدرًا، فإنه غير مسؤول عنها، ولا يتحمل ما يترتب عليها، وهي إنما وقعت بتقدير وقضاءٍ من الله تعالى وعلى علمٍ منه وإحاطة.

هذه هي حقيقة بعض الأفكار الإسلامية التي هاجمها الرأسماليون، وهذه هي حقيقة الأفكار الرأسمالية التي هُوجمت بها الأفكار الإسلامية، ومنها يتبين أن الأفكار التي هاجمت هي البطل والباطل، وأن الأفكار التي هُوجمت هي الحقيقة والحق.

أما ضَعْفُ حَمَلَةِ الفكر، وقصورهم عن إدراكِ عِلَّةِ التشريع، فإن ذلك لا يعني أنّ هذا الفكر ليس بحق، لمجرد كون صاحبه لم يستطع فهمه أو شرحه.

كما أن قوة بيان حَمَلَة الفكر الباطل لا يعني أنه ليس بباطل لأن صاحبه استطاع أن يزينه ويُزخرفه ويصوره بصورة الحق، بل الفكر الحق هو ما طابق الواقع الذي يدل عليه، أو الفطرة التي فطر عليها الإنسان، والباطل ما خالف ذلك ولو زينة أبالسة الكلام. والشاعر يقول:

في زُخرفِ القولِ تزيينٌ لباطله والحقُّ قد يعتريه سوءٌ تغييرٍ
تقول هذا مُجاجُ النحلِ تمدحه وإن دَممتَ فقل قيءُ الزنابيرِ
مدحًا ودمًا، وما غيّرتَ من صفةٍ سحرُ البيانِ يُري الظلماءَ كالنورِ

بناء على هذا تكون العبرة بحقيقة الفكر وواقعه، لا بحامله ولا بالقدرة على بيانه أو عدم القدرة على ذلك؛ وإليك مثالاً آخر يدل على مثل ذلك التزييف:

يقول الشيوعيون إن العقل هو انعكاس المادة على الدماغ، وإذا تمّ ذلك يحصل الإدراك؛ أي إن إدراك الأمور هو انطباعُ على الدماغ فيحصل الفكر؛ فهذا الفكر إن كان حقًا، فإنه ينطبق على الواقع، وإن كان باطلاً يتبين عدم انطباقه.

فإذا نظرنا بدقة وعمق إلى هذا النوع من التعريف لوجدنا أنه يخالف الواقع، لأن الدماغ في الحقيقة هو عضو كسائر الأعضاء ولا يحصل منه أي انعكاس كما لا يحصل عليه أي انعكاس. ذلك أن الانعكاسات إنما تنشأ عن تسليط الضوء على الشيء وارتداده عنه أي تسليط الشيء على جسم فيه قابلية الانعكاس وارتداده عنه مع وجود الضوء، ومثاله: تسليط مصباح كهربائي على جسم ثم ارتداد الضوء عن هذا الجسم فيرى الجسم ويرى الضوء أو تسليط جسم على مرآة مع وجود الضوء فيرتد الضوء وترتد صورة الجسم على المرآة فيرى كما هو، وتظهر صورته وكأنها مرسومة في المرآة بينما في الحقيقة هي لم ترسم وإنما الذي حصل أنها انعكست كما ينعكس الضوء تمامًا على أي جسم. فهذا هو الانعكاس وهو ما لا يحصل منه

شيء في الدماغ أي لا يوجد انعكاس من المادة على الدماغ ولا من الدماغ على المادة وما يحصل هو مجرد إحساس بالمادة عن طريق إحدى الحواس، فالمسألة إذن مسألة حس لا مسألة انعكاس؛ وهذا ظاهر في اللمس والشم والذوق والسمع، أما الإبصار بالعين الذي هو موضع الشبهة فإن الذي يحصل فيه هو: انكسار وليس انعكاسًا؛ إن الضوء ينكسر في العين وتستقر صورة المادة على الشبكة ولا ترتد إلى الخارج، وهو عملية حس لا عملية انعكاس، فهذا يدل على أن ما يقوله الشيوعيون في تعريف العقل خطأ.

وهكذا ينقشُ الظلام أمام النور دائمًا، وينهزم الباطل أمام الحق..

وخذ مثالاً آخر: النظام الرأسمالي يُعرّف المجتمع بأنه مكوّن من أفراد وهذا التعريف خطأ لأن فردًا وفردًا وفردًا يؤلفون جماعة فقط، ولا يكونون مجتمعًا، فإذا نشأت بينهم علاقات مشتركة مستمرة عبر تاريخ طويل، وصار لهم هدف مشترك ومصير واحد، صاروا مجتمعًا، وإذا لم توجد بينهم هذه الروابط المشتركة المصيرية فلا يشكلون مجتمعًا واحدًا موحدًا، بدليل أن ركاب الطائرة أو القطار أو الباخرة ولو كان عددهم كبيرًا فلا يشكلون مجتمعًا، وما هم إلا رفاقٌ طريق يذهب كلٌّ منهم إلى الجهة التي يقصدها بعد هبوط الطائرة أو وصول القطار أو رسو الباخرة؛ ولكن قد نُعدّ أن سكان قرية يبلغون خمسين نسمة، يشكلون مجتمعًا صغيرًا لأن بينهم علاقات دائمية.

وبهذا يظهر خطأ تعريف الرأسماليين للمجتمع ويتبين أنه باطل لمخالفته للواقع، وأخيرًا ينتهي إلى الهزيمة أمام التعريف الصحيح وواقع الحال في المجتمعات.

الشريعة الإسلامية وقدرتها

كل ما تقدم كان بالنسبة إلى أفكار الإسلام وأحكامه التي هوجمت بأفكار وأحكام رأسمالية. أما بالنسبة إلى مهاجمة الشريعة الإسلامية، وأنها غير قادرة على معالجة المشاكل المتجددة؛ وأن الإسلام تشريع جامد لا يستطيع أن يساير الزمن ولا أن يعطي الحلول التي تتطلبها مشاكل كل عصر!.. فهو حين يقصر عن إيجاد إجابة للربا وقد صار العصر يتطلبه، وحين لا يقدر أن يبين حكم التأمين مع أن التجارة والصناعة التي وجدت في هذا العصر تقتضيه، وحين لا تجد فيه بياناً للعلاقات التجارية بين الدول بحسبما يتطلبها العصر الحديث، فإنه في ذلك وأمثاله لا يصلح أن يكون تشريع أمة أو نظام دولة في سائر الأزمان.

هذه الطروحات التي قدمها الغرب لا تصلح لأن تكون صعيداً للبحث، فصعيد البحث هنا يجب أن يكون مبنياً على هذه الأسئلة الثلاثة:

أولاً: هل الشريعة الإسلامية تصلح لأن تكون ميداناً للتفكير فيمكن إذن استنباط أحكام لجميع أنواع العلاقات بين الناس من أدلتها في الكتاب والسنة؟

ثانياً: هل في الشريعة الإسلامية مجالٌ واسعٌ يفسح للتعميم، فيمكن بمنطوق الأدلة الشرعية ومفهومها، أن تشمل الحوادث المتجددة والمتعددة لتسري أحكام الأدلة العامة عليها؟

ثالثاً: هل في الشريعة الإسلامية قابلية لأن تعالج مشاكل الشعوب المختلفة البيئات والجنسيات وفيها قدرة على استيعاب جميع المشاكل وسعة لإعطاء جميع الحلول؟ فإذا كانت كذلك كانت شريعة صالحة لكل زمان ومكان.

وعلى هذا الصعيد يُبحث في أصل كل تشريع، سواء كان ذلك في التشريع الإسلامي أو في التشريع الرأسمالي الغربي.

فالناظر في التشريعين، يجد أن التشريع الغربي باطل الأساس، فاسد المعالجات، عاجز عن إعطاء الحلول لكثير من المشاكل الجديدة.

وهنا قد يردُّ اعتراضٌ يقول ولكننا نرى أنهم يعالجون جميع مشاكلهم المتجددة. ونحن نردُّ على الاعتراض بجزم، ونقول: نعم إنهم يعالجونها، ولكن بالبعد عن أساس تشريعهم وبإعطاء حلول لا تمتُّ إليه بصلة بل قد تناقضه.

أما الناظر في التشريع الإسلامي فإنه يجد أنه صحيح الأساس، وأن أصول التشريع وقواعده الكلية قطعية، وأنه ليس فيه حكم ظني، ويجد أن معالجاته حقة مطابقة للواقع ولفطرة الإنسان وأنه يهبُّ القدرة على استنباط أي حكمٍ لزم، لأيِّ مشكلة عرضت، من دون أي بُعدٍ من الأساس الذي يقوم عليه، أو من الخطوط العريضة التي يستنبط المشرِّع منها.

أما بالنسبة إلى التشريع الغربي فإنه يقوم على أساس فهم الحق فهمًا خاطئًا مواربًا، موافقًا للأهواء والرغبات، ويبني على هذا الفهم جميع نظرياته التشريعية؛ فقد عرّفوا الحقَّ = مثلاً = بأنه مصلحة ذات قيمة مالية يقررها القانون! وهذا الفهم للحق خطأ. لذلك كانت جميع التشريعات التي بنيت عليه فاسدة. أما وجه الخطأ فيه، فإنه واقع الحق أنه ليس مصلحة ذات قيمة مالية، بل هو مصلحة مطلقة، قد تكون ذات قيمة مالية، وقد لا تكون؛ فتخصيص الحق بالمصلحة ذات القيمة المالية يؤدي إلى شيئين:

أحدهما: أنه لا يشمل المصلحة التي ليست ذات قيمة مالية كحقوق الأسرة والحقوق الزوجية، ولا يشمل المصالح ذات القيمة المعنوية مثل المحافظة على الشرف

والكرامة مما هو حق الإنسان لأنه لا قيمة مالية لها، ولا يمكن تقديرها بقيمة مالية تقديرًا حقيقيًا على الإطلاق.

وثانيهما: أن تقدير الأشياء بالقيمة المالية يحتاج إلى وحدة تكون أساسًا للتقدير. والحق هو ذاته أساس ولا يمكن إيجاد وحدة لتقدير قيمته، لذلك كان تعريف الحق بهذا التحديد فاسدًا.

وأيضًا، فإن الغربيين قد قُسم الحق لديهم قسمين رئيسيين.

القسم الأول: حقٌ يتعلق بعلاقة الشخص ويسمى الحق الشخصي.

القسم الثاني: حقٌ يتعلق بعلاقة الشخص والمال ويسمى الحق العيني.

والحق الشخصي في نظرهم هو رابطة بين شخصين دائن ومدين، أو معتدٍ ومعتدٍ عليه وقد عرفوه بأنه رابطة بين شخصين دائن ومدين يُحوّل الدائن بمقتضاها مطالبة المدين بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو بالامتناع عن عمل فالحق الشخصي هو الالتزام، وعلى أساسه عولجت المعاملات التي يسمونها المعاملات الشخصية، مثل الحوالة والبيع والمقايضة والشركة والهبة والصلح والإجارة والوكالة والوديعة والرهن والكفالة. أما الحقّ العيني فهو ليس علاقة في نظرهم، بل هو سلطة أعطاه القانون لشخص معين على شيء معين.

والحقّ العيني متعلق بالمال لا بالشخص. وعلى أساس الحق العيني عولجت المعاملات التي يسمونها المعاملات العينية، مثل حق الملكية وأسباب كسب الملكية والرهن العقاري والتأمين على الحياة وحقوق الامتياز.

فهذا التقسيم للحقّ لا وجه حقيقي له، ولا يوجد فرق بين ما أطلقوا عليه اسم الحق الشخصي وما أطلقوا عليه اسم الحق العيني، ولا يوجد فرق في المعاملات التي فرّعوها عليهما، فإنه لا فرق بين الإجارة ورهن العقار. فكيف جعلت الإجارة من

الحقّ الشخصي وجعل رهن العقار من الحقّ العيني مع أن كلّاً منهما علاقة بين شخصين موضوعها المال؟

فيكون التعريف مبنياً على فروض منطقية سفسطائية، ولم بينَ على الواقع. فإنّ لا يكون وصفاً لواقع ولا حكماً عليه.

وعندما عرّفوا الحقّ العيني بأنه سلطة معيّنة يعطيها القانون لشخص معيّن على شيء معيّن؛ فإنّ هذا التعريف يعني بحسب مدلوله أن العلاقة ناشئة بين الشخص والشيء وليست بين شخص وشخص، في حين أن العلاقة في الواقع ليست ناشئة بين الشخص والشيء، بل هي علاقة ناشئة بين الشخص والشخص وموضوعها الشيء.

والمعاملات التي أدخلوها تحت مدلول الحقّ العيني كأسباب التملك ورهن العقار والتأمين على الحياة كلها تدل صراحة على ذلك.

وكذلك حين عرّفوا الحقّ الشخصي بأنه رابطة بين شخصين دائن ومدين يخول الدائن، بمقتضاها مطالبة المدين بإعطاء شيء، أو القيام بعمل، أو بالامتناع عن عمل، فإنّ هذا التعريف يعني بحسب مدلوله أن الحقّ هو رابطة بين شخصين سواء وجد شيء أم لم يوجد. لكن الواقع أن العلاقة لا توجد بين شخصين وجوداً يتكوّن منه الحقّ إلا إذا وجد شيء من العلاقة.

فالشيء هو موضوع العلاقة بل هو أساس العلاقة.

والمعاملات التي أدخلوها تحت مدلول الحقّ الشخصي كلها تدل بصراحة على أن الشيء هو أساس العلاقة، ولولاه لما وجدت العلاقة ولما وجد الحقّ، وتدل كذلك على أن كلّاً من الشخصين تخوّله العلاقة مطالبة الآخر إلا إنّ نوع المطالبة يختلف فالبايع يطالب بالثمن والمشتري يطالب بالسلطة وهكذا.

غير أن تقسيم الحقّ إلى شخصي وعيني لا معنى له في الواقع، لأن القضية تتعلق بعلاقة الشخص، سواء أكانت مع شخص آخر، ومعه شيء كالبيع، أم كانت مع شيء ومعه شخص كالهبة، أم مع شيء فقط كالوقف الخيري. لذلك لا يوجد فرق بين القسم الأول المتعلق بما سمّوه بالحقّ الشخصي، والقسم الثاني المتعلق بما سمّوه بالحقّ العيني، إذ لا فرق بين الرهن وحقوق الامتياز وما شاكلها مما ذكر في الحقّ العيني، والحوالة والبيع والشركة والإجارة والوكالة وما شاكلها مما ذكر في الحقّ الشخصي. لأن الموضوع علاقة من الإنسان تتعلق إما بالشخص وموضوعها المال، وإما بالمال مضافاً إلى الشخص؛ وإما بالمال فقط. وهذه المسائل الثلاث كلها شيء واحد هو تنظيم علاقة الإنسان. وبهذا كان تقسيم الحقّ هو من حيث هو وتقسيمه هذا التقسيم بالذات = فاسداً.

القانون المدني ونظرية الالتزام

وأيضًا: فإن التشريع الغربي يبرز فيه ما يسمّى بالقانون المدني أي التشريع المتعلق بجميع المعاملات سواء التي تنظم علاقة الفرد بأسرته أو التي تنظم علاقة الفرد بغيره من الأفراد من حيث المال.

أما نظرية الالتزام التي هي الأصل الفقهي لجميع القوانين؛ والتي تتمثل بالتقنيات اللاتينية أو الجرمانية، فهي الحق الشخصي في القانون المدني. وقد عرّف الالتزام عدة تعاريف، لكنها كلها كانت تدور حول جعل محل الالتزام إعطاء شيء، أو القيام بعمل، أو الامتناع عن عمل. ولقد اخترنا منها هذين التعريفين:

الالتزام بالتعريف الأول هو (اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر نحو شخص آخر، أو أكثر، بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل).

وهو بحسب التعريف الثاني: حالة قانونية، يجب على الشخص بمقتضاها أن ينقل حقًا عينيًا، أو أن يقوم بعمل، أو أن يمتنع عن عمل). وإذا قارنا هذين التعريفين بتعريفهم للحق الشخصي بأنه رابطة بين شخصين دائن ومدين يخول الدائن بمقتضاه مطالبة المدين بإعطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يظهر لنا أن نظرية الالتزام هي عينها الحق الشخصي. فيكون الغرب قد عرّف الحق، ثم قسمه قسمين: عيني وشخصي، ثم أقام على الحق الشخصي نظرية الالتزام وجعلها أساس القوانين المدنية كلها في النظام الرأسمالي. وتعدّ هذه النظرية عنده من أهم النظريات في التقنيات الرأسمالية جميعها. والناظر في الفقه الغربي وفي التقنيات

الغربية جميعها، وعلى اختلاف أنواعها، يستدل من العناية الكلية بنظرية الالتزام على ما لها من شأن وخطر. فهي عندهم بمنزلة العمود الفقري من الجسم. فإذا ظهر فسادها وعدم صلاحيتها تبين بوضوح فساد جميع التقنيات الغربية وظهر فساد جميع القوانين المتفرعة منها.

وبذلك تبرز الغرابة والدهشة من مهاجمة الغرب للتشريعات الإسلامية، بمعالجات فاسدة، وتحديده بهذا التشريع الباطل. لكنّ الأغرب منه والأعجب، هو أن ينهزم المسلمون أمام هذا التضليل الفاسد!

ولنرجع إلى نظرية الالتزام أو الحقّ الشخصي فنقول: إن الالتزام عندهم يقوم على رابطة قانونية ما بين الدائن والمدين وهذه الرابطة التي يقوم عليها الالتزام هي في نظرهم سلطة تُعطى للدائن على جسم المدين لا على ماله، وهذا هو الذي يميز عندهم بين الحقّ العيني والحقّ الشخصي.

فالأول سلطة تُعطى للشخص على شيء.

والثاني سلطة تُعطى للشخص على شخص آخر.

وبناء على ذلك كانت سلطة الدائن على المدين سلطة واسعة يدخل فيها الإعدام وحقّ الاسترقاق وحقّ التصرف بما يراه متفقاً مع مصلحته.

وبناء على قيام هذه النظرية على حرية الفرد، فإنها كذلك تقضي بترك الفرد حرّاً في تعاقدته، يلتزم بما أراد مهما أصابه من غبن في ذلك. فهو حرٌّ في الالتزام وتكون النتيجة = إذا التزم بشيء = أنه مجبرٌ على الوفاء بما التزم به.

والناظر في نظرية الالتزام أو الحقّ الشخصي يمكنه أن يتبين فسادها رأساً من بطلان تعريف الحقّ وحده، لأنها انبثقت عنه، ويتبين له فسادها من تقسيم الحقّ عينياً وشخصياً، لأنها نتيجة لهذا التقسيم وجزء منه، ولكن لأجل أن يضع المرء

إصبعه على المعاملات الفاسدة التي نشأت عن هذه النظرية نعرض بعض ما في هذه النظرية من خطأ وفساد.

1 - تعريف النظرية «بأنها اتفاق يلزم بمقتضاه إلخ...».

يعني جعل الالتزام اتفاقاً، وعلى ذلك فإنه لا يشمل المعاملات التي لا يوجد فيها اتفاق كالهبة مثلاً، مع أنها عندهم من الحق الشخصي، وتخرج عنه المعاملات التي تصدر عندهم من شخص واحد ولا تتوقف على غيره كالمعاملات التي يقول إنها تصدر بالإرادة المنفردة مثل الوعد بجائزة، والوصية، والجمعيات التعاونية، مع أنهم جعلوها داخلة تحت نظرية الالتزام وتشكل مصدراً من مصادره، فضلاً عن أن هناك معاملات أخرى تحصل عند البشر ولا يشملها الالتزام مثل الوقف الخيري، وإعطاء الزكاة والصدقات وما شاكل ذلك. وهذا كله يدل على فساد التعريف؛ فلا بد إذًا من التدقيق في هذا الواقع لإعادة تعريفه. وأيضًا تعريف النظرية «بأنها حالة قانونية» يعني جعل الالتزام حالة قانونية مع أن حقيقته هو علاقة يُقرها القانون وليس حالة قانونية فحسب.

فمثلاً: أمر الدولة الناس ألا يبنوا في المرافق العامة، هو حالة قانونية بمقتضاها يجب على الشخص أن يمتنع عن عمل.

وعلى هذا فإن هذه الحالة تكون، بحسب تعريف القانون المدني، من نظرية الالتزام، مع أنها ليست منه ولا صلة لها بالالتزام؛ وبهذا يتبين فساد هذا التعريف أيضًا؛ أما قولهم: إن الالتزام يقوم على رابطة قانونية ما بين الدائن والمدين، فهو خطأ سواء قيل عنها رابطة شخصية أو رابطة مادية، لأنها ليست رابطة بل هي علاقة للإنسان وُجِدَتْ من جراء محاولته إشباع حاجاته العضوية وغرائزه، من جراء عيشه مع غيره من بين الإنسان.

ولا يوجد في الموضوع التزام لا بالمعنى الشخصي ولا بالمعنى المادي. لأن المسألة ليست رابطة بين دائن ومدين. ولا توجد هذه الرابطة مطلقاً، ولا هي رابطة بين شخص ومال، أو سلطة لشخص على مال. وإنما الموضوع يتلخص في أن هناك علاقة بين شخصين موضوعها المصلحة، وقد تكون مالاً وقد تكون غير مال، وقد تكون العلاقة عند الإنشاء وقد تكون عند التنفيذ. وهذه العلاقة توحىها المصلحة، أي جلب منفعة أو دفع مضرة، وينظّمها القانون. فالبيع علاقة بين شخصين عند الإنشاء موضوعها المال. والوعد بإعطاء جائزة لمن فاز بالسباق علاقة بين شخص وشخص، موضوعها المال، والزواج علاقة بين شخصين موضوعها المصلحة وهي هنا ليست المال، وإلى جانب ذلك علاقة ناشئة عن المال فقط مثل إقامة المعابد وإنشاء السبيل العام من مياه الشرب وبناء المدرسة أو المستشفى وما شابه ذلك. وعليه فنظرية الالتزام نظرية مغلوطة، فتكون جميع الاجتهادات الفقهية التي بُنِيَتْ على أساسها أو انبثقت عنها مغلوطةً مهما تفرّعت وتتنوّعت لأنها جميعها فروع لأساس فاسد.

ومما يجعل المرء يلمس = ويحسّ مادياً = فساد نظرية الالتزام، هو استعراض موقفها حين عرضت لها المشاكل المتجددة والمتعددة في المجتمع مع سَيْرِ الزمن، فإنها لم تثبت لهذه المشاكل ولم يستطع أصحابها الصمودَ عليها، مما اضطرهم إلى التأويل والتفسير والبعد منها حتى استطاعوا إيجاد حلول للمشاكل المتجددة. فهذه النظرية كانت منذ عهد الرومان، وجاءت جميع التشريعات الغربية فنقلتها عن الرومان، واستعملتها في أول الأمر من دون تغيير يذكر. ولكن لما بدأت مشاكل الحياة تتجدد ظهر فساد هذه النظرية للذين نقلوها، وبرز لهم عدم صلاحيتها على الدوام، فعدّوا هذا الفساد قصوراً عن الإحاطة بالمشكلات، وليس كونها هي باطلة.

وهكذا أخذوا يغيّرونها زاعمين أنها تتطور؛ أي أخذوا يبتعدون عنها ويغيّرون أصولها بحجة التطوير، أي الانتقال من حال إلى حال، وبحجة المرونة، أي قابلية التفسير. والحقيقة أن هناك عوامل متعددة أبرزت فساد النظرية، وأثّرت فيها حتى تغيّرت كثيرًا وتبدّلت على مختلف العصور.

فالنظريات الاشتراكية التي ظهرت في أوروبا قبل ظهور المبدأ الشيوعي، أظهرت عدم صلاحية نظرية الالتزام، فاضطرّ الفقهاء لأن يغيّروا نظرتهم للالتزام. ولما أدخلت على عقود العمل، قواعدٌ وأحكامٌ تهدف إلى حماية العمال وإلى إعطائهم من الحقوق ما لم يكن من قبل، كحقّ الاجتماع بأعداد كبيرة، وحقّ تكوين النقابة وحقّ الإضراب لكونهم الجانب الضعيف وفي أكثر الأحيان هو الجانب المغبون، مع أن نصّ نظرية الالتزام الرومانية لا يبيح مثل هذه القواعد، ولا يعطي مثل هذه الحقوق. ونظرية العقد ذاتها التي تقول إنها توافق إرادتين على إنشاء التزام كانت قوة الالتزام فيها تُبنى على إرادة الفرد، ونظرية الغبن لم تكن موجودة بل لم تكن نظرية الالتزام تجيزها.

فقد كانت النظريات الفردية تقضي بوجود ترك الفرد حرًا في تعاقده يلتزم بما أراد مهما أصابه من غبن في ذلك.

ولما تبين فساد هذه النظريات الفردية وفساد نظرية الالتزام أدخلت نظرية الغبن على بعض العقود ثم أخذت تتسع حتى أصبحت في القوانين الحديثة نظرية عامة تنطبق على جميع العقود. وهكذا كان نشوء أفكارٍ عن الحياة تخالف الأفكار القديمة، وظهر فساد الأفكار القديمة أثر في نظرية الالتزام بحيث أظهر فسادها وعدم صلاحيتها؛ ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان استعمال مختلف الآلات الميكانيكية وتقدم الصناعة، ووجود حروب عالمية قد أوجد مسائل عملية تبرز فساد

نظرية الالتزام؛ إذ إن استعمال الآلات اقترن بمخاطر كثيرة يُستهدف لها الناس، فبعد أن كان الشخص لا يدفع تعويضاً عن الضرر الذي يحدث لشخصٍ آخر إلاّ إذا قام هو بالعمل الضارّ متعمداً الإضرار بالغير صار يدفع تعويضاً كذلك عن الضرر إذا صدر عن الأشياء التي يملكها، وصار إلحاق أيّ أذى في العامل يُلزم صاحب العمل بالتعويض، وهذا تقضي به نظرية الالتزام. كما صار عقد التأمين في القوانين الغربية لا يقتصر على الشخص بل يشمل الغير. فوجدت نظرية الاشتراط لمصلحة الغير؛ كما إذا أمّن شخصٌ على حياته لمصلحة أولاده سواء كان له أولادٌ وقت التأمين أو لم يكن، وهذا يخالف نظرية الالتزام لأنها رابطة بين شخصين والأولاد الذين لم يوجدوا بعد لا يدخلون في هذه الرابطة، مع أن العقد في القوانين الغربية أصبح يُدخلهم؛ فضلاً عن ذلك فإن نظرية الوفاء بعملةٍ نقص سعرها، وفي التسعير الجبري للسِّلَع، والتقدير الجبري للأجر وفي عقود التزام المرافق العامة، ما يناقض نظرية الالتزام ومع ذلك أُدخل في القوانين الحديثة. وزيادة على تلك النظرية التي تقضي بأن الغش يُفسد العقد، والقاعدة القائلة بأنه لا يجوز الاتفاق على ما يخالف الآداب والنظام العام، والالتزام بوجود الامتناع عن الأضرار بالغير من دون حق؛ كما إذا رعت دابة زرعٍ آخر بسبب إهمال صاحبها والإثراء بلا سبب. (وهو ما يمنع الشخص من أن ينتفع على حساب غيره) كمن يقيم بناء على أرض الغير أو يدفع ديناً غير موجود. كل ذلك يخالف نظرية الالتزام ويدل على فسادها؛ لأنها تقييد وليست حرية، وهي تناقض الحق الشخصي وتهدمه كونه حقاً مطلقاً غير مقيد، على أن الالتزام من حيث هو عندهم يقوم على رابطة قانونية بين الدائن والمدين توجب على الشخص أن ينقل حقاً. وهذا يعني عدم اشتراط الرضا بالحوالة أي إن الحوالة توجد من دون رضا المحال عليه بحوالة

الحقّ، وعدم اشتراط رضا المدين بحوالة الدين لأن الحالة القانونية تُلزم الشخص بنقل الحقّ عيناً أو ديناً وهذا لا يضمن تحقيق العدل.

لذلك ظهر فسادُه، فمجرد تبليغ المُحال عليه لا يكفي، بل لا بد من قبوله، لأن العقد في الحوالة كما في غيرها يجب أن يكون برضا أطراف العقد.

هذا إجمال لبعض المشاكل المتجددة التي عرضت نظرية الالتزام للنقد، ومنه يتبين أنها لا تصلح ميداناً للتفكير، لأن كثيراً من أنواع العلاقات بين بني الإنسان لا يُمكن استنباطها منها، مثل كون الغش يفسد العقد.

وهي لا تصلح أن تكون مجالاً للتعميم، لأن المسؤولية على الخطأ المفروض كالأذى الناجم عن الآلة، وحوالة الدين، والاشتراط لمصلحة الغير (مثل التأمين على الأولاد الذين لم يولدوا) والإرادة المنفردة مثل الوصية والوقف الخيري وما شابه ذلك من العقود والمعاملات، لا يمكن أن تشملها لا بمنطوق ولا بمفهوم، كما أنها لا يوجد فيها قابلية لتوحيد مختلف الشعوب والبيئات في تشريع واحد، بدليل ظهور قصورها حين ظهرت النظريات الاشتراكية، وحين تقدمت الصناعة، وهي أن أساسها خاطئ بلا شك، لأنها تقوم على حرية الملكية والحرية الشخصية. وهذه الحرية هي التي تسبب الفساد بين الناس وهي التي تمكن من الاستغلال والاستعمار، لأن إعطاء الحرية في التملك وإعطاء الحرية الشخصية التي يحميها القانون حين بُني على نظرية الالتزام تمّ في ذلك الفساد والشقاء. هذا هو واقع التشريع الغربي الذي تحدّى التشريع الإسلامي؛ أو بعبارة أخرى هذا هو واقع النظام الرأسمالي الذي تحدّى نظام الإسلام.

أما التشريع الإسلامي الذي أوسعته الغربيون هجومًا ونقدًا، فهو ليس نظريات ظنية تنبثق عنها الأحكام والمعالجات كما هي الحال في التشريع الغربي، وإنما هو منبثق عن عقيدة عقلية قطعية لا يتطرق إليها ارتياب.

فليس أصله نظرية في الحق ولا هو منبثق عن نظرية الحق الشخصي أو الحق العيني، وإنما أصله عقيدة جازمة لن يتوصل العقل إلى أصلح منها، لذلك قطع بها قطعًا لا يرقى إليه الشك.

فما انبثق عن هذه العقيدة فهو تشريع إسلامي.

وما لم ينبثق عنها فليس بتشريع إسلامي.

فأيهما التشريع الحق؟

التشريع المنبثق عن عقيدة ذات أصول وفروع وقواعد عامة وركائز ثابتة، يتفرع منها ما لا يحصى من القواعد والأحكام التي لا يتطرق إليها أدنى ارتياب لأنها صادرة عن رب الأرباب؟!

أم التشريع المنبثق عن نظريات ظنية وضعها إنسان وقد ينقضها إنسان آخر؟ فالتشريع الإسلامي منبثق عن الكتاب والسنة المقطوع عقلاً بأنهما وحي من عند الله عز وجل.

وعندما يُبحث هذا التشريع من حيث هو؛ فإنما يُبحث على أنه وحي من الله وليس من وضع البشر.

وهذا هو أساس القضية في بحث الإسلام وأساس النظرة إلى الإسلام؛ وما دام قد ثبت عقلاً أن الشريعة الإسلامية هي من عند الله، فقد كانت قطعًا هي شريعة الحق، لأن من صفات الله التي تقتضيها الألوهية الاتصاف بصفات الكمال المطلق، والتتزه عن صفات النقص؛ وعلى هذا الأساس تكون شريعته صحيحة

وصالحة على الوجه الأكمل الذي جاءت عليه وأنها جاءت للناس جميعًا في كل عصر وفي كل جيل، لأنها شُرعت للناس، وأنزلها الله تعالى لسائر الناس وخاطب القرآن الكريم بها جميع الناس. لذا كان من المحتم أن تكون ميدانًا للتفكير، تُستتَبط منها الأحكام في جميع علاقات الإنسان، لأن مجالها واسعٌ للتعميم لكونها تشمل جميع الحوادث المتجددة والمتعددة، وهي بالتالي وبالتأكيد تربةً خصبةً للتفريع من القواعد الكلية فيها، والأخذ من الأفكار العامة التي تحتويها؛ وما دامت للإنسان من حيث هو إنسان، فإنها – ولا شك – تعالج مشاكل جميع الشعوب مهما اختلفت جنسياتها وبيئاتها؛ وهذا كله كونها شريعةً من عند الله أوحى بها لنبيه ليبلِّغها فيعملوا بها في كل عصرٍ وفي كل مصر.

هذه هي قضية الشريعة الإسلامية فإنها خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد لسائر العباد أي إنها علاجٌ للمشاكل أوحى بها الله سبحانه وتعالى، فإذا حرّم الربا فإنه لا يُسأل هل هذا التحريم موافقٌ للعصر أم غير موافق، أو يتفق مع المدنية الحديثة أم لا؟

وإنما يُسأل هل هذا التحريم جاء به الوحي من الله حقًا وحقيقة... فإذا كان كذلك كان حكمًا صحيحًا وإلا فلا.

ولا ينبغي أن يقال: إن هذا التحريم يعطل المعاملات التجارية، ويعرقل عجلة الاقتصاد في الداخل، ويقطعها مع الدول الأجنبية في الخارج، وربما جعل البلاد في عزلة تامة؛ لا يقال ذلك لأن الأساس الذي بنيت عليه وجهة النظر في الحياة هو الشرع وحده؛ لذلك لا يُعدّ غيره مقياسًا. بل كل ما دونه يُرمى به عرض الحائط، ولا قيمة له، ولا لأي اعتبار آخر مطلقًا مهما كان.

هذا إذا نظرنا إلى التشريع الإسلامي كتشريع إلهي لا مجال لنقضه بالعقل الذي قد ينقض تشريعاته عقل آخر. أما من حيث واقع الإسلام نفسه، فإن الإسلام أفكار، والفكر هو الحكم على واقع، فيكون الإسلام أحكاماً على وقائع، وهو لا يمانع أن تجري العملية العقلية في كل ما جاء به، بل يسمح للعقل أن يدرك كثيراً من علل التشريع فيه إدراكاً حسيّاً، أو أن يدرك فحوى أصول الأحكام التي جاء بها؛ وفي هذا المجال لا بد من أن يفهم العقل النصّ الذي حوى ما جاء به؛ سواء كان لفظه من الرسول كأحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم). وليس فيه شيء لا يُدركُ العقل وجوده أو وجود أصله، ولا فيه نص لا يفهمه العقل ويشرح أسباب الحكم فيه. اللهم إلا بعض الأمور التعبدية التي ما شرعها الله تعالى إلا لمصلحة العباد وإن كانت تخفى عليهم الحكمة من تشريعها على الرغم من الاجتهادات الكثيرة التي قيلت حولها، كالوضوء للصلاة، والركوع والسجود والمسح على الرأس وغيره. فالإسلام كونه أفكاراً أساسه العقل، والعقل هو الأداة القادرة على فهمه فقط؛ ومن هنا كان العقل هو الأساس الذي يقوم عليه الإسلام، والأساس الذي تُفهم به نصوص الإسلام؛ فالإيمان به متوقف على العقل أولاً وأخيراً؛ وإذا استثنينا الحروف الرمزية التي أنزلها الله تعالى في افتتاحيات بعض السور، والتي لم يهتد العقل إلى حلها كلياً لوقتنا هذا، فإننا لا نجد في جميع نصوص القرآن طلاسماً، لا يعلمها إلا الله، بدليل قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [النحل: 44]. والعقل حين يُستعمل للوصول إلى نتائج مرضية، يجب أن يفرّق بين استعماله في العقيدة للوصول إلى الإيمان، وبين طريقة استعماله في الأحكام الشرعية للوصول إلى فهم النصوص. فإذا استعمل العقل في العقائد، وجب أن يكون استعماله من أجل اتخاذ دليل عليها واتخاذ حكم على صحتها أو فسادها.

أما إذا استعمل في الأحكام الشرعية، فينبغي أن يكون استعماله من أجل فهم النصوص وما دلت عليه، أي لفهم الأدلة التي جعلتها أحكاماً شرعية. والدليل الشرعي على إثبات عقيدة لا بد من أن يكون دليلاً قطعياً؛ بخلاف الأحكام الشرعية فإنه يجوز أن يكون دليلها دليلاً ظنياً إلى أن يتسنى للعقل أن يرجعها إلى قواعد كبرى وأصول عامة. فالعقيدة الإسلامية هي التصديق الجازم المطابق للواقع عن يقين؛ والتصديق غير الجازم لا يُعدّ من العقيدة الإسلامية، كما أن التصديق الجازم غير المطابق للواقع لا يُعدّ من العقيدة الإسلامية، بل لا بد من أن يجتمع في الفكر أمران. أحدهما : الجزم في التصديق.

وثانيهما : مطابقة للواقع عن يقين - حتى يُعدّ هذا الفكر من العقيدة الإسلامية. لذلك كان القرآن الكريم يأمر، في صريح آياته، أمراً جازماً بأن تكون العقائد عن يقين، وينهى نهياً جازماً عن أخذ العقائد من الدليل الظني، فقد قال تعالى: {إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ رَبِّهِمْ الْهُدَى} [النجم: 23]. وقال عز وجل: {وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ لَيُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} [الانعام: 116] وقال جلَّ شأنه {وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ} [يونس: 66].

ففي هذه الآيات دليل شرعي يثبت أن العقائد لا تؤخذ إلا عن يقين ولا تؤخذ بالظن. أما وجه الاستدلال بها، فهو أنها محصورة في العقائد، وموضوعها العقائد فحسب... وقد ذمَّ الله بها الذين يبنون عقائدهم على الظن وقال: {وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ} [البقرة: 78].

وقال عن الذين لا يؤمنون بالآخرة إنهم لم يبنوا اعتقادهم على العلم؛ أي على اليقين، بل بنوه على الظن، ثم ختم الآية: بأنَّ الظنَّ لا يُغني عن الحقِّ شيئاً؛ فكان عليهم أن يتحروا ويبحثوا، حتى يكون اعتقادهم مبنياً على الجزم والقطع، بحيث يكون الدليل دليلاً يقينياً؛ وبهذا يكون الإسلام قد حدّد الكيفية التي يتوصل بها المسلم إلى أخذ الأساس الذي يقوم عليه الإسلام.

ومن يتَّبَع الشرعية يجد الأدلة اليقينية محصورة في ثلاثة، هي: العقل – القرآن الكريم – الحديث المتواتر. (وهو الحديث الذي يثبت أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد قاله، ثبوتاً قطعياً لا يتطرق إليه أدنى ارتياب).

وما عدا هذا الأدلة الثلاثة فلا تؤخذ منه العقيدة مطلقاً، بل يحزُم أخذ العقيدة من غيرها؛ لأن العقيدة عندئذٍ تكون مبنية على الظنِّ، والظنُّ ليس بشيء... أما الأحكام فإنه لا يشترط لأخذها أن يكون دليلها دليلاً قطعياً مجزوماً به دائماً، بل يكفي أن يكون ظنياً عند العجز عن تحصيل دليله، والتردُّد بين الالتزام به أو الوقوع في الإثم ومعصية الله.

فإذ غلب على ظنِّ المسلم أن هذا الحكم هو حكم الله في المسألة، جاز أخذه، بل أصبح حكم الله في حقه. والآية من القرآن، إذا كانت تحتل عدة معانٍ، قد تكون دلالتها على الحكم الشرعي دلالةً ظنيّة، وقد يفهمها شخصٌ على وجه، ويفهمها شخصٌ آخرٌ على وجهٍ آخر، وفي هذه الحالة يكون فهمُ كلِّ منهما حكماً شرعياً، وكذلك الحديث المتواتر إذا كان يحتمل عدة معانٍ.

وأما الحديث غير المتواتر فهو ظنيٌّ في أيِّ حال، وقد يصلح لأن يكون دليلاً على الحكم الشرعي، لكن دلالته تبقى دلالةً ظنية سواء أكانت ألفاظه لا تدل إلا على معنى واحد، أم كانت تدل على عدة معانٍ. وعلى هذا فلا يجوز أخذ الحكم الذي

يدل عليه، ولا إنزاله في مرتبة الحكم إلا من باب الاحتياط لكيلا يفوت الإنسان واجبٌ ولكيلا يقع في محرّم... والشاهد على أن الدلالة الظنيّة كافية لأخذ الحكم في الحالة التي ذكرناها، ما روي عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يوم الأحزاب، وهو قوله: (لا يُصَلِّينَ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ) فأدرك بعضهم العصر في الطريق؛ فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها. وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُردْ منّا ذلك، ذُكِرَ ذلك للنبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فلم يعنف أحدًا منهم؛ وهذا صريحٌ بأن الرسول قد أقرَّ أخذ الحكم الشرعي بغلبة الظن في الحالات الفوتية التي تعرّض الإنسان لكسب طاعةٍ أو تلافي محرّم.

فالتشريع الإسلامي لا يسير على الطريقة التي يسير عليها التشريع الغربي، وهو لا يجعل الحرية موضع بحثٍ مطلقًا، لا في الإثبات ولا في النفي وإنما يجعل موضع البحث الأساسي أفعال الإنسان. والتشريع بحدِّ ذاته إنما جاء لمعالجة أفعال الإنسان، ولم يأت ليقرّر الحرية أو ينفيها، وهو لا ينظر إلى الإنسان من حيث قيامه بأفعاله على أساس الحرية ولا عدمها؛ وإنما يقوم على أساس أن هذه الأفعال تصدر من الإنسان، فما هو حكمها؟

لذلك أوجب بعض الأفعال، ورتّب عقابًا من الدولة على من لا يقوم بها، وحرم أفعالًا أخرى ورتب عقابًا من الدولة على من يقوم بها، ثم وعدَ بثوابٍ جليلٍ ونعيمٍ مقيمٍ، يوم القيامة لكل من فعَلَ واجبًا وتركَ محرّمًا وتوعّدَ بعقابٍ أليمٍ لكل من فعلَ المحرّم وتركَ الواجب.

ثم جعل بعض الأعمال مندوبات، أي مستحبّات، وطلب فعلها من دون أن يرتب أي عقاب على الترك، وهو يُثيب على الفعل، لأن فيه امتثالًا لأمره تعالى؛ ثم جاء إلى أفعال فطلب تركها لكنه لم يرتب أي عقاب على فعلها وهي المكروهات.

هذه إلى جانب أفعال خَيْرِ الإنسان في فعلها أو تركها أي إنه أباحها. فالقضية إذاً، في نظرة التشريع الإسلامي لأفعال الإنسان، هي أنه عمد إلى بعض أفعال الإنسان فأوجبها، وإلى بعضها فحرّمها، وعمد إلى أفعال أخرى فرغّب فيها من غير أن يرتب أي عقاب على تركها، وعدّ أفعالاً أخرى غير مرغوب فيها من غير أن يرتب أي عقاب على من لم يلتزم بالنهي عنها، وجعل بالأخير أفعالاً من أفعال الإنسان مباحاً له فعلها أو تركها.

هذا هو موقف التشريع الإسلامي من الإنسان وعلى ذلك فالحرية ليست واردة في بحث التشريع الإسلامي لا نفيًا ولا إثباتًا، إلا إن تقسيم أحكام فعل الإنسان إلى حلال وحرام ومندوب ومكروه ومباح لا يعني أن التشريع الإسلامي حصر أفعالاً فأوجبها بعينها، وحصر أفعالاً أخرى فحرّمها بعينها، وحصر أفعالاً معنية فرغّب في فعلها، وحصر أفعالاً فنقّر من فعلها، ثم أباح باقي الأفعال.

بل في التشريع الإسلامي أوامر ونواه من الله تعالى جاءت بمعانٍ عامة محددة الوصف كالبيع والربا مثلاً: أحلّ الله البيع، وحرّم الربا، فالمخاطب بالحكم هنا هو الإنسان، لكنّ محلّ الخطاب هو أفعال الإنسان وهذا الحكم الذي خوطب به لا يترك له حرية فعل ما يراه، ولا هو يقيد هذه الحرية.

لكنه علاجٌ لمشكلةٍ تقع له كثيراً في هذه الحياة؛ فهو بيانٌ حكمٍ لفعلٍ يصدر من الإنسان بصفته إنساناً. والناظر في أوامر الله ونواهيهِ يجد أن خطابه تعالى متعلّق بفعل الإنسان من حيث هو إنسان، ومتعلّقٌ بأفعالٍ موصوفة وصفاً عاماً، أي إن هذا الخطاب قد جاء بمعانٍ عامة تنطبق على كل ما يندرج تحتها. فحين أعطى حلول المشاكل، أي أحكام الوقائع، جعل هذا الحكم خطأً عريضاً أي معنى عاماً، أو بعبارة أخرى، أعطى حكماً لنوع الفعل ينطبق على كل فعل من نوعه، وعلى كلّ

ما يدل عليه الوصف العام وما يندرج تحت المعنى العام إن كان الوصف غير معلّل، وعلى كل ما ينطبق عليه الوصف العام أو يندرج تحت المعنى العام مع كل ما تنطبق عليه علّة الحكم للوصف إن كان الوصف معلّلاً، فهو يقول في حكم البيع مثلاً أو في حكم خيار البيع أو في حكم الصرف: «أحلّ الله البيع» ويقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) (البيعان بالخيار، ما لم يتفرّقا) ويقول (بيعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يداً بيد)... ومن هنا يأتي الاستنباط من هذه المعاني العامة لإيجاد حكم لكل مشكلة من المشاكل المتجددة والمتعددة للإنسان عبر الأزمان؛ ولهذا لا يمكن أن تَحْدَث واقعة إلا ولها حكم منصوص عليه، أو مستنبط، ولا تقع حادثة إلا ولها حكم، ولا تُفْتَرَض مشكلة إلا ولها كذلك حكم، وقد أعطى الشارع النصّ، وترك للعقل البشري أن يجدّ ويجتهد ويبذل أقصى ما عنده لاستنباط أحكامٍ للمسائل المتجددة والمتعددة من النصوص الخاصة أو القواعد العامة، ولم يجعل الاجتهاد مباحاً فحسب، بل جعله فرض كفاية لا يمكن أن يخلو منه عصرٌ من العصور، وإذا خلا عصرٌ من مجتهدين فقد أثم المسلمون جميعاً:

– هذا هو واقع التشريع الإسلامي.

– وذلك هو واقع التشريع الغربي.

– وهذا هو الفرق الشاسع بين الشريعتين بين تشريعٍ حقّ مبنيٍّ على أساسٍ قطعيٍّ يعطي التشريعات الصحيحة التي تُعدّ في العالم كله وحدها هي الصحيحة، وبين تشريعٍ ظنيٍّ خاطئٍ تقوم عليه تشريعات العالم اليوم.

فمن آيات الله العليّ الحكيم قوله تعالى: {الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ * وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ

رَبِّهِمْ كَفَرُوا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ * ذَلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ
الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ} [محمد: 1 - 3].
ومما يؤسف له أن الذي حصل في الواقع، هو أن التشريع الغربي الباطل تحدّى
التشريع الإسلامي تحدياً صارخاً وقحاً، ثم كان من نتيجة ذلك أن هزم المسلمون.
ثم كان من نتيجة هذه الهزيمة أن دُمِّروا سياسياً تدميراً تاماً، ومُرِّقوا شر ممرِّق.. وإنَّ
المرءَ ليأخذُه العَجْبُ والدهشة حين يدرك قصور التشريع الرأسمالي عن مواجهة كل
مشكلة تعرض للإنسان، وقصوره عن حلِّها الحلَّ الصحيح، ثم يشاهد هزيمة
المسلمين أصحاب المبدأ الحقِّ أمام تحدي المبدأ الباطل!.

إن المسلمين حين هاجم الغربيون بالتشريع الرأسمالي كانوا مشدوهين بالتفوق
الصناعي الهائل الذي حصل في الغرب، فانساقوا في الرد على هذا التحدي على
الصعيد الخاطيء، ومشوا على مزاعم من قالوا لهم: إن النظام الرأسمالي يعالج كل
المشاكل فهل في الإسلام علاج لكل المشاكل يا ترى؟

فربط المسلمون أنفسهم بالعلاج الرأسمالي للمشاكل، مأخوذون بعظمة الاختراعات
والصناعات، وصاروا يبحثون في الإسلام عن علاج للمشاكل وفق ما عالجها
التشريع الغربي. ومن هنا حصل الخلل في البحث، وحصل الخلل في التفكير،
وكان من جراء ذلك حصول فقدان الثقة في أحكام الإسلام التي يخالف علاجها
علاج أحكام الغرب وتشريعها. وما هو أدهى وأمر من ذلك هو أنهم أخذوا يبحثون
في الإسلام عن رأي يوافق ما يقوله النظام الرأسمالي، أو لا يخالفه على الأقل،
حتى يبرهنوا على صلاحية الإسلام لمجاراة العصر فكانت الهزيمة النكراء.

فمثلاً: حين يسأل المسلمون عن المصارف (أي البنوك) لايسألون هل الإسلام قادر
أن يقول فيها ما يقوله النظام الرأسمالي أي، من حيث تنظيمها وإباحتها الربا وكثير

من مشاكل الصيرفة. وإنما يُسأل المسلمون ما رأي الإسلام في المصارف، فيكون الجواب: إنّ واقع المشكلة في المصارف هو أن عملها يقوم بصورة رئيسية على الربا في القروض الطويلة والقصيرة الأجل، والحساب الجاري والاعتمادات وما شابه ذلك، ويقوم كذلك بتوصيل المال من بلدٍ إلى بلدٍ وبحفظ الأمانات وما أشبه ذلك. أما توصيل المال وحفظ الأمانات فهو مباحٌ شرعاً سواء أكان بأجرةٍ أم بغير أجرة، وأما معاملات الربا كلها فإنها حرام قطعاً لأن الله تعالى يقول: ﴿وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] ويقول: ﴿وَإِنْ تَبُنُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: 279]. والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «إنما الربا في النسيئة». ويقول: و«الذهب بالذهب والفضة بالفضة يداً بيد عيناً بعين مثلاً بمثل. فما زاد فهو ربا».

وكلمة الربا في القرآن والحديث جاءت عامة تشمل كل ربا لأنها اسم جنس مُحَلَّى بالألف واللام فيشمل جميع أنواع الربا سواء أكان ربا الفضل، أم ربا النسيئة، رباً معروفاً في أيام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أم ربا غير معروف حدث جديداً.

ولهذا لا يوجد أي احتمال لحل أي نوع من أنواع الربا لعموم اللفظ. والعام يبقى على عمومته ما لم يرد دليل التخصيص، على أن قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَبُنُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسٌ أَمْوَالِكُمْ﴾ [البقرة: 279] وقول الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) فما زاد فهو ربا هما قولان صريحان في تحريم كل ما يزيد على رأس المال من ربا، مهما قلَّ ومهما كان اسمه ومهما كان نوع معاملته؛ فالربا بجميع أشكاله حرام. هذا هو رأي الإسلام في الربا سواء وافق العصر أو خالفه، وافق مصلحة الفرد أو خالفها، وافق المجتمع أو خالفه، فكل ذلك لا قيمة له ما دام الدليل الشرعي يجلب

على حرّمته، وهذا لا يجعل الشريعة الإسلامية غير صالحة لهذا العصر لأنه لا يوجد فيها ما يحل الربا من أجل المحافظة على الوضع الاقتصادي.

بل هي صالحة لأنها قادرة على أن تقول رأيها في المشكلة مهما كان هذا الرأي صعباً على عقل الإنسان القاصر من معرفة وجوه الحكمة من التشريع.

والربا من المسائل التي لا توجد إلا في المجتمع الرأسمالي وهي غير موجودة في المجتمع الشيوعي ولا في المجتمع الإسلامي.

فحين يُطلب رأي الإسلام فيه أو رأي الشيوعية، يُطلب الرأي في واقع المشكلة، لا الرأي الذي يوافق هوى النظام الرأسمالي وتشريعه المصلحي.

وقس على ذلك جميع المسائل التي تحدّى النظام الرأسماليّ فيها نظام الإسلام، وهاجم فيها التشريع الإسلامي واتهمه بعدم مجارة العصر، لأنه ليس فيه حلولاً للمشاكل التي توافق أهواء الرأسمالية والصهيونية، ومما يؤسف له أيضاً، أنه لم يكن رد المسلمين محتويًا على بيان رأي الإسلام في المسائل كما دلت عليه الأدلة الشرعية التفصيلية، لكنه كان محاولة إيجاد حلول في الإسلام تتفق مع ما يقول به النظام الرأسمالي؛ وبالطبع لا يمكن أن توجد هذه الحلول، للتناقض البين بين النظام الرأسمالي والإسلام؛ لذا بدأ التأويل لكنه ما نفع، ولا وافق هوى النظام الرأسمالي والتشريع الغربي، فشاعت وزادت من جراء التأويل مفاهيم مغلوطة هي على درجة كبيرة من الخطر على المسلمين وعلى مفاهيم الإسلام، روجها أعداء الإسلام وخصومه من الطرفين.. لذا نودّي بمفاهيم جديدة؛ أولها : أن الإسلام مرّن متطور.

وثانيها: أنه لا بد للإسلام من مسايرة الزمن.

وثالثها: أنه لا بد من إيجاد انسجام بين الإسلام والعالم الحديث.

ونودي باقتراحات كثيرة تنطوي تحت عنوان أن الإسلام يمكن تأويله، ولكل امرئ أن يتخذَ الرأي الذي يريده ولو ناقض أسس الإسلام وأحكامه؛ وقصدوا بذلك معنى مرونته وتطوره، وقصدوا به مسايرة العصر إذ لا يجوز أن يسير المسلمون في جهةٍ والغربيون في جهةٍ أخرى، وخصوصًا أنهم يسودون العالم في العصر الحديث؛ فيجب علينا أن نؤوّل الإسلام بحسب رغبات الغرب، ونغيّر المفاهيم حتى نوجد انسجامًا بيننا وبين العالم المتمدن، وهذا يعني أنه يجب علينا بالتالي أن نترك الإسلام ونتبع النظام الرأسمالي، لأن الإسلام يناقضه ولا يُقرّه على سُنّته وبدّعه... فكل دعوة للتوفيق بين الإسلام وغيره من الأنظمة، هي دعوة لأخذ الكفر وترك الإسلام، وفي هذا ما فيه من خطر على المسلمين وعلى الإسلام، صحيح أن الإسلام وضع خطوطاً عريضة في كثير من الأحكام، وترك للعقل البشري أن يستنبط الأحكام الشرعية للمشاكل المتجددة كل يوم، والمتعددة بتعدد الوقائع. لكنه لم يترك حالة إلا جعل لها حكمًا منصوصًا أو مُجتهدًا فيه، من دية القتل حتى أرش الخدش، أي فدية من يخدش خده أو جسمه أو يخدش غيره عمدًا... وذلك لا يعني أن هذا مرونة وتطور، فيمكن للمرء أن يأخذ أي حكم يريده منها، لأنها لا تعطي إلا ما فيها مما دل عليه اللفظ، وكذلك لا يعني أن هذه المعاني العامة تساير كل عصر، بل يعني أن كل عصر يجد حلول المشاكل التي تحصل فيه ضمن هذه الخطوط العريضة.

ويجب أن يعلم المسلمون أن العالم الحديث ليس يعني الصناعات والاختراعات والاكتشافات. فإن هذه ليست محل نزاع بين العالم والمسلمين، لأنها عالمية وفي استطاعة كل واحد من الفريقين أن يستعملها، بل الصراع قائم بين المسلمين وغيرهم

على طريقة العيش، أو النظام المعين لمعالجة المشاكل وحلها، أو بعبارة أوضح على الأيديولوجية.

والعالم الحديث الذي هو الرأسمالية ومعها الديمقراطية والقانون المدني وما شابه ذلك، كله في نظر الإسلام باطل لا بد من إزالته، وإحلال الأيديولوجية الإسلامية محلّه وجعل طريقة الإسلام للعيش في الحياة هي السائدة، ونظام الإسلام في معالجة المشاكل هو الذي يتحكم، من أجل نشر لواء العدل في الأرض وتخليص الإنسانية مما تعانيه من ظلم الإنسان لأخيه الإنسان.

فكيف يمكن أن يفكر من آمن بالإسلام وفهمه، أن يحاول إيجاد الانسجام بينه وبين تلك الأنظمة الفاسدة التي يجب على المسلم إزالتها وإحلال الإسلام محلها.

ولكن نقول بكل أسف وبكل حسرة، قد سادت المسلمين المفاهيم الغربية، وسيطرت عليهم فكرة محاولة تأويل الإسلام ليوافق النظام الرأسمالي وغيره، فكانت هنا الهزيمة النكراء، وكان هنا النصر المدمر للقيم الإنسانية الذي أحرزه الغربيون على العالم الإسلامي كله.

وكان هنا بدء تحول التاريخ إلى وجهة أخرى. غير الوجهة التي كان يتجهها، وتحول زمام العالم من أيدي المسلمين إلى أيدي الغربيين فكان طبيعياً أن يتسرب الخلل إلى الثقة بأحكام الإسلام وأفكاره، وأن يثار التساؤل عن صلاحية الشريعة الإسلامية لمعالجة مشاكل العصر الحديث، ومماشاة الزمن، فكان هذا أول الوهن في كيان الأمة الإسلامية إذا أخذنا الأمة بمفهومها الحقيقي كمجموعة من الناس تجمعها عقيدة عقلية ينبثق عنها نظامها. أي إنها مجموعة من الناس مع مجموعة من المفاهيم والمقاييس والقناعات تربطها عقيدة واحدة. فإذا تسرب الخلل إلى هذه

المفاهيم والمقاييس والقناعات فقد تسرب إلى كيان الأمة كلها يعمل فيها تهديماً وتخريباً.

وهذا الوهن في الأمة تسرب إلى كيان الدولة الإسلامية. لأن مجموعة المفاهيم والمقاييس والقناعات الإسلامية التي كان يمسك بزمامها المسلمون قد اعتراها الخلل ومن ثم تسرب إلى كيان الدولة فضرِبَ فيها بمعول الهدم والإزالة.

وهذا ما حدث بالفعل، وما ظهرت نتائجه خلال قرن واحد؛ فإن الاستعمار عندما يئس من غزو الدولة الإسلامية وتحطيمها، وتكوّن لديه رأي بأن الجيش الإسلامي لا يُغلب، عمد إلى غزو الأمة الإسلامية بالأفكار الغربية ليزرع كيانها التي تنبثق عنه دولتها؛ ومن أجل الوصول إلى غايته قام بالغزو الفكري عن طريق الإرساليات التبشيرية والمدارس والمستشفيات والكتب والنشرات والجمعيات السرية؛ واتخذ مراكز له في مالطة وغيرها. ونشطت إلى جانب ذلك السفارات الأجنبية في اسطنبول والقاهرة ودمشق وبيروت؛ وبلغ النشاط أشدّه في الأوساط السياسية كما في الأوساط الفكرية فاستمال أعداء الإسلام كثيراً من شباب الجامعات والمدارس، وكثيرين من الذين يشغلون مناصب في الدولة وفي الجيش، فكان لهذا أثره في بعث حب الثقافة الغربية في نفوس المسلمين وتشكيكهم في الإسلام وصلاحيته للعصر الحديث.

والحجة التي بنيت عليها تلك السياسات كانت تحت ستار حب الاستعادة مما عند الغرب مع اصطناع المحافظة على الإسلام بشكل ظاهري. وهكذا كانت البداية عندما راح السوس ينخر في جسم الأمة كما راح ينخر في جسم الدولة.

وانتقلت الدولة الإسلامية من دور المدّ إلى دور الجُرْ كما انتقلت الأمة الإسلامية من دور حمل الدعوة الإسلامية إلى دور تلقّي الثقافة الاستعمارية بنوع من التضييل الخبيث ولما استفحل الأمر، وأيقنت الدول المستعمرة = ولا سيما إنكلترا وفرنسا =

أن الانحلال بدأ في الأمة الإسلامية، وأن الوهن قد تغلغل في دولتها، بدأت بالفعل تُغيّر على أطراف الدولة الإسلامية تقنطع منها الأجزاء تباعاً ثم عمّ الطمع جميع دول أوروبا، فصارت روسيا وألمانيا تحاولان الاشتراك في هذه الغنائم، وعلى الرغم من اختلاف الدول على اقتسام الدولة الإسلامية وصراعهم عليها فإنهم اتفقوا جميعاً على إزالة نظام الإسلام من الأرض.

لذلك فكّرت الدول الغربية جميعها في إجبار الخلافة في اسطنبول على التخلي عن نظام الإسلام في الحكم والمجتمع والسياسة، وإكراهها على تطبيق التشريع الغربي في القضاء، والنظام الرأسمالي في الاقتصاد، والنظام الديمقراطي في الحكم. فكان مؤتمر برلين الذي عقد سنة 1850م بين الدول الأوروبية وكان حينها رئيس وزراء بريطانيا دزرائيلي اليهودي ورئيس وزراء ألمانيا بسمارك.

واتفق المؤتمر على إرسال مذكرة إلى خليفة المسلمين يطلب فيها منه أن يتزك النظام الديني وأن يأخذ بالنظام المدني. ثم بُعثت المذكرة بلهجة تهديدية وما إن سلّمت إلى الباب العالي في اسطنبول حتى نشط المثقفون والسياسيون في الدعوة إلى إيجاد النظام المدني والسير مع العصر، فأثّر نشاطهم في الخليفة، إذ وُجد في الأوساط السياسية والأوساط المتعلمة رأيّ عام لتغيير الأحكام الشرعية، وإحلال القوانين الغربية محلّها؛ وما هي إلا فترة قصيرة حتى بدأ هذا التغيير. ففي سنة 1275 هجرية 1858م، وُضع قانون الجزاء وقانون الحقوق والتجارة. وفي سنة 1276 هجرية 1868م، وضعت المجلة قانوناً للمعاملات، ووضعت قانوناً من الأحكام الشرعية مع ملاحظة بشيء من التوفيق بينها وبين أحكام القانون المدني. وفي سنة 1288 هجرية 1870م جُعِلت المحاكمُ قسمين: محاكم شرعية - ومحاكم

نظامية. وفي سنة 1295 هجرية 1877م، وُضِعَتْ لائحة تشكيل المحاكم النظامية.

وهكذا استبدلت القوانين الإسلامية تدريجًا، وحل محلها القانون الغربي، لذلك كان زوال الدولة الإسلامية أمرًا مقررًا؛ ولم تبق المسألة إلا مسألة وقت ليس غير؛ لأن الأمة الإسلامية تخلت عن نظام الإسلام عمليًا في القضاء والحكم، وزعزعت ثقتها بصلاحيته للعصر الحديث؛ ولأن الذين كانوا يتولون تطبيق نظام الإسلام صاروا يرون ضرورة تركه وأخذ النظام الرأسمالي؛ ولم تبق المسألة عندهم إلا مسألة أسلوب في الأخذ فقط. لهذا لم يكن سقوط الدولة الإسلامية، وزوال الخلافة أمرًا مفاجئًا: فالأمة وصلت فيها الحال إلى أن ضابطًا من ضباط الجيش الإسلامي، هو مصطفى كمال، يخرج على الخليفة وينشئ حكومة غير حكومته في أنقرة، ثم يحاربه ويخلعه ثم يزيل الخلافة من الوجود، من غير أن يحفل بمشاعر الأمة كلها ولا بتأييدها لوجود خليفة للمسلمين وقد ساعده على ذلك وقوف الكثيرين من دعاة التجديد إلى جانبه، ولم يعارضه في عمله إلا القليل. لكن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا: هل كان يمكن أن يحصل ذلك والإسلام كعادته يتحکم في أفكار الأمة ومشاعرها؟ لا، لا يمكن. فإذا كان من الطبيعي أن يحدث إلغاء الخلافة الإسلامية من الوجود، ثم مباشرة الغرب حكم المسلمين من جراء وهنهم وضعف عقيدتهم في نفوسهم وتنازلهم عن ممارستها فعليًا...

وعندما صار الأمر كله للغربيين صاروا يُنصّبون حكامًا من المسلمين ويختارونهم ممن هم أشد منهم عداءً للإسلام، وأحرص على محوه؛ وها قد مضى ما يزيد على نصف قرن من الزمن والأمة الإسلامية خاضعة لنفوذ النظام الرأسمالي، حتى أشرفت على خطر الفناء ولم يبق بينها وبين الفناء إلا مسألة زمن، إلا أن يتداركها

الله برحمته.. أوليست فكرة فصل الدين عن الدولة رأياً عاماً يسود جميع أوساط الأمة الإسلامية بلا فرق بين الأوساط السياسية والأوساط الشعبية أو بين أوساط المتعلمين والمتدينين أو بين الشيوخ والشباب؟ فكلهم صار ينادي بفصل الدين عن الدولة لأن الأمر صار عندهم رأياً عاماً وعُرفاً عاماً. والله سبحانه وتعالى يقول: {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ} [المائدة: 49]. والأمة في عصرنا هذا تفصل الدين عن الدولة عملياً، مع أن أكثر الأفراد لا يعرفون ماهية فصل الدين عن الدولة، لكنهم يمضون مع ما يراه الناس، ويرضخون بالنتيجة إلى هذا الفصل، وإلى الحكم بالنظام الغربي. أليست الرابطة صارت بين الشعوب الإسلامية رابطة صداقة أو رابطة جوار، أو مصلحة أو رابطة أخوة عرقية فقط بينما انعدمت فيها رابطة الأخوة الإسلامية؟ أو ليس على هذا الأساس صار الرأي العام لا ينطق برابطة الأخوة بين إيران والعراق ولا بين سوريا وتركيا، ولا بين الأفغان وباكستان وإنما ينطق برابطة الصداقة والجوار والمصلحة المشتركة، ولم يبق ممن ينطق برابطة الأخوة الإسلامية سوى الأفراد الذين لا يُسمع لهم صوت؟

هذا، مع أن الرابطة الوحيدة التي تربط المسلمين بعضهم ببعض إنما هي الإسلام ليس غير، فإن الله سبحانه وتعالى يقول: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [الحجرات: 10]. والرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول (المسلم أخو المسلم).

ولم تقف الحال عند رابطة الشعوب بل صارت رابطة الشعب الواحد هي الوطنية أو القومية، ولم يعد الرأي العام يرى رابطة الإسلام في أي قطر من الأقطار التي تشكل دولاً في العالم الإسلامي. ثم ألم يستسيغ المسلمون أن يكون التركي في سوريا

أجنبيًا، والإيراني في مصر أجنبيًا؛ واللبناني في السنغال أجنبيًا، والسوري في الكويت أجنبيًا، والأردني في اليمن أجنبيًا؛ ورضوا أن يسموا المسلمَ أجنبيًا في بلاد الإسلام؟

ثم ألم يبهر المسلمونَ النداءَ للوطنية والقومية فتثور مشاعرهم لذلك، ثم لا تتحرك لهم عاطفة عند النداء لإعادة حكم الإسلام؟

ثم أليس مقياس المسلمين صار المنفعة بدلَ الحكم الشرعي، وصار مقياس الأحكام الشرعية موافقتها للمصلحة المادية لا للدليل الشرعي؟

ثم ألا يستبعدُ جمعٌ غفير من المسلمين رجوع الإسلام إلى معترك الحياة، بل يستنكرُ ذلك الكثيرون ويعُدُّونه من المستحيلات؟

أو ليس هذا هو واقع الأمة الإسلامية التي تجمعها في الأصل عقيدة واحدة هي التي انبثق عنها نظامها فسادت الدولة الإسلامية يومئذٍ على أساسه؟

فإذا كانت هذه الأمة قد انفصل نظامها عن عقيدتها عمليًا، وصار هذا الفصل هو العرق العام المقبول، فكيف تبقى بعد ذلك أمة مستكملة الربط؟

وإذا كانت الأمة مجموعة من الناس مع مجموعة من المفاهيم والمقاييس والقناعات تربطها عقيدة واحدة = كما رددنا وقلنا = وقد أصبحت لدى أمتنا أكثر المفاهيم

مفاهيم غير إسلامية، وأكثر المقاييس مقاييس غير إسلامية، وصارت أكثر القناعات قناعات غير إسلامية، فكيف يُمكن أن يبقى كيان هذه الأمة إسلاميًا بعد

أن تغيّرت فيه كل مقومات الكيان الإسلامي؟ إنه لمن الخطأ أن يقال: إن الأمة الإسلامية على مفترق طرق، فإن ذلك كان قبل نحو قرن أي يوم بدأت تأخذ أفكار

الغرب إلى جانب أفكار الإسلام.

أما اليوم فقد انزلت أقدام الأمة الإسلامية في أحوال الغرب، ولوثتها شريعته الظالمة، ومدنيته الضالة المضللة. ولكن، من الضلال أيضاً، أن يقال إن الأمة الإسلامية يمكن أن تقنى، قد يكون ذلك يوم أن دُمّرت الخلافة الإسلامية وتقلص حكم الله من المجتمع في جميع أنحاء الأرض، ويوم أن صار فصل أحكام الإسلام عن الدولة رأياً عاماً، أما يوم أن تعود الثقة والولاء، وتترسخ أفكار الإسلام في الأذهان وتتحرك بقايا التراث الروحي وتنبعث من جديد، فإن فناء الأمة ودوبانها في خضم أنظمة الكفر أمر مستحيل، لأن موت العقيدة الإسلامية هو في الأصل، ضرب من المستحيل: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} [الحجر: 9].

فالأمة الإسلامية لم تصل إلى حافة الهاوية وإن كانت قد أوشكت أن تصل إليها.. فهلاً وعيتم ذلك أيها المسلمون!؟

إن واقع الأمة الإسلامية يتردى في انعدام الثقة بصلاحية الإسلام لأن يكون نظام حياة في العصر الحديث وهذه هي القضية التي يجب أن توضع الأصبع عليها، والتي يجب أن تكون محل البحث وموضوع العلاج.

لذلك كان من الخطأ أن يقال إن القضية هي قضية العقيدة الإسلامية، لأن هذا يعني اتهام المسلمين في إيمانهم، وهذا غير صحيح، وهو أمر في منتهى الخطورة. فالعقيدة الإسلامية موجودة في كل مسلم والحمد لله، لكن الأمة الإسلامية فقدت ثلاثة أمور مهمة:

أولاً: فقدت علاقتها بأفكار الحياة وأنظمة التشريع فغاضت منها الحيوية، من جراء تنكرها لعقيدتها العقلية التي إذا ما انفصلت أفكارها عنها ماتت وانتهت إلى جثة هامدة.

ثانيًا : فقدت تصوُّرها ما بعد الحياة، فكأنها لم تُعدْ مصدقة أنها ستواجه في سيرها يومَ القيامة وحسابه ولم تعد تخشى عذاب الله، ولم تعد تُخيفها جهنم، ولا يُرعبها الجحيم.

كما أنها لم تعد تستهدف الجنة، ولا تشتاق إلى نعيمها حيث لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطرَ على قلب بشر. وبالتالي لم تعد تستهدف رضوان الله غاية الغايات عند المسلمين.

ثالثًا: فقدت الرباط الإسلامي كجماعة، فصار المسلمون شعوبًا ودولًا ودويلات وجمعيات وأسرًا بل صاروا أفرادًا متفرِّقين.

إن فقدان هذه الأمور الثلاثة يوشك أن يجعل الأمة الإسلامية أمة ميتةً إن لم يدق المسلمون النفير، ويصيحوا صيحة الغاضب الثائر على الجهل، والغي، والضلال. أما العقيدة الإسلامية نفسها فلا تزال موجودة عند كل مسلم، ولا يزال كل مسلم يقول صباح مساء: لا إله إلا الله محمد رسول الله.

وإن كان بعضهم عندما يقولها لا تتحرك شعرةً في بدنه، ولا خلجةً في قلبه، ولا شيء من مشاعره، ولا تجعله يتقدم في الحياة قدر إصبع، ولا تُوجدُ في طريق تأخره وانحطاطه أي عائق من العوائق ولا أي حاجز من الحواجز؛ من هنا كان تأكيدنا على أن المسلمين لم يفقدوا العقيدة الإسلامية، وإنما فقدوا الثقة فيما ينبثق عن هذه العقيدة الصحيحة السليمة.

القضية ليست سببها الاقتصاد

وإنه لمنّ التضليل أن يقال إن القضية قضية اقتصادية، لأن هذا يعني أن الفقر هو سبب انحطاط الأمة، والغنى هو سبب رفعتها؛ وهذا باطل لا شك فيه. فالغنى لا ينهض بالفرد، ولا ينهض بالأمة، لأن النهضة هي الارتقاع الفكري، بل النهضة الصحيحة هي السموّ الفكري على الأساس الروحي. فإذا وجدت الأفكار وجدت النهضة؛ وإذا عُدمت الأفكار كان الانحطاط. فالأفكار في أيّ أمة من الأمم هي أعظم ثروة تحوزها الأمة في بدء حياتها ونهضتها، وأعظم هبة يتسلمها الجيل من سلفه إذا كانت الأمة عريقة في الفكر. وإذا دُمّرت ثروة الأمة المادية فسرعان ما يمكن تجديدها ما دامت الأمة محتفظة بثروتها الفكرية أما إذا تداعت الثروة الفكرية وظلت الأمة محتفظة بثروتها المادية فسرعان ما تتضاءل هذه الثروة، وتسير الأمة إلى حالة الفقر، كما هي حالة المسلمين اليوم. إذ تسلّم مقدرات ثروتهم المادية أعداؤهم من أهل العلم والفكر، وتتعمّ بخيراتهم المتفوقون فكرياً من أنفسهم ومن أعدائهم وغدت مصارف العالم تغصّ بأموالهم، ومصانع الغرب والشرق تدار بثروتهم وهم لا يملكون شيئاً يحوزونه. والواقع الراهن يدلا دلالة واضحة على أن الأمة الإسلامية من أغنى الأمم إن لم تكن أغناها إذا جمعت ثروتها ورجعت الدولة الإسلامية الواحدة كما يفرض ذلك الإسلام على جميع مُعتقيه.

وفضلاً عن ذلك فإن الاقتصاد حتى ينمو وينتقل من الزراعة وحدها إلى الزراعة والصناعة بحيث تكون الصناعة هي رأس الحرْبَة لا بدَّ له من حافزٍ حادٍ يحفز الأمة على التصنيع، وهذا الحافز الحادي لا ينبثق إلا عن فكر وقدرات عقلية. ومن أعظم الفكر، العقيدة العقلية التي تتبثق عنها الأفكار في الحياة. وعليه فالقضية ليست قضية اقتصادية، بل هي قضية فكرية أي قضية الثقة بما ينبثق عن عقيدة الإسلام من أفكار.

والقضية ليست قضية علوم

ومن السطحية أن يقال إن القضية قضية تعليم وعلوم، لأنه يعني أن العلوم هي الحافز وليست الأفكار؛ مع أن الواقع يشهد أن الأفكار هي الحافز، والعلوم إنما تتأثر بالأفكار ارتفاعاً وانخفاضاً ووجوداً وعدمًا والذي يُسيّر الحياة هو الأفكار، ولا العلوم.

وإن معظم الحقائق العلمية التي اكتشفتها الأمة يمكن أن تهتدي إليها مرة أخرى إذا فقدتها من دون أن تفقد طريقة تفكيرها.

أما إذا فقدت طريقة تفكيرها - أي فكرها الأساسي عن الحياة - فإنها سرعان ما تتقهقر وتفقد ما لديها من مكتشفات ومخترعات.

على أن الأمة الإسلامية فيها من المتعلمين والمتقنين عددٌ ضخم يُعدُّ بمئات الألوف، ومع ذلك لا تزال متأخرة في الاكتشافات والاختراعات، لأنه لا يوجد لديها فكر يوجّه هذه المعارف والعلوم نحو غاية معينة فيدفعها إلى الأمام لخدمة تلك الغاية السامية.

وفضلاً عن ذلك فإن العلماء والمخترعين يملؤون الأرض، وهم أجراء يُمكن إحضارهم من أي بقعة من بقاع الأرض كأجراء، لكنّ إحضارهم وإحضار أمثالهم لا يعالج المشكلة من أساسها إذا لم يوجد فكر عند الأمة، فالمسألة فكر حتى تتم النهضة وتصل الأمة إلى ما تريد.

والقضية ليست قضية تشريع

ومن غير الدقة أن يقال إن القضية قضية تشريع وقوانين لأن هذا يعني أن القوانين هي أساس الحياة، وأساس الدولة، وهذا غير صحيح.

فالقوانين والأحكام إن هي إلا معالجات للمشاكل اليومية التي تحدث مع البشر منبثقة عن وجهة النظر في الحياة، فالأصل هو وجهة النظر التي انبثقت عنها القوانين وليست القوانين.

ألا ترون أن رعايا الدولة الإسلامية كانت تطبَّق عليهم الأحكام نفسها التي كانت تطبَّق على المسلمين، فهم والمسلمون أمام القاضي والحاكم سواء. ومع ذلك فقد كان المسلمون في الدولة الإسلامية هم أصحاب الرسالة، وهم حَمَلَةُ الدعوة، وكانت تتمثل فيهم النهضة.

ثم ألا ترى الآن أن المسلمين في أكثر بقاع الأرض يطبَّق عليهم التشريع الغربي والقوانين الغربية، لكنهم لا يزالون يعتنقون العقيدة الإسلامية؛ فالقوانين الغربية لم تنبثق عن عقيدتهم، ومع ذلك فهم لم يلحقوا بنهضة الغرب ولم يحصل عندهم ارتفاع فكري، ولا يزالون منحطين متخلِّفين من الغرب قرونًا وأجيالًا، مع أنهم مضى على تطبيقهم القوانين الغربية ما يناهز الستين عامًا؛ مما يدل على أن القضية ليست قضية تشريع، بل هي ما تنبثق عن هذه القوانين من وجهة نظر شاملة عن الكون وما فيه من مظاهر الحياة. وكلُّ ذلك يعود إلى الثقة بالقوانين من حيث انبثاقها عن العقيدة؛ أي إلى وجهة النظر في الحياة، أو ما يسمونها في العصر الحديث بالإيديولوجية. وعلى هذا فالقضية هي في كيان الأمة الإسلامية بصفتها أمة، لأنها لا تفترق إلى غيرها في الإيديولوجية، بل هي من أغنى الأمم بفضل ما أعطاه الله عن طريق قرآنه وسنة نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم).

فمشكلة الأمة الإسلامية ليست في إيجاد العقيدة الإسلامية عندها، ولا هي في تقوية اقتصادها، ولا في إيجاد التعليم والثقافة فيها؛ ولا في إصلاح تشريعها إيجاد دستور وقوانين لها، وإنما المشكلة هي في ربط عقيدتها بدستورها وقوانينها، أي جعل التصديق الجازم منصباً على الأفكار والأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة، مما دلّ الكتاب والسنة على أنه دليل شرعي يعاقب من يحيد عنه ولا يطبّقه على نفسه وغيره.

وبعبارة أخرى هي إيجاد الثقة بالأفكار والنظم المنبثقة عن العقيدة الإسلامية.

مُعَالَجَةُ الْقَضِيَّةِ

أَوْ إِعَادَةُ الثِّقَةِ

إن علاج القضية محصور بالرجوع إلى النقطة التي بدأ منها الخطأ لإصلاح هذا الخطأ وليس هناك شيء غير هذا منطلقاً.

فالمسلمون لا يزالون مسلمين والحمد لله على الرغم من كل ما هم عليه؛ فلا تزال عقيدتهم عقيدة إسلامية، والإسلام لا يزال في أصوله الكتاب والسنة كما كان في أيام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، والأحكام الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة وما دل عليهما الكتاب والسنة لا تزال كما كانت في جميع العصور الذي استنبطت فيه، وكيفية الاستنباط لا تزال كما كانت يوم وُضِعَ عِلْمُ أصولِ الفقه.

فليس هناك نقص في اعتقاد المسلمين بالإسلام، ولا تغير في حقائق الدين، لكن هناك فقط زعزعة في الثقة بالأفكار والأحكام المنبثقة عن العقيدة الإسلامية، ترتب عليها وجود خلل في كيان الأمة، ووجود خلل في كيان الدولة أدّى إلى تدمير الدولة، وسار بالأمة في طريق الفناء حتى جعلها على حافة الهاوية.

فالعلاج لا يكون إلا بالرجوع إلى النقطة التي بدأ منها الخطأ، أي إلى علاج الزعزعة التي حصلت في الثقة بالأفكار والأحكام المنبثقة عن العقيدة الإسلامية. والغاية من العلاج هي إنهاء الأمة، لاستئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية على حقيقتها إلى العلم بأسره.

القنّاعة والثّقة

يقولون إن الثقة ناجمة عن القنّاعة بصحة الشيء وصدقه. والقنّاعة آتية من المشاعر، فهي تأتي للإنسان من غير براهين، وتذهب من غير براهين، والثقة ليست شيئاً يمكن الحصول عليه بالحجة والمنطق، بل بإيجاد القنّاعة التي قد تأتي اعتباطاً وتذهب اعتباطاً؛ هذا القول باطل وغير مطابق للواقع. فالثقة تتجم عن القنّاعة بصحة الشيء وصدقه بلا شك؛ أي بمطابقته للواقع، أو للفطرة، لكنها لا تحصل إلاّ بناء على برهان يثبت صحة الشيء وصدقه، وهذا البرهان إما أن يكون عقلياً مرتبطاً بالمشاعر، وإما أن يشعر الشخص بصحته وصدقه فقط من غير أن يقوم دليل عقلي عليه، ومن تكرر ذلك تحصل القنّاعة وتتولد منها الثقة.

فالثقة لا تأتي اعتباطاً، ولا تذهب اعتباطاً، بل تأتي من تكرر ثبوت مطابقة الشيء للواقع، أو الفطرة العقلية أو الشعورية؛ وتذهب من تكرر ثبوت عدم صحته وصدقه؛ هذا هو الذي يُوجدُ الثقة؛ وهذا هو الذي يزعزعها ويذهبها، وحتىّ تترسّخ الثقة لا بد من أن تنتقل من دور إقامة البرهان إلى دور البداهة، وذلك بتكرار ثبوت صحة الشيء وصدقه بالبرهان عقلياً وشعورياً.

وكما أنه يصعب إيجاد الثقة في جو التشكيك، فكذلك تصعب زعزعة الثقة في جو الإيمان. وكذلك كما صَعُبَتْ على الغربيين زعزعة الثقة بصلاحية أحكام الشريعة الإسلامية لمعالجة مشاكل العصر حين كان الجوّ جوَّ إيمان، فكذلك ليس من السهل على الدعاة إلى الإسلام أن يعيدوا هذه الثقة بصلاحية الإسلام في جو التشكيك.

وهنا لا بدّ من أن ينشأ الصراع العنيف حول هذه الأفكار والأحكام، أي الصراع العقائديّ الذي تصطدم فيه العقول والمشاعر في ما بينها اصطدامًا يلتمع من خلاله ضوء الحقائق، ويشرق نورها، فينجلي فساد الأفكار والأحكام الجارية، بظهور فساد وجهة النظر المنبثقة عنها، ويلمس المسلم حينئذٍ صدق عقيدته وصحة معالجتها كما يلمس الكافر والمنافق من الصراع الفكري، والنقاش العميق بطلان وجهة نظر الكفر وصحة وجهة نظر الإسلام، ويتجلّى عند ذلك للناس جميعًا فساد النظام القائم، وصلاح حكم الإسلام.

فإذا تكرر ثبوت صحة أفكار الإسلام وأحكامه وصدقها ووجدت القناعة بها وتولدت عن هذه القناعة الثقة بها وحدها من دون سائر الأفكار والأحكام الموجودة في العالم.

وإذا عمّت هذه القناعة الناس، وتركّزت الثقة في نفوسهم ووُجد رأي عامّ منبثق عن وعي عام، فإنها تكون قد دبّت النهضة في الأمة؛ وأقامت حكم الله مهما وقف في سبيلها من عقبات لأن الأفكار القوية تزيل أكبر قوة سياسية وتبطل كلّ فكر باطل، وتدمّر كل حكم فاسد.

وإن عدونا حوّل عداوتنا له من كفر وإيمان إلى استعمار ومستعمرين، من عداوة مسلمين إلى عداوة مستعمرين، وحوّل بغضنا له من بغض مسلمين لكفار بالإسلام

إلى بغض وطنيين لأجانب، وبذلك أنسانا مرارة الهزيمة بصفتنا مسلمين، وأزال عنها كونها هزيمة كفر للإسلام، حتى يتحوّل كفاخنا له من جهادٍ نطلب فيه رضوان الله إلى كفاح رخيص كالمظاهرات والاحتجاجات للحصول على الاستقلال، أي على الانفصال عن باقي بلاد الإسلام!

فإلى متى نغفل عن هذه الخطط الجهنميّة الكافرة؟

فلا مندوحة لنا عن إعادة الصراع بيننا وبينه إلى صعيده الأصلي.. أي إلى الصعيد المبدئي العقائدي، فإنّ لدينا عقيدة ونظامًا نتحدّى بهما سائر البشر؛ ولكن لا بدّ لنا من أن نعرف عدونا من هو، وأن نتخذه عدوًّا.

فإننا إذا لم نعرف جهة العداوة بيننا وبينه و السبب الذي يحمل لنا من أجله العدا، لا يمكن إنقاذ أنفسنا من برائته، وبالتالي لا يمكن التغلب عليه.

وإذا لم نتخذه عدوًّا، فإننا سنجعل أنفسنا تحت سيطرته، وتحت رحمته بلا شك، لكننا لا ننسى ما قاله الله تعالى: {إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا} [فاطر: 6].

ولن ننسى في الوقت نفسه أنه قال عزّ من قائل: {وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا} [النساء: 141]. فقد جاء القرآن بكيفية معاملة الأعداء بآيات صريحة تفرع الآذان وتوقظ العقول وتهز النفوس. فقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ} [الممتحنة: 1]. وقال {لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ} [آل عمران: 28]. وقال: {وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً} [النساء: 89].

لذلك كان من المحتم على المسلمين الكثير من الكفاح المرير في سبيل بثِّ أفكار الإسلام، ولا بدَّ من كفاح شديد مع العملاء أيضًا، ومع الملحدين وسائر أعداء الدين في مختلف الجبهات.

وهنا قد يرد استيضاح:

إذا كانت البلاد الإسلامية مقسمة دولاً فعلاً، وإذا كانت متحررة من الاستعمار، وكان حُكَّامها مسلمين، فالكفاح إذن يجب أن ينصبَّ على الأنظمة التي تخالف الإسلام فقط!...

الجواب عن ذلك: أن الأمة منكوبة ببلاءين:

أحدهما: بعض حُكَّامها وكونهم عملاء للمستعمرين. وثانيهما: أن معظمها تُحَكِّمُ بغير ما أنزل الله. ولذا تملك بعض الحكام أي العالم الإسلامي حالتان اثنتان: ففي الحالة الأولى: قد أثَّرت فيهم الأنظمة الغربية حتى أفقدت بعضهم الإيمان بالإسلام كنظام للحكم وكنهج للحياة، فأصبحوا في صف الأعداء ولو صلُّوا وصاموا.

وفي الحالة الثانية: يبرز الشعور بالعجز الدائم عن الوقوف في وجه الدول الكبرى، وهو الذي بعث في نفوس بعضهم يأساً من صلاح هذه الأمة إلا بالاستناد إلى عمالة دولة كبرى تنافس الدولة التي تستغلهم وتستعمرهم، فأدَّى ذلك إلى تصوُّر انتقالهم من أحضان استعمار إلى أحضان استعمار آخر، فجُبِّمَ الخطر بنظرهم، وأُبعد في ذهنهم إمكانية إعادة الدولة الإسلامية إلى الوجود، مع أنهم يؤمنون بالإسلام كنظام للحكم وكنهج للحياة.

فعدم الثقة بالإسلام كمبدأ عالمي للحياة، وعدم الثقة بالأمة الإسلامية كأمة قادرة على أن تحتل مكان الصدارة بين الأمم، أضف إليهما الرعب الذي قذفته الدول

الكبرى في قلوب المسلمين بما لديها من وسائل الدمار وأساليب المكر والخداع، كل ذلك جعلهم يناون بجانبهم عن الإسلام، ويجعلون ركيزة بقائهم في الحكم تقوم على الاستعانة بقوة بلادهم والاستناد إلى أمتهم، وأخيرًا استسلموا كليًا إلى الحكام الغربيين والشرقيين معًا، فضاعوا وأضاعوا...

لذا، فإن الغربيين، ومن وراءهم من العلماء، سيقاومون فكرة إعادة الثقة بالأفكار الإسلامية، وبأحكام الإسلام، وسيبذلون قصارى جهدهم لخنق كل صوت يرتفع بالدعوة إلى الله وإلى الدين الإسلامي.

ومن هنا يجب أن ندرك الصعوبة في إنهاض الأمة، وأن يستعد المسلمون لذلك كل الاستعداد... والكفاح أمر لا بد منه، بل هو فرض كفرض الجهاد سواء بسواء.

الرَّجْعِيَّة

الرجوع: هو العودة إلى ما كان عليه مكانًا أو صفةً أو حالًا، كالرجوع إلى المكان، أو الرجوع إلى الفقر أو الغنى، أو الرجوع إلى الصحة أو المرض.
أما الرجعة فهي الرجوع إلى الحياة بعد الموت.

والرجعي: هو المنسوب إلى الرجعة؛ هذا هو المفهوم اللغوي.

ولكن ما اصطلح عليه المحدثون في العصر الحاضر هو أن الرجعي: من يذهب مذهب سلفه ولا يساير الزمن، وأن الرجعية هي السير على مذهب السلف في الأفكار والعادات والتقاليد من دون مسايرة التطور. ومن هنا قالوا عن الإسلام إنه رجعي.

لقد عرفنا لغةً أن الرجعية هي من الرجوع، أي من العودة إلى ما كان عليه مكانًا أو صفةً أو حالًا. وهل أشرف للمسلمين من أن يرجعوا إلى حظيرة الدين، وإلى الحالة

التي كانوا عليها يوم كان يسيطر الدين على تلك الأقسام الشاسعة من المعمورة، وإلى الحالة التي كانوا يحملون فيها مشعل النور والعدل والحق إلى بني البشر في سائر الأقطار؟

لكن التقدميين من المسلمين يتبنون تجنيًا التعريف الاصطلاحي، فهم يعنون بالرجعية الجمود على مذاهب السلف في الأفكار والعادات والمعتقدات من دون مسايرة الزمن؛ وهل هم لما تنكروا لتراثهم، وحادوا عن سيرة سلفهم، وتحلّوا من عقيدتهم، كانوا على حالٍ أحسن من حال السلف؟ أم أنهم حين بدلوا أفكارهم وجعلوا جميع أنماط حياتهم على الطراز الحديث، كانوا أكثر نجاحًا من السلف وأسعد حياةً، وأهدأ بالًا وأصلح حالًا؟

إنهم يعنون بالرجعية الرجوع إلى العصور المتخلفة التي لا يجوز العود إليها وينصحون الآخرين بتناسيها والتخلص من الأفكار التي تحملها والإقلاع عن العادات والتقاليد التي كانوا يتعاطونها، وهذا يعني أننا كنا قديمًا متخلفين، فقراء المعرفة والعلوم، فعلينا الآن وفق رأيهم ألا نرجع إلى تخلفنا وفقرنا؛ وهذا القول صحيح، لو كانت الدعوة قائمة للرجوع إلى الجاهلية قبل الإسلام؛ أي إلى الوضع المماثل لما هم عليه التقدميون من أهل هذا العصر.

لقد كنا قبائل ضالة متنازدة مرضى الجاهلية... فأتى الإسلام واعتقناه فصح أفكارنا وشفى نفوسنا، فغدونا أصحاب جديرين بالحياة، نستطيع أن نقود الأمم.

فالدعوة إلى الرجوع إلى الإسلام تكون دعوة إلى مكان الصدارة في العالم، وإلى الشفاء من جميع الأمراض التي نعاني منها في وقتنا الحاضر، وليست دعوة كما يفهمها بعضهم للتمسك بالوسائل الحياتية التي كانت تسود في العصور الأولى؛ وإن تعجبتُ من شيء، فإنما أتعجب من هؤلاء المرضى، الفاقدي الوعي، الأشقياء في

الدنيا والآخرة، من الذين يُخيفوننا مما شرع الله لنا من حق وباطل وحلال وحرام، ثم يعرضون علينا سلّعتهم الرخيصة لنتمرغ فيها كما يتمرغون في حماة العيش ودياجير الظلم والفساد.

قالوا عن الإسلام إنه رجعي؛ وهذا تهويل وتضليل، لأن الإسلام ليس رجعيًا، وليس ضلالًا ولا فسادًا في الأرض، ولا يمثّل الرجعية في حكم من أحكامه، بل هو هداية وصلاخٌ ومصلحةٌ لجميع الناس، كلّ الناس.

وإنما الرجعي في الواقع والحقيقة هو ذلك الذي يبيح التعديت على أمن الأفراد والشعوب المستضعفة، ويعمل جاهدًا للسيطرة على أقواتها وموارد عيشها، بالقوة والإكراه تارةً، وبالاحتكار والتدليس تارةً أخرى لما كانت عليه الأحوال في القديم حين كان الطغاة والمتكبرون يستبدون بالناس ويستعبدونهم من خلال القوة الظالمة التي كانوا يتخذونها سلاحًا لهم... وكما هي الحال عليه اليوم في كثير من المواقف الدولية التي يسلكون خلالها طُرُق الفتن والخيانة في جميع أشكالها وأدواتها وألوانها. أما الإسلام فهو دين الرحمة والإنسانية، ودين التقدم والرخاء، ودين السلام، لا الاستسلام، لأنه لا يستكين إلى الهزيمة ولا يرضى بها، وليس الإسلام كما يحاولون أن يعرفوه ويصوّروه ويزيّفوه.

صحيح أن تعاليم الإسلام أنزلت باللغة العربية، وهو لا يفهم فهمًا تامًا دقيقًا إلا عن طريقها وطريق من تمرّس بها واستلان لسأنه اصطلاحاتها، وعرف بلاغتها وفصاحتها؛ لكن الإسلام ليس دينًا شعوبيًا ولا إقليميًا ولا طائفيًا، بل هو إنساني المبدأ والعقيدة، عالمي الموطن والهوية، أي إنه صالح للإنسانية في كل مكان وزمان.

والذين يزعمون أن الإسلام رجعي يريدون بقولهم هذا امتهان الإسلام ووصفه بالعجز والتقصير عن احتواء تقدّمهم المزيف، وهم يعترفون فعلاً بأنه كان صالحاً، وأتى لفترة معينة محددة فأصلحها، وعندما انقضت هذه الفترة لم يعد صالحاً لغيرها، فأنت الاشتراكية وسواها مثلاً، لإصلاح الفترة التي نعيشها، فكل من ينادي بالإسلام في هذه الفترة المتقدمة، يُعدُّ في نظرهم رجعيًا، لأنه يريد أن يعيدهم إلى فترة زمنية انقضت وولت، والأحكام التي احتاجتها تلك الفترة لم تعد صالحة لمعالجة حاضرنا التقدميّ؛ فالرجوع إليها هو الرجوع إلى الوراء من دون أيّ فائدة.

وهذا القول يصح أن يناقش إذا كان على صعيد أن الإسلام من عند محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) كإنسان شرّع هذا النظام من إبداع عبقريته، شأنه شأن أيّ مصلح اجتماعي جاء من بعده، فكانت أفكاره صالحة لمعالجة واقعه الذي كان يعيش فيه؛ أما وإنه من عند الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، فقد اختلف الموضوع وصارت الحرب بين الإنسان والسماء.

والحقيقة التي لا مرأى فيها أن العرب كانوا على ضلال، وفي حالة تخلف خلقي وإنسانيّ، فجاء الإسلام فهداهم إلى الرشاد فساروا على هداة، والتزموا بتعاليمه فانتقلوا من عصر الظلام الدامس، إلى عصر الهداية والنور، بل سادوا العالم بأسره، وأناروا الطريق وزرعوا فيه الإيمان. لكنهم لما تخلوا عنه أصابهم التمزق والتشرذم نتيجة تنازعهم في ما بينهم، فعادوا كما كانوا قبائل يُغيرُ بعضهم على بعض، وشعوبًا متفرقة لا يقوم بينها أي رباط أخويّ متين، عندها تخلفوا عن ركب التمدن وأصبحوا يستهلكون إنتاج غيرهم مع أنهم كانوا هم الذين ينتجون للعالم جميع أسباب المدنية؛ وبهذا يكونون قد رجعوا إلى الوراء، أي إلى الجاهلية العمياء. وهذه

هي الرجعية بكل ما فيها من معنى، وكل من ينادي بالرجوع عن الإسلام فهو رجعي.

والدين الإسلامي هو النظام الوحيد الذي تكفلَ بسعادة المرء في هذه الحياة، فأين نحن عن نظامه الذي لا يجعل فضلاً لعربي على أعجمي إلا بالتقوى؟ فالرجعي حقاً من كان ضالاً فاهتدى، ثم رجع إلى الضلالة والكفر، وراح يمارس هواه في مختلف مظاهر حياته.

وأما من استفاق على ضلّاته وقد كان قبلها مهتدياً، ثم وطد العزم ونادى بالرجوع إلى الهدى، فهذا الإنسان تقدمي، ومن الغريب العجيب أن يُشان ويُرمى بالتُّهم. وقديماً قيل الرجوع عن الخطأ فضيلة.

فمتى نرجع عن أخطائنا؟ أما آن لنا أن نفيق من غفلتنا ونثوب وإلى رشدنا، ونحمل الإسلام ونكافح في سبيل إنقاذ الإنسان من براثن الجشع المادي، والتخلف الخلفي؟

مُسايرة الزَّمن

وقولهم عن الإسلام إنه لا يوجد لديه القدرة على مسايرة الزمن، ولا سيما في الأعمال السياسية البحتة، وضربوا مثلاً على ذلك أن المسألة ليست في إقامة دولة فحسب، بل هي في وقوف هذه الدولة في المجال الدولي، ومحاولتها أخذ مركز مرموق بين الدول، واستطاعتها التأثير في الموقف الدولي مع ثباتها على أفكار الإسلام، ثم إيجاد علاج للمشاكل التي تقتضيها طبيعة الزمن وتقلباته، وهذا ما تستدعيه الوقائع التي تحدث في كل آن، وتجعل الأمر غير مُستغنٍ عن مسايرة الزمن في كل حادثة، تستجد...

والجواب عن ذلك: هو أن كلمة مسايرة الزمن كلمة غامضة مبهمة؛ فإذا أريد منها أن تجعل الأحكام الإسلامية متفقة مع ما يسود العصر من همجية واعتداءات على حق الأفراد والشعوب، فهذا لا يجوز.

فحين يكون المجتمع يخضع لحكم نظام رأسمالي يكون الربا ضرورة اقتصادية. أما حين يصبح المجتمع خاضعاً لحكم نظام إسلامي فليس عليه أن يجعل الربا حلالاً في المجتمع الجديد حفاظاً على روحية العصر، ومن أجل مسايرة الزمن! فهذا مُنْكَرٌ، لأن الربا يظل حراماً إلى قيام الساعة، ولا عبرة بتغيُّر العصر، ولا بتغيُّر الظرف، ولا بتغيُّر المجتمع.

وقولهم إن الربا من ضروريات المجتمع، قولٌ مرفوض، حتى لو أصبح من ضروريات الحياة نفسها، فعلى الإنسان المؤمن أن يغيِّر المجتمع الفاسد، لا أن يُفسِد الحكم الشرعي ويغيِّره بحسب هواه.

وأما إذا أرادوا من مسايرة الزمن إيجاد حلول لجميع المشاكل المتجددة مع كل زمن فهذا أمر لا بدَّ منه.

فالمسلمون كان يستشيرهم الخليفة بدعوة ممثلين عنهم لمختلف وجهات نظر مجتمعهم وكان جميع ممثليهم معروفين لدى الأمة، فإذا أصبحت استشارة الدولة للناس تقتضي إيجاد مجلس شورى في الأمور، فلا غرو أن يُنتخب من الناس من يؤخذ برأيهم، فيقام مجلس شورى للدولة ويكون مجلس محاسبة للحكام، قال تعالى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ} [آل عمران: 159] وقال {وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ} [الشورى: 38] وقال رسوله الأمين (صلى الله عليه وآله وسلم) «أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر» .

فما المانع من إيجاد هذا المجلس إذا طَبَّقنا في انتخاب أعضائه حُكْمَ الوكالة، كأن يكون الأعضاء في المجلس وكلاء عن الناس في الرأي، والوكالة في الرأي جائزة كالوكالة في الخصومة، وفي المال، وغير ذلك.

ومثُلُ هذا الحكم لا يُعدّ مسايرة للزمن، بمقدار ما هو اتساع في الشريعة، لمعالجة كل مشكلة تحصل في كل زمن.

وإن أرادوا مسايرة الزمن في الأعمال المباحة، كأن تحدث مباحات لم تكن موجودة قبلاً فيختار فيها المرء ما يتماشى مع الأذواق السائدة، مثل استعمال الطائرة والسيارة والقطار وغيرها من الوسائل المدنية الحديثة عوضاً عن الجمل والحصان والحمار وما شابه، وكذلك مثل لباس القبعة، بدل الطربوش، أو البذلة الرسمية عوضاً عن العباءة، مثلاً، ومثل أن يتخذ الحاكم وغيره من أصحاب المصالح الكبيرة حُجَابًا ومرافقين، فإن هذا وإن كان يظهر فيه أنه مسايرة للزمن، لكنه قيام بفعل مباح.

وكذلك إذا أرادوا اختلاف المعاملات في العلاقات الدولية باختلاف الظروف والأحوال فهذا جائز أيضاً شرط أن يتم بحسب نصوص الأحكام الشرعية.

ومثله فيما لو أرادوا بمسايرة الزمن وَضَعَ سياسة تتفق مع متطلبات العصر، فإن ذلك جائز لأنه اختيار لمباح من المباحات، (فالسياسة فاعلية مؤثرة في الممكنات لتحويلها إلى الوضع الذي نريده نحن) وما دام ذلك داخلاً بالممكن، فهو يعني بالطبع أنه داخل ضمن المباحات.

فقد تختار الدولة سياسة الحرب وقد تختار سياسة الأعمال السياسية، أي قد تضع الدولة مخططاتٍ للقيام بالحرب فعلاً فتكون في حالة تأهب دائم، وتجب عن كل مناورة سياسية بالاستعداد الفعلي لخوض الحرب، والدخول في المعارك، وقد تضع الدولة مخططات للقيام بأعمال سياسية بإيجاد مشاكل للعدو متصلة الحلقات، لا

يكاد يخرج من مشكلة إلا ويقع في مشكلة أخرى، وتعدُّ لذلك القوة الهائلة حتى تكون جريئة على خلق المشاكل للعدو ودفعه إليها، حتى إذا بدأها العدو بالحرب أعادت له الضربة ضربتين؛ فهاتان سياستان مباحتان للحفاظ على سلامة الدولة، وبعنوان نشر كلمة الله بين الناس.

فالدولة حين ترى الزمن يقتضي إحداها ولا يقتضي الأخرى تكون ظاهرًا قد سايرت الزمن، لكن الحقيقة أنها اختارت الفعل المباح.

وهكذا فمسألة المسايرة، حين توضح مشاكل الزمن، يذهب منها الغموض، وحين يُعَيَّن مدلول كل مشكلة، وموقف الحكم الشرعي منها يذهب منها الإبهام.

فالمسايرة سواء في السياسة أو في التشريع، إنما هي فيما يسمى بالواقعية العملية، فالناس الواقعيون العمليون يسايرون الزمن قطعًا، حتى ولو كانوا من أشد الناس التزامًا بالإسلام. أما غير الواقعيين وغير العمليين، فلا يمكن أن يثبتوا ويحافظوا على مستواهم الرفيع في كل زمن بل تراهم يجحدون، ومن ثمَّ ينحدرون إلى الحضيض، ثم لا يكون بالتالي نصيبهم إلا الحيرة والارتباك، وعدم اتخاذ المواقف الصحيحة.

الفروض النظرية والقضايا المنطقية

والقياس الشمولي

لا يوجد في الدنيا أخطر على التشريع، وعلى السياسة من الفروض النظرية، والقضايا المنطقية والقياس الشمولي فإنها تسبب الضرر الفاحش، بل قد تسبب الخطأ والضلال.

أما التشريع ولا سيما التشريع الذي جاء به الوحي، فهو أحكام الأفعال، ولا ينطبق إلا على تلك الأفعال.

لذلك لا يقاس عليها لمجرد الشبّه بل يعطي الحكم لها إن كانت واحدًا من ذلك الجنس أو النوع، لا إذا كانت تشبّهه من قريب أو بعيد.

فإذا خرج الوضع من ذلك، فقد خرج عن أن يكون حكمًا شرعيًا مستنبطًا من دليل، لأن الدليل لا يدل عليه هو بالذات، بل يدل على ما يشبّهه، ولأن العلة لا تدل عليه هو بالفعل، بل تدل على ما يشبّهه؛ نقول هذا القول، ونحذر هذا الحذر، لما للفروض النظرية، والقضايا المنطقية من خطر يوقع في الخطأ والضلال من جراء القياس المغلوط لمجرد الشبه.

أما السياسة فالأمر فيها أشد حذرًا وخطرًا، لأنها معالجة أمور منفردة مستقلة عن بعضها، قلما يجتمع أمر مع أمر في كلٍ منها، لكنها شديدة التعقيد، دقيقة الإدراك، متداخلة الحوادث ولذلك إذا لم تُدرَس كل حادثة بمفردها، وتُعطى حكمًا خاصًا بها، فإنه لا يمكن الوصول إلى الحقيقة إلا مصادفةً، أي رمية من غير رام، وحينئذٍ يستغلّق الفهم، وبالتالي يقع الخطأ في العلاج؛ ومن أجل أن يُسائر التشريع وتُساير السياسة متطلبات كل زمن وحاجاته على أساس ثابت، لا تكون فيه قابلية التغيير، لا بد من أن تتوخّد الحوادث كلّها بحسب واقعها الذي هي عليه مئة في المئة، ولا يقام أي وزن للتشابه بينها، وأن توضع الناحية العملية عند العلاج على بساط البحث، أي هل هذا ممكن أو غير ممكن، وحينذاك تكون قد استبعدنا الفروض والنظرية والقضايا المنطقية والقياس الشمولي.

وفي الوقت نفسه يظل التشريع، وتظل السياسة مزدهرين أيما ازدهار، وتظل الأمة قادرة على مسايرة الزمن مُبَوَّاةً المكان المرموق في مركز القيادة للأمم.

مُشْكِلةُ القَوَانِينِ وَالدَسَاتِيرُ

وَصَلَاحِيَّاتِهَا

وقد يقال إن البلاد الإسلامية المترامية الأطراف، قد قسمت دولاً كثيرة وقامت فيها دساتير مختلفة، وقوانين متنوعة، ومضى على ممارستها أكثر من ستين عاماً، وهذه الدساتير والقوانين ليست أحكاماً إسلامية بل هي تُناقض الإسلام.

ومن هنا كان من الصعوبة بمكان إعداد دستور وقوانين للدولة الإسلامية تأخذ في الاعتبار اختلاف الوقائع والأحوال والظروف في مختلف بلاد الإسلام، لأن الأمة في حاجة ماسة إلى القيام بإعداد وقوانين تعالج مشاكل العصر الحديث.

الجواب عن ذلك هو: أن الأساس إيجاد ثقة بصحة أفكار الإسلام وأحكامه وصدقها وصلاحيتها؛ فإذا وجد هذا الأساس فقد سهل وضع الدستور والقوانين. فلا مندوحة لنا من بعث الحياة في العقيدة الإسلامية أولاً كون الأفكار والأحكام تنبثق عما جاء فيها وحيًا من الله جاء بها جبريل عليه السلام، علاجًا لأفعال العباد لتحقيق السعادة لهم.

فإذا وجد هذا الاعتبار فقد وجدت القوانين.

هو صحيح أن العقيدة الإسلامية موجودة عند الأمة، والأمة أمة مسلمة ليست بكافرة، لكن هذه العقيدة فقدت علاقتها بوقائع الحياة وأنظمة التشريع، فصارت وكأنها غاضت منها الحيوية، أو كأنها عقيدة جامدة لا حراك فيها ولا حياة، يحسبها الغريب ميتة غير صالحة، حتى لم يُعُدْ لدى المسلمين الذين يعتقدونها ذلك الحافز الحاد الذي دفعهم لإنارة الدنيا، ونشر الهدى.

بل بات الاعتقاد أنّ هذه العقيدة فقدت النظرة إلى السماء، وحضرت نظرتها في الأرض... فقدت ذَكَرَ الله والتطَّلَع إليه وقت الشدة للاستعانة به، واتجهت نحو المخلوقات لاستمداد العون منهم باستجداء القوة والمال.. كما عمَّ التفكيرُ بأن هذه العقيدة فقدت في نفوس المسلمين تصوُّر يوم القيامة. كما فقدت الشوق إلى الجنة، والحنين إلى نعيم الآخرة، ثم فقدت أخيراً المثل الأعلى وهو نيلُ رضوان الله تعالى، وحصرت همها في متاع الدنيا، فصار شوقها إلى منزل فخمٍ وفرشٍ وثيرٍ ورياشٍ ناعمةٍ وسيارة جميلة؛ وصار حنينها إلى متعة زائلة، ونعيم بالمال والجاه، وتجسّد مثلها الأعلى بتحقيق رغباتها المادية، والسعي المخلص لإرضاء من بيدهم تحقيق هذه الرغبات.

والحقيقة أن المشكلة ليست في العقيدة، بل هي في الأمة الإسلامية، وفي أفراد هذه الأمة حتى في القائمين منها بالليل تهجُّدًا، والصائمين بالنهار تطوعًا، والمتحرجين عن الوقوع في المحرمات، لم يعد التقيد بحكم الله - كما جاء من عند الله - هو الذي يسيطر عليهم ولم يعد لرفع كلمة الله وجعلها هي العليا في أعمالهم أي وجود، ولا في تفكيرهم أي نصيب؛ فهل يجوز أن يُطلَب وضع الدستور والقوانين قبل أن تُصَحَّح الأفكار المنحرفة في غير مجراها الطبيعي؟

إنه لا بد من بعث حياة العقيدة الإسلامية في نفوس المسلمين حتى تنطق قلوبهم قبل ألسنتهم بأفكار الإسلام وأحكامه، وحتى يعتقدوا أنها أكبرُ مبرر لوجودهم، وحتى يتأكدوا أن إخلاصهم للعقيدة الإسلامية يرتفع على كل إخلاص، وأن ولاءهم لها يرتفع على كل ولاء.

فإذا نطقت قلوبهم قبل ألسنتهم بهذا القول، وصار الله ورسوله أحب إليهم مما سواهما فإنه حينئذٍ تكون الفكرة التي تجمع الأمة كأمة وتقوم عليها الدولة وتنبثق

عنها القوانين، قد أوجدت الحياة في الأمة؛ ويسهل حينئذٍ وضع الدستور والقوانين. لأن الدستور موجود، والحلال في الإسلام لن يصير حرامًا، كما أن الحرام لن يجعله حلالًا في الأرض مخلوقًا من المخلوقات. فالقضية تكون أولًا وقبل كل شيء وضع البذرة في العقول والقلوب، وفقدانها هو أصلُ الداء، وأساسُ البلاء، ووصفها هو العلاج، والبلسم والشفاء. والمسألة التي نحن بصددها هي إنهاض الأمة وإقامة الدولة. وإنهاض الأمة إنما يكون بالفكر، لا بالدستور والقوانين.

السِّيَاسَةُ

فِعْلٌ عَقْلٌ وَقَلْبٌ

إقامة الدولة: يعني نصب خليفة للمسلمين، أو حاكم يتولى ممارسة الحكم بما أنزل الله. والحكم سياسة بمعنى السياسة الرفيع، أي فعل عقل حصيف وقلب رحيم. فالعقيدة العقلية، التي تنبثق عنها أفكار الحياة، تملأ العقل بالوعي أي بالإدراك المرکز، وتملأ القلب بالشعور أي بالعاطفة الصادقة، وعنهما معًا يصدر الفعل، وهذا الفعل، هو الحكم، وهو سياسة البشر، فنحن لا نحتاج إلى دستور وقوانين أولًا، وإنما نحتاج إلى عقل وقلب يملآن الفكر المستتير، وعندئذٍ يعطي هذا الفكر المرکز وجهة النظر الصائبة في الحياة، التي متى وُجدت وجد الحكم، ومتى وجد الحكم وجدت الدولة، ووجد الدستور، وظهر التشريعات. فالدستور أداة للحكم وليس أساسًا له وهو مقياس للحكم على الأعمال التي يتقيد بها الحكّام، ويقيدون بها الرعية التي يحكمونها.

أما الأفكار التي تنتبثق عنها القوانين، فهي التي تُوجِد الحكم، وهي التي تدفع الأمة لإيجاد الحاكم، وهي التي تجعل الحاكم يسوس الأمة ويرعى شؤونها على وجه معين، وبطريقة معينة، في إطار سياسة حكيمة صادرة عن فعل يحيط بأحكام الله، وقلب كبير يَسَعُ عبادَ الله وأخيراً نقول بحق وصدق: إن الأمة الإسلامية كانت خير أمة أُخْرِجَت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتؤمن بالله كما قال الله عزّ وجلّ في كتابه العزيز.. فحرام إذن يطويها الفناء، وإجرامٌ أن يدوسها العفاء...

إنها الأمة التي نشرت الهدى في العالم، وحققت العدل بين البشر؛ وتحرّت الحقّ في حكم الرعايا، وشملت الناس بالرحمة، وأحاطتهم بالرعاية، وأوجدت الاستقرار، ونشرت الأمن والطمأنينة بين الناس، وأسعدت كل من استجاب لدعوتها بسعادة الدنيا ونعيم الدار الأخرى.

ومن أجل ذلك استشهد الملايين في سبيل حمل الدعوة الإسلامية لإخراج الناس من الظلمات إلى النور يوم كان مثلها الأعلى أن تنال رضوان الله الرؤوف الرحيم. هذه الأمة الكريمة الفِعال، العريقة المحتد، التي حملت همّ الإنسانية كلها، والتي لا تزال الإنسانية مفتقرة إليها لتتقدها مرة أخرى من جشع المادة وقلق المادية، إلى راحة التقوى وطمأنينة الإيمان؛ هذه الأمة أثار فيها أعداؤها التشكيك في أفكار دينها وأحكامه، في ظرف بزغت فيه شمس صناعاتهم واختراعاتهم، فهاجموها بوهج الرقي والتقدم المادي، وحاكوا لها الأضاليل والأباطيل بإظهارهم أن اختراعاتهم وصناعاتهم كانت من نتاج ما يحملون من أفكار وما يطبقون من أحكام، وأن سبب تأخر الأمة الإسلامية ناجمٌ عن الأفكار التي تحملها، فحصلت لها الفتنة، ونجحوا في تشكيكها وتركوها ضائعة على مفترق الطرق.

واستطاعوا أخيراً أن يدمّروا الدول الإسلامية، وأن يزيلوا الخلافة من الوجود وساروا بعد ذلك بهذه الأمة الطيبة – وهي في حالة حيرةٍ وذهولٍ – ماضين بها في طريق الفناء حتى لا يبقى لها شيء، وحتى ينمحي أثرها.

لكن الله سبحانه وتعالى يأبى أن تُقتلع هذه الأمة من جذورها ويُمحي أثرها، وينتهي أمرها؛ ولا بد من أن يُقيّض لها من ينهض بها من كبوتها، فما علينا إلا أن نحيا الأمل بإعادة الحياة إلى العقيدة، لأننا متى تسلّحنا بالعقيدة فسنغلب على كل سلاح.

أما إذا نحن تولّينا عن حمل الدعوة لرفع كلمة الإسلام فسيخرج الله تعالى من أصلابنا مَنْ يحمل الرسالة ثم لا يكونوا أمثالنا: قال تعالى: {وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ} [محمد: 38].

فما أرخص أن نبذل مُهجنا في سبيل إنقاذ عقيدتنا وأمتنا، حتى نستأنف مرة أخرى حمل رسالتها إلى العالم لإنقاذه مما يتردى فيه من كفرٍ وفسادٍ وشقاء...

كيفية حمل الدعوة الإسلامية

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
«يَحْمِلُ هَذَا الدِّينَ فِي كُلِّ قَرْيَةٍ عُدُولٌ يَنْفُونَ عَنْهُ تَأْوِيلَ الْمُبْطِلِينَ وَتَحْرِيفَ الْغَالِينَ
وَأَنْتِحَالَ الْجَاهِلِينَ كَمَا يَنْفِي الْكِبْرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ».

على حَامِلِ الدَّعْوَةِ أَنْ يَكُونَ عَارِفًا لِأُمَّتِهِ
مُطَّلِعًا عَلَى خَفَايَاهَا
وَاقِفًا عَلَى أَسْرَارِ نَفْسِيَّتِهَا
خَبِيرًا بِطُرُقِ تَوْجِيهِهَا
يَعْرِفُ كَيْفَ يُخَاطِبُهَا بِلُغَتِهَا
وَكَيْفَ يَتَمَلَّكُ زَمَانَهَا
وَكَيْفَ يَكُونُ مَوْضِعَ تَقْدِيرِهَا وَاحْتِرَامِهَا
وَلَا يَكُونُ لَهُ ذَلِكَ
إِلَّا إِذَا حَاوَلَ أَنْ يُكَمِّلَ نَفْسَهُ.

محاوَلاتُ التوفيق

على حامل الدعوة الإسلامية أن يطلع على محاولات التوفيق بين الإسلام والأفكار والأحكام الغربية عن هذا الدين:

– إن ميول معظم المسلمين قد تجاوزت محاولة التوفيق بين الإسلام والأحكام والمعالجات الرأسمالية. ووصلت إلى حد الشعور بعجز الإسلام عن إيجاد معالجات لمشاكل الحياة المتجددة، وبالتالي الشعور بضرورة أخذ الأحكام والمعالجات الرأسمالية، كما هي، أي من دون أي حاجة إلى توفيق، بحيث لم يعد يرى المسلم ضيقاً في ترك أحكام الإسلام وأخذ غيرها من الأحكام ليتمكن من السير قدماً في معتك الحياة في العالم المتمدن، ويلحق بقافلة الأمم الرأسمالية أو الشعوب التي تطبق الاشتراكية وتسير نحو الشيوعية كونها الشعوب الراقية في نظره. وأما البقية الباقية من المتمسكين بالإسلام فليهم الميل نفسه للأفكار الرأسمالية، لكنهم لا يزالون يأملون في إمكانية التوفيق بينها وبين الإسلام. لكن هؤلاء الذين يحاولون التوفيق بين الإسلام وغيره لا أثر لهم في معتك الحياة، ولا وجود لهم في المجتمع، أي في العلاقات الدائرة فعلاً بين الناس.

من هنا كان إعطاء الأفكار الإسلامية والأحكام الشرعية دفعاً لمعالجة مشاكل الحياة، لا يمر بسهولة، بل يصطدم بعقول عقيمة بائسة مجردة من كل تفكير. ويصطدم بالميول الموزعة بين الأفكار الرأسمالية أو الاشتراكية، كما يصطدم بواقع الحياة العملية التي يتحكم فيها النظام الرأسمالي. فما لم يكن الفكر قوياً إلى درجة إحداث رجة في النفوس والعقول، فإنه عاجزٌ عن أن يهزّ الناس، بل لا يمكن أن

يصل إلى حالة تلفت النظر. لأن واجب هذا الفكر أن يحمل العقول الخاملة السطحية على التعمق في التفكير، وأن يهز الميول المنحرفة، والأذواق المريضة، حتى يوجد الميل الصادق للأفكار الإسلامية والأحكام الشرعية.

ومن هنا كان لزامًا على حامل الدعوة الإسلامية أن يتعرض للأسس التي تقوم عليها جميع المعالجات والأحكام المخالفة للإسلام وأن يبين زيفها بإظهار واقعها وأن يعمد إلى وقائع الحياة المتجددة المتعددة، فيبين علاج الإسلام لها كونه أحكامًا شرعية مستنبطة من الكتاب والسنة أو مما أرشد إليه الكتاب والسنة من أدلة، لا من حيث صلاحيتها للعصر أو عدم صلاحيتها. ومن أعظم ما فتن به المسلمون وأشد ما يعانون من بلاء في واقع حياتهم الأفكار المتعلقة بالحكم والاقتصاد. فهي من أكثر الأفكار التي وجدت ترحيبًا لدى المسلمين ومن أكثر الأفكار التي وجدت ترحيبًا لدى المسلمين ومن أكثر الأفكار التي يحاول الغرب تطبيقها عمليًا ويسهر على تطبيقها في دأب متواصل. وإذا كانت الأمة الإسلامية محكومة بنظام ديمقراطي من حيث الشكل، فإنها محكومة بالنظام الاقتصادي الرأسمالي عمليًا.

لذلك كانت أفكار المسلمين عن الاقتصاد من أكثر الأفكار المؤثرة في واقع الحياة الاقتصادية في العالم الإسلامي من حيث إنها ستقلبها رأسًا على عقب، وستكون من أكثر الأفكار التي يحاربها الاستعمار وعملاؤه والمفتونون به من الظالميين. لذلك لم يكن بد من إعطاء صورة واضحة عن الاقتصاد في النظام الرأسمالي والاشتراكي الشيوعي والأسس التي يقوم عليها كل منهما حتى يلمس عشاق هذين النظامين تناقضهما مع الإسلام.

ثم يرون الأفكار الإسلامية الاقتصادية، وهي تعالج مشاكل الحياة الاقتصادية المعالجة الصحيحة، وتجعلها طرازًا خاصًا من العيش يتناقض مع الحياة الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية في الأسس والتفاصيل.

«الخَوْفُ» مَظْهَرٌ مِنْ مَظَاهِرِ غَرِيزَةِ حُبِّ البَقَاءِ»

وعلى حامل الدعوة ألا يخاف إلا من الله سبحانه وتعالى:

– الخوف مشكلة من المشكلات الخطيرة التي تكابدها الشعوب المختلفة والأمم الضعيفة.

وإذا سيطر الخوف على شخص وشلّ ذاكرته وقابلية التمييز فيه، أفقده لذة العيش، وأنبل الصفات، وأريكه ذهنيًا حتى يفقد القدرة في الحكم على الأشياء. وأخطر أنواع الخوف، الخوف من الأوهام والأشباح. كما لو رأى المرء شجرة فتوهمها حيوانًا مفترسًا، وإذا رأى عمودًا تخيله شبحًا فأسرع في الهرب منه. ولا يكون ذلك إلا عند ضعف العقول إما لأن نموهم العقلي لم يكتمل كالأطفال، أو لعدم معرفة المعلومات الكافية بالواقع. ويعالج الخوف لدى هؤلاء إما بالتعمق في البحث وتقريب الأشياء لإدراكهم، وإما بإعطائهم أفكارًا متصلة بما يخافون منه على أن يكون لهذه الأفكار واقع محسوس لديهم، وبهذا العلاج يتخلصون من سيطرة الخوف إما بإزالته أو تخفيفه تدريجيًا إلى أن تنقلع بقاياها...

وهناك نوع من الخوف شائع ناجم عن عدم الموازنة بين ما ينجم عن القيام بالعمل، وما ينجم عن عدم القيام به. وكلاهما يسبب أذى، فيؤدي الخطأ في هذه الموازنة إلى الخوف من بسائط الأمور والوقوع في المخاطر، وذلك كالخوف من الحاكم الظالم، في أن يوقع الأذى بالفرد الذي يؤدي بدوره إلى إيقاع الأذى بالأمة، وكخوف

الجندي في ساحة القتال من الموت الذي يؤدي إلى إبادة الجيش كله، وهو واحد منه، وكالخوف من السجن في سبيل العقيدة التي يحملها المرء، مما يؤدي إلى ضياع العقيدة، وهو أكثر أَلْمًا من السجن.

وهذا الخوف خطير جدًا على الأمة يؤدي إلى المخاطر، بل ربما إلى الدمار والهلاك.

لكن الخوف نافع ومفيد في بعض الأحيان، فالخوف من الأخطار الحقيقية أمر مفيد أحيانًا، وهو واجب، والاستهتار به ضارّ، ولا يجوز، سواء كانت الأخطار على الفرد نفسه أو على أمته، فالخوف في هذه الحالة هو الحارس والحامي.

لذلك لم يكن بد من شرح الأخطار المحدقة بالأمة حتى تحسب حسابها وتعمل للدفاع عن نفسها وتقضي على الأخطار المذكورة.

والخوف من الله ومن عذابه أمر مفيد وواجب وهو الحارس الأمين.

لذلك كان هذا النوع من الخوف أروع أنواعه في النفوس. إنه نافع ومفيد. ويجب أن يكون وأن يعمل على تكوينه، لأنه هو الحارس الأمين، وهو الذي يضمن سير الإنسان على الصراط المستقيم.

وبناء عليه، فإن الخوف جزء من فطرة الإنسان...

والمفاهيم التي تثيره فيه، أو تبعده عنه. وهو كما رأينا من أخطر الأمور على الإنسان من نواحٍ، كما أنه من أكثرها فائدة في نواحٍ أخرى.

فلكي يتقي الإنسان أخطاره ويتمتع بمنافعه عليه أن يخضع للمفاهيم الصادقة وحدها، ألا وهي مفاهيم الإسلام.

وذلك بالنسبة إلى جميع مظاهر الغرائز التي فطر عليها الإنسان.

الحَقِيقَةُ

وعلى حامل الدعوة أن يلتزم دائماً بالحقيقة:

إن جميع الأفكار الموجودة في الدنيا والتي توجد، لا يعني كونها فكرًا إنها حقيقة، بل لا بد من أن ينطبق الفكر على الواقع حتى يكون حقيقة. ولأجل معرفة أن الفكر حقيقة أم لا، لا بد من تطبيق هذا الفكر على الواقع الذي يدل عليه، فإن انطبق عليه كان حقيقةً وإن لم ينطبق عليه لم يكن حقيقة. فالتفكير في الحقائق لا يعني القيام بالعملية العقلية فحسب، بل يعني القيام بالعملية العقلية، وتطبيق الفكر الذي نجم عن العملية العقلية على الواقع الذي يدل عليه، فإذا انطبق عليه كان حقيقة، وإن لم ينطبق عليه لم يكن حقيقة. ولا يقال إن هناك أشياء لا يمكن معرفة انطباق الواقع عليها، لأنها لا تحس، لا يقال ذلك لأن شرط التفكير الإحساس بالواقع، فما لم يكن واقعًا يحس لا يكون فكرًا وبالتالي لا يكون حقيقة. فوجود الله مثلاً، ليس فكرة، بل هو حقيقة. فإن الحس قد نقل أثره إلى الدماغ قال تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ﴾ [الروم: 50]، وهي المخلوقات من عدم، وهذا جعلنا نحكم على وجود. فوجود الله حقيقة قوله تعالى: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ (20) وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (21) وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ (22) فَوَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِفُونَ﴾ [الذاريات: 20 - 23]. أما ذات الله فإنها لا تقع تحت الحس لذلك لا نستطيع الحكم عليها. فلا يوجد شيء من الحقائق التي توصل أو يتوصل إليه العقل، إلا ويقع عليه الحس. فالحقيقة لا بد من أن يقع عليها الحس، ولا بد من أن يجري التفكير فيها عن طريق العقل.

فالتفكير في الحقيقة هو تطبيق الفكر على الواقع الذي يدل عليه، فإن انطبق عليه كان حقيقة، وإن لم ينطبق عليه لم يكن حقيقة. والتفكير في الحقيقة أمر لا بد منه

للناس جميعًا من أفرادٍ وشعوبٍ وأمم، ولا سيّما من يتحملون مسؤولياتٍ مهما كانت صغيرة، لأن الأفكار كثيرًا ما تكون سببًا للخطأ، وسببًا للضلال، فلا يصح أخذ الفكر أي فكر، على أنه حقيقة، بل يؤخذ على أنه فكر فقط، ثم يجري تطبيقه على الواقع الذي يدل عليه، فإن انطبق عليه كان حقيقةً، وإلا لم يكن حقيقة وإن كان فكرًا. فالتفكير في الحقيقة، سواء أكان ابتداءً، مثل القيام بالعملية العقلية للوصول إلى الفكر، تم تطبيق هذا الفكر على الواقع حتى ينطبق عليه، فإذا انطبق عليه كان حقيقةً، وإلا فيجب أن يجري البحث عن الحقيقة، أي عن الفكر الذي ينطبق على الواقع الذي يدل عليه، أو لم يكن ابتداءً، بل كان عن طريق أخذ الأفكار الموجودة والبحث عن الحقائق منها. مثل القيام بتطبيق الأفكار الموجودة على الواقع، للوصول إلى الحقيقة.

وهنا لا بد من لفت النظر إلى أمرين: أحدهما المغالطات التي تحصل في الحقائق، والثاني المغالطات التي تصرف عن الوصول إلى الحقائق. أما المغالطات التي تحصل عن الحقائق، فإنها تحصل من جراء التشابه الذي يحصل بين الحقائق أو الأفكار فيتخذ هذا التشابه أداة لطمس الحقائق، أو يكون باستعمال حقيقة من الحقائق لطمس حقيقة أخرى، أو يكون بالتشكيك في حقيقة من الحقائق، من أنها ليست حقيقة، أو كانت حقيقة في ظرف وتغيّر هذا الظرف. إلى غير ذلك من الأساليب. فمثلاً كون اليهود أعداء للمسلمين حقيقة، وكون اليهود أعداء لأهل فلسطين حقيقة، وهاتان حقيقتان متشابهتان أو متداخلتان، لكن المغالطة جعلت حقيقة العداء بين اليهود وأهل فلسطين هي البارزة بل هي الملاحظة، فاتخذ هذا التشابه أو التداخل أداة لطمس حقيقة العداء بين اليهود والمسلمين. وكون الفكر القائل: (إن الحرية موجودة عند أميركا حقيقة) وكون الفكر القائل: (إن أميركا إنما

يختار رؤساءها الرأسماليون حقيقة)، هما فكران متشابهان، من حيث إن كلاً منهما يدل على واقع أميركا، ولكن اتخذت حقيقة الحرية أداة لطمس حقيقة كون الرأسماليين هم الذين يختارون رؤساء أميركا. فطمست هذه الحقيقة، وصار المعروف أن الذي ينجح رئيساً في أميركا هو من له شعبية أكثر. ومثلاً كون إنكلترا ضد الوحدة الأوروبية حقيقة، وكون إنكلترا تريد تقوية نفسها بأوروبا الموحدة حقيقة. فاتخذت الحقيقة الثانية أداة لطمس الحقيقة الأولى، وبذلك دخلت إنكلترا السوق المشتركة. ومثلاً، كون الإسلام قوة لا تغلب حقيقة، ولكن جرى التشكيك في هذه الحقيقة حتى أصبح الرأي بأن هذا ليس حقيقة، أو كان حقيقة في أول الإسلام، ثم تغير الزمن فلم تعد حقيقة. وهكذا تجري المغالطات في الحقائق فتطمس إما بحقائق أخرى أو بالتشكيك في تلك الحقائق. وهذا ما حذق فعله الغرب في الحقائق الموجودة عند المسلمين.

وأما المغالطات التي تصرف عن الحقائق، فإنها تحصل بإيجاد أعمال تصرف عن الحقائق، أو إيجاد أفكار تصرف عن الحقائق. فمثلاً كون الأمة لا تنهض إلا بالفكر حقيقة، ولكن لصرف المسلمين عن الفكر، شجعت الأعمال المادية من مظاهرات واضطرابات وثورات لصرف الناس عن الفكر، وانشغالهم بالعمل، فطمست الحقيقة الأساسية وهي أن الأمة لا تنهض إلا بالفكر وحل محلها أن الأمة لا تنهض إلا بالثورة. وكذلك لصرف المسلمين عن حقيقة النهضة وُجِدَت أفكار تدعي أن النهضة تكون بالأخلاق، وأن النهضة تكون بالعبادات، وأن النهضة تكون بالاقتصاد إلى غير ذلك من الأفكار. وهكذا تجري المغالطات لصرف الناس عن الوصول إلى الحقائق.

لذلك لا بد من الانتباه إلى المغالطات، ولا بد من التمسك بالحقائق والقبض على الحقيقة بيد فولاذية، ولا بد من العمق في الفكر والإخلاص في التفكير للوصول إلى الحقائق. ومن أخطر ما يحصل لعدم الانتفاع بالحقائق، هو إهمال حقائق التاريخ، ولا سيما الحقائق الأساسية فيه، ذلك أن التاريخ فيه حقائق ثابتة، وفيه آراء وليدة ظروف، فالآراء التي هي وليدة ظروف ليست حقائق، وإنما هي حوادث. فلا يصح أن ينتفع بها، ولا يصح أن تطبق في ظروف مختلفة عن ظروفها. ولكن يبدو أنهم جعلوا النظر إلى التاريخ كله من خلال نظرة واحدة، بينما أهملوا حقائق التاريخ. ولم يجر التمييز بين الحقائق والوقائع، لذلك لم يلتفت إلى الحقائق. فمثلاً كون الغربيين اتخذوا الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وخصوصاً سواحل مصر وبلاد الشام لغزو الدولة الإسلامية حقيقة، لكن انتصار الغربيين على المسلمين حادث تاريخ وليس حقيقة. فاختلطت الحوادث بالحقائق، وأهملت فيه الحقائق، حتى تنوسي كون الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط هو ثغرة يُنفذُ منها العدو إلى داخل بلاد الشام. ومثلاً كون فكرة القومية هي التي زعزعت كيان الدولة العثمانية، وكون المسلمين حاربوا الغرب كعثمانيين مسلمين لا كمسلمين فحسب حقيقة. لكن انهزام العثمانيين في أوروبا ثم انهزامهم في الحروب العالمية حدث من أحداث التاريخ، ولكن جعل النظر إلى تاريخ الحروب بين العثمانيين والأوروبيين، وتاريخ الحروب العالمية على أنه شيء واحد وينظر إليه نظرة واحدة مما أهملت معه الحقائق في هذه الحروب، وأهملت معه حقائق التاريخ، فاختلطت الحقائق بالحوادث، ثم تُنوسيت الحقائق، حتى تُنوسِي كون الفكرة هي سبب الانهزام للعثمانيين في أوروبا وفي الحروب العالمية الأولى. وهكذا جميع حوادث التاريخ قد جرى فيها إهمال الحقائق،

فلم ينتفع بحقائق التاريخ، مع أن حقائق التاريخ هي أعلى ما لدى الإنسان، وأعلى أنواع الأفكار.

فالتفكير في الحقائق، سواء بالوصول إليها، أو بتمييزها من غير الحقائق، أو بالقبض عليها بيد من حديد، والانتفاع بهذه الحقائق، هو التفكير المجدي، والتفكير الذي يكون له آثار هائلة في حياة الأفراد والشعوب والأمم، وما فائدة التفكير إذا لم يؤخذ للعمل به، وإذا لم يقبض على الحقائق ويتمسك بها، وإذا لم يميز بين الحقيقة وغير الحقيقة؟

على أن الحقائق هي أمر قطعي، وهي ثابتة لا تتغير، وهي يقينية قطعية، لا يؤثر فيها اختلاف الظروف ولا تغير الأحوال. صحيح أن الفكر لا يصح تجريده من ظروفه، ومن الأحوال التي تكتنفه، ولا يقاس عليه قياساً شمولياً، لكن هذا هو الفكر من حيث هو فكر إذا لم يكن حقيقة. أما إذا كان الفكر حقيقة، فإنه لا يصح أن ينظر فيه إلى الظروف والأحوال مهما تغيرت أو تبدلت. بل يجب أن يؤخذ كما هو بغض النظر عن الظروف والأحوال. ولا سيما أن الحقائق لا تؤخذ بالطريقة العلمية التي هي طريقة ظنية، بل تؤخذ بالطريقة العقلية وبالجانب اليقيني منها. لأنها أي الحقائق تتعلق بالوجود، لا بالكُنه ولا بالصفات. فإن انطباق الفكر على الواقع الذي يدل عليه يجب أن يكون انطباقاً يقينياً، حتى يكون حقيقة. لذلك لا بد من التفكير في الحقائق، ولا بد من القبض على الحقائق بيد من حديد.

صِدْقُ الْمُعَامَلَةِ

وعلى حامل الدعوة أن يكون صادق المعاملة:

– العاطفة القوية الصادقة المخلصة قادرة على التأثير، بعد الانتهاء من جميع الوسائل الممكن أن يكون من ورائها الصلاح، فعلى الإنسان أن يأخذ غير الأب بالنسبة إلى ولده فيراه أقوى على إصلاحه، ويراه يستعمل جميع الوسائل، التي تؤدي إلى نتيجة يرغبها، ويرضى عنها حتى إذا فرغ منها، وتملكه اليأس، تركه وحاول نسيانه. مع العلم أن العاطفة تخف، لكنها سرعان ما تعود بقوة أكثر مما كانت عليه، إذا رجع هذا الولد إلى صوابه واهتدى إلى طريقه... فعلى حملة الدعوة الإسلامية أن يصبروا على عباد الله ومخلوقاته، ويستعملوا جميع الوسائل الممكنة، على ألا تخالف الشرع ولا تتعدى حدود الله، وليعلموا أن هذه المخلوقات عزيزة على الله ولها شأن يذكر إذا رجعت إلى هداها، وأبصرت طريقها، وثابت إلى بارئها، وأدركت حقيقة وجودها، وعليهم ألا يروا شيئاً مستحيلاً، وإذا حاول اليأس أن يملكهم، فعليهم أن يبعده بالصبر والتقوى والمصابرة، {اصْبِرُوا وَصَابِرُوا} [آل عمران: 200].

إذ عندما يكون العمل لله، والقول صادرًا عن أشياء تتعلق بثواب الله أو عقابه، يترك حكم ذلك لله، ولا يجوز لأي عبد أن يصدر أي حكم عليها، لأنها ليست من خصائصه، فإذا حكم لا يكون حكمه مقطوعًا به.

والأمة بالنسبة إلى أي حركة تقف منها موقفين لا ثالث لهما:

1 – موقف اللامبالاة: وهو يميئها.

2 – موقف الاهتمام: كرهًا أو تأييدًا، وهو يحييها.

الصبر

وعلى حامل الدعوة أن يتحلى بالصبر:

1 – على كل مؤمن بحركة أن يتحلى بالصبر.

2 – على كل مؤمن بحركة أن يقوم بالأعمال التالية:

– أن يتصل بالجمهور اتصالاً وثيقاً.

– أن يوضح فكرته ويشرح الطريقة التي توصل إلى تنفيذ الفكرة.

3 – أن يصبر على جميع التقلبات التي تقع عليه من جميع الجهات لأن الله تعالى

يقول: {وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ} [فصلت: 35]

ويقول: {فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا} [المعارج: 5] ويقول على لسان لقمان سلام الله عليه

يوصي ابنه: {يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاصْبِرْ عَلَى مَا

أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ} [لقمان: 17]. فإن طاعة الله بإقامة الصلاة

وشروطها، وحمل الدعوة الإسلامية والصبر على مشاكل الحياة، وما ينجم عنها من

متاعب يُعدّ من عزم الأمور. وأولو العزم الذين ذكرهم الله سبحانه وتعالى هم

الأنبياء الخمسة: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد سلام الله عليهم جميعاً فمن

أراد أن يتشرف بهذا الشرف العظيم فعليه أن يطبق مفهوم هذه الآية الكريمة.

الجهاد

وعلى حامل الدعوة أن يكون دائماً مستعداً للجهاد في سبيل إعلاء كلمة الله:

– الجهاد بذل الوسع بساحة القتال في سبيل الله لإعلاء كلمته مباشرة أو معاونة

بمال أو رأي أو تكثير سواد، أو غير ذلك. وهو خاصٌّ بالقتال وما يتصل به

مباشرة، كخطبة في الجيش لتحميمه عند المعركة، أو كتابة للحث على القتال.

والجهاد فرض على جميع المسلمين بنص القرآن والحديث قال تعالى: {وَقَاتِلُوهُمْ

حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ} [البقرة: 193] وقال: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا

الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ} [التوبة:

123] وقال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم): «الجهاد ماضٍ إلى يوم

القيامة». وفي حديث الحسن سلام الله عليه قال: «غدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها». والجهاد فرض كفاية ابتداء، وفرض عين إن هجم العدو. ومعنى كونه فرض كفاية ابتداء أن نبدأ بقتال العدو وإن لم يبدأنا، فإن لم يقم بالقتال ابتداء أحد في زمن ما أثم جميع المسلمين بتركه، ولا تسقط فريضته عن أهل إيران وباكستان بقيام أهل سوريا والأردن به مثلاً، بل يفرض على الأقرب فالأقرب من العدو إلى أن تقع الكفاية بمن قاموا بالقتال بالفعل، فلو لم تقع الكفاية إلا بكل المسلمين لصار الجهاد فرض عين على كل مسلم. وذلك كإقامة دولة تحكم بما أنزل الله على المسلمين، فإن قيامها فرض عليهم جميعاً فإن أقامها بعضهم سقطت فريضتها، وإن لم يقمها المسلمون، ظلت فريضتها عليهم جميعاً، حتى تحصل الكفاية بإقامتها بالفعل. وكذلك الجهاد إن بقي العدو في الساحة ظل فرضاً على المسلمين حتى يدفع العدو. ومن هنا جاء الخطأ في تعريف الفقهاء لفرض الكفاية بأنه إذا قام به بعضهم سقط عن الباقي، لأن هذا التعريف يقضي بأنه إذا قام أهل عمان بالجهاد ضد بريطانيا بالفعل سقط عن باقي المسلمين، ويقضي بأنه قام أهل فلسطين بالجهاد ضد إسرائيل بالفعل سقط عن باقي المسلمين. لأنه بحسب تعريفهم، قام بعضهم بالفرض، وهو الجهاد، فيسقط عن الباقي. وهذا خطأ بلا خلاف بين المسلمين منذ عهد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى اليوم، ويناقض نص القرآن القطعي في فرضه الجهاد حتى يخضع العدو.

الهِدَف

وعلى حامل الدعوة أن يتصور دائماً الهدف الذي يسعى إليه.

– علينا أن نغسل هذا الثوب الإسلامي الذي وسخته العصبية، ولطخته الأهواء الشخصية، وأسدت عليه الثقافة الأجنبية ستارًا من الظلام. علينا أن نكرس حياتنا لغاية نبيلة، تأخذ بيد البشرية جمعاء. يجب أن نعيش لهدف معين، وهل يوجد حاليًا لدى الأمة الإسلامية هدفٌ سامٌ تسعى لتحقيقه؟
إن الأمة التي تعيش على هامش الحياة يؤول أمرها إلى الخنوع والذل وستصير إلى التمزيق والتشتيت.

وبلوغ الهدف لا يكون إلا إذا سلطنا سبيل الطريقة العملية القائمة على أربعة أمور:

- 1 – تصور الهدف.
- 2 – الطريقة الموصلة إليه.
- 3 – معرفة العوائق التي تقف بيننا وبين الهدف.
- 4 – معرفة ما يبني وما يهدم، حتى نبني ما يجب بناؤه ونهدم ما يجب هدمه.

الغاية والهدف

وأما التفكير في الغاية والهدف، فإنه يكون أولاً: بتحديد ما يريده، أي تحديد ما يهدف إليه. وهذا التحديد ضروري للوصول إلى التفكير المثمر. وتحديد ما يريده ليس بالأمر السهل، فإن الأمم والشعوب المنحطة لا تعرف ما تريد، وقلما تستطيع معرفة ما تريد. والأفراد المنخفضو التفكير، وحتى الكثيرون من مرتفعي التفكير لا يحددون ما يريدون ومنهم من لا يستطيع تحديد ما يريد. أما الشعوب والأمم، فإنها لوجود مظهر القطيع بشكل بارز ومكون للتجمع، فإنه يتحكم فيهم التقليد، ويغلب عليهم عدم تمحيص الأفكار، لذلك تتكون عندهم أفكار مغلوبة، فتوجد لديهم معلومات غير صادقة، ويندفعون من دون تحديد غاية، أو من دون أن يقصدوا تحديد غاية. لهذا يغلب عليهم عدم تحديد الغاية، أما الأفراد، فإنه لعدم وجود القصد لديهم، فإنهم لا يعنون أنفسهم بالغاية والهدف، لذلك يسيرون في تفكيرهم إلى غير غاية، فلا يكون لتفكيرهم ثمرة، ولا يسيرون نحو غاية محددة. مع أن التحديد في التفكير أمر لازم لجعل التفكير مثمراً. ذلك أن التفكير أو العمل إنما يوجد من أجل شيء معين، أي من أجل غاية معينة، ومن أجل ذلك نرى أن كل إنسان يفكر، ولكن ليس كل إنسان قادراً على تحقيق هدفه.

والغاية تختلف باختلاف الناس. فالأمة المنحطة غايتها أن تنهض، والأمة المتقدمة، غايتها أن تحقق جميع أنواع الأشباع. والشعب البدائي، غايته أن يظل محتفظاً بأوضاعه التي هو عليها، والشعب المتقدم غايته أن يحسن حاله وأن يحدث التغيير. والفرد المنخفض التفكير، غايته أن يشبع طاقته الحيوية، والشعب المرتفع

التفكير، غايته أن يحسن نوع الإشباع لديه. وهكذا تختلف الغايات والأهداف باختلاف الناس، ومستواهم في التفكير، إلا إنه مهما تكن الغايات والأهداف، لدى الشعوب والأفراد، فإن الصبر على تحقيق الأهداف، والجد في ملاحقتها، إنما يكون في الغايات القريبة، والأهداف السهلة، فأشباع الجوعات، من حيث هو إشباع، غاية سهلة، حتى لو كانت غير قريبة، لذلك فإن طاقة الصبر عليها تكاد تكون موجودة عند كل إنسان، وإن كانت تتفاوت لدى الناس. فأنت تسعى لتأكل، أو تسعى لإطعام عيالك، أو تسعى لتملك، أو تسعى في طلب الأمان، وما شاكل ذلك، فإن تحقيق هذه الغايات موجودة لدى جمهرة الناس. أما أن تسعى لنتهض، أو لإنهاض شعبك، أو تسعى لرفع منزلتك، أو لرفع منزلة شعبك أو أمتك، فإنها غايات يحتاج تحقيقها إلى الصبر، وإلى ملاحقة جادة، وهذا ليس في مقدور كل إنسان فقد تبدأ الطريق، ولكن قد تُقصر من دون تحقيق الغاية لما ينالك من تعب، ولفقدان الصبر. وقد تبدأ السعي، ولكن تبدأ غير جاد، وتسير به غير جاد، فتظل تسير، ولكن لن تحقق غاية، مع أنه لم ينالك التعب، ولم تفقد الصبر. لكنك غير جاد في السير، وتحقيق الغايات البعيدة يحتاج أول ما يحتاج إلى جدية، ثم إلى الصبر والملاحقة.

والأفراد أقدر على الصبر من الجماعات، أي من الشعوب والأمم. لأن الرؤية عندهم أكثر وضوحًا، وأقوى من عند الجماعات، لأن تَجْمَع الناس يضعف لديهم التفكير، ويضعف لديهم الرؤية، لذلك كانت رؤية الواحد أقوى من رؤية الاثنين، وكلما كبر العدد قلت الرؤية. لذلك لا يصح أن توضع للشعوب غايات بعيدة، فإنهم لا يسيرون لتحقيقها، وإن ساروا، فإنهم لا يسيرون بجدية، ولا يبلغون الغاية. ومن هنا كان لا بد من أن تكون الغاية التي توضع للشعوب غاية قريبة ممكنة التحقيق، ولو أدى إلى وضع غايات قريبة كمرحلة من المراحل، حتى إذا جرى تحقيقها

انطلقوا إلى غاية أخرى وهكذا. لأن الجماعة، أقرب من الفرد لرؤية الممكن وأقل احتمالاً للمصاعب الكبيرة. فالممكن عقلاً لا تستطيع الشعوب، أن تجعله غاية، بل الممكن فعلاً هو الذي يمكن أن تراه وتسعى لتحقيقه. أما الأفراد فإنهم بشكل عام قادرون على رؤية «أن الممكن عقلاً» ممكن فعلاً، وقادرون على الرؤية البعيدة، وهم أكثر صبراً على المشقات وأكثر احتمالاً للمصاعب، وأقدر على السير في المرحلة البعيدة.

فالهدف أو الغاية من التفكير يجب أن تحدد، والهدف أو الغاية من العمل يجب أن تحدد، وأن تكون مرئية للبصر أو غاية للبصيرة وأن تكون ممكنة التحقيق عقلاً وفعلاً، وإلا فقدت كونها غاية. وإذا كان الأفراد لا بد من أن يكون لتفكيرهم وعملهم غاية، فإن الشعوب والأمم، لا بد من أن تكون لديها غاية، أو غايات. إلا إن غاية الشعوب والأمم لا يصح أن تكون بعيدة، بل لا بد من أن تكون قريبة، وكلما كانت أقرب، وأكثر تحقيقاً كانت أحسن وأقرب للإثمار، وأكثر إمكانية للتفكير والعمل. صحيح أن الشعوب والأمم لا تتصور أن تضع لنفسها غايات، ولا أن ترسم بمجموعها أهدافاً. لكن هذه الشعوب والأمم تشيعُ بينها أفكار، وتتخذ آراء، وتعتقد عقائد، كون هذه الأفكار هي أفكارها، وهذه الآراء هي آراءها، وهذه المعتقدات هي معتقداتها. وكذلك تطغى عليها غايات، إما من جراء أفكار وآراء ومعتقدات، وأما من جراء تجارب الحياة، وأما من جراء ما تكون فيه من حرمان أو إشباع. فتتكون لديها غايات: إما للقضاء على الحرمان، وإما لتحسين الإشباع.

وأخيراً مما يجب أن يلفت النظر إليه هو التفريق بين الغاية والمثل الأعلى. فالمثل الأعلى هو غاية الغايات، ولا يشترط فيه إلا السعي لنواله وتحقيقه، فلا يشترط فيه أن يكون ممكن التحقيق فعلاً، ولكن يشترط فيه أن يكون ممكن التحقيق عقلاً.

فالمثل الأعلى هو غير الغاية، وإن كان هو نفسه غاية. إلا إن الفرق بينه وبين الهدف والغاية هو أن الغاية لا بد من معرفتها قبل القيام بالعمل، ودوام معرفتها في أثناء القيام بالعمل، والسعي الحثيث لتحقيقها. والدأب حتى تُحقق فعلاً. أما المثل الأعلى فإنه يلاحظ مجرد ملاحظة في أثناء التفكير وفي أثناء الأعمال، وتكون جميع الأفكار والأعمال من أجل تحقيقه. فمثلاً رضوان الله هو المثل الأعلى للمسلمين، ولكل مسلم. وقد يتَّخذُ بَعْضُهُمْ دخولَ الجنة مثلاً أعلى، وقد يتخذ بعضهم انتقاء دخول النار مثلاً أعلى، لكن هذين الأمرين وما شاكلهما، وإن كان يصح أن تكون غاية الغايات، لكنها لا يطلق عليها المثل الأعلى، فهي غايات لغايات قبلها ولكن توجد غاية بعدها. والمثل الأعلى وإن كان غاية الغايات لكنه لا تكون غاية بعده. وغاية الغايات التي لا غاية بعدها، هي رضوان الله تعالى.

الارتقاء المستمر

وعلى حامل الدعوة أن يسعى للأحسن بتصحيح مفاهيمه:
– الحيوية في الحياة التي تدفع الإنسان دائماً إلى الأمام. ومهما صار الإنسان المفكر مكتفياً من كل شيء، ومهما اعتقد الناس بأنه الشخص المثالي، فإن شعوره الصادق يدفعه للإيمان بأن الكمال لا حد له. والإنسان يتميز بعقله، وسلوكه هو الذي يدل على ارتفاعه أو انخفاضه.

السلوك الإنساني

إنَّ الإنسان إذا سلك طريقاً قويمه معينة، وربط نفسه إلى عجلة العربة السائرة على هذه الطريق وأعلن عن نفسه أنه لا يجيد قيد أنملة عنها، ثم سَوَّلَتْ له نفسه الابتعاد

عن الطريق التي يسير عليها، أو فاجأه مرض أو انتابه ملل أو قصر ولو قليلاً، وجّه له اللوم والانتقاد ممن يعرفه، ولو كان من الذين لا يسرون على الطريق نفسها، أو كان أقل منه سرعة في السير عليها: عندئذ يكون الإنسان إداً مربوطاً بالحبل الذي رَبَطَ نفسه به، ويصعب عليه الإفلات، حتى أمام مؤيديه ومخالفيه. والسلوك الإنساني مربوط بالمفهوم الإنساني، فعندما تجد شخصاً يُغيّر سلوكه، ويُصرّ على هذا التغيير، فكن على يقين من أن مفهومه قد تغير، وصدق الله العظيم حيث يقول: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد: 11].

الجدية في التفكير والعمل

وعلى حامل الدعوة أن يكون جاداً في تفكيره وعمله:

– إن أكثر تفكير الناس خالٍ من الجدية، فهم يقومون بأعمالهم عن طريق العادة وبحكم الاستمرار. والجدية لا بد من أن تقصد قصدًا، والقصد أساس لها، والجدية التي نعني هي الجدية التي تكون في مستوى ما يفكر فيه المرء فإن كانت الجدية دون مستوى التفكير لا تُعدّ جدية.

والجدية في التفكير لا تستلزم قصر المسافة بين الفكر والعمل ولا تقتضي طولها لأن العمل هو نتيجة للفكر، فقد يفكر المرء في السفر إلى أوروبا وقد تطول المسافة بين هذا التفكير وبين السفر إلى أوروبا، وقد يفكر في تناول الطعام ويطول الوقت بين التفكير وتناول الطعام. وقد يفكر في أن ينجح في تجارته أو يرتقى في وظيفته وقد تقصر المسافة بين تفكيره ونجاحه في تجارته أو ترقيته في وظيفته. وقد يفكر في إنهاض أمته وقد تقصر المسافة بين تفكيره ووجود النهضة. فالمسألة ليست بطول المسافة أو قصرها، لأن المسافة بين التفكير والعمل قد تكون قصيرة وقد

تكون طويلة وهذا ليس مهمًا بل المهم هو أن يوجد عملٌ من جراء التفكير، سواء أوجده المفكر نفسه أو أوجده سواه.

فالتفكير يجب أن يترجم إلى إنتاج معين سواء أكان كلامًا: كالشعر والأدب، أو كان أعمالًا كتلك التي يقوم بها العلماء في العلوم التجريبية، أو كان خططًا كتلك التي يقوم بها علماء السياسة وقادة الحروب. أو كان فعلًا ماديًا كالطعام والتعليم والبناء، إلى غير ذلك من الأفعال...

وعليه فالجدية أمرٌ ضروري في التفكير، سواء أنتج أم أخفق في الإنتاج، ومن دون الجدية يكون التفكير عبثًا أو لهوًا أو رتيبًا يسير على وتيرة واحدة، بحكم العادة وبحكم التقليد. والتفكير الرتيب يستمرى الحياة التي عليها المفكر والحياة التي عليها الناس، ويبعد من الأذهان فكرة التغير والتفكير في التغير.

وعلى حامل الدعوة أن يكون دائم التفكير في التغير لكل ما يخالف عقيدته:

التغيير

سبق أن ذكرنا أن واقع المسلمين في أواخر القرن العشرين أصبح واقعا سيئًا جدًّا، إذ وصلوا إلى الحضيض في الهبوط الروحي، والانحطاط الفكري والتخلف المادي، لأنهم ضلُّوا وضلُّوا سياسيًا إلى حدِّ القطيعة والافتتال في ما بينهم، ننبه أن هذا الواقع الأليم يفرض ويؤكد ضرورة تغييره لاستعادة دورهم الفاعل على الصعيد العالمي والإنساني، ولكن عن طريق التغيير الإسلامي المنشود الذي هو وحده الكفيل باستعادة ذلك الدور.. بل ننبه إلى أن القيام بمهمة التغيير يُعدّ تكليفًا شرعيًّا لا يجوز القعود عنه ولا التهاون فيه حتى لا نكون ماثومين عند الله سبحانه وتعالى..

وعندما نقول بضرورة التغيير الإسلامي فذلك لأن المنهج الإسلامي هو بطبيعته منهج تغييري يتناول الإنسان والحياة والكون بنظرة شاملة متكاملة، لا مجال فيها للترقيع أو الاقتباس عن غيرها، إذ إن الإسلام كلُّ متكامل لا يحتاج إلى غيره في شيء سواء في المفاهيم والتعاليم والأحكام والأصول، أو في الفكرة والطريقة والمنهج والأساليب التي تكفل جميعها عملية التغيير. فالإسلام عقيدة كاملة متكاملة، وتطبيقها يجب أن يكون كاملاً متكاملًا، بحيث تؤخذ كلاً بلا أدنى تجزئة، إذ لا يمكن تطبيق أحكامها أو منهجها مثلاً في بعض المجالات من دون مجالات أخرى، فإمّا أن تكون القاعدة، ويكون المنهج، ويكون الكلُّ إسلامياً صرفاً، وإمّا أن يكون غير الإسلام ولا هوادة في ذلك.. ومن المعلوم أنه ما وصل المسلمون إلى واقعهم المأساوي اليوم إلا عندما أرادوا أنصاف الحلول أو الاستعارة من المنهاج الأرضية لتطبيقها في مجتمعاتهم الإسلامية، فضاغوا وتاهوا عن الحقيقة، وقعدوا عن السبيل السويّ حتى ابتعدوا عن منهجهم الأصيل، أي المنهج الرباني الذي لا يستوي معه منهج آخر، ما دامت جميع المناهج الأخرى هي من صنْع الإنسان. وكم تظُلُّ هذه المناهج مقصرةً وناقصةً وبعيدةً من بلوغ منهج الله تعالى الذي يبقى وحدَه الحق والصواب مهما كذب الناس على أنفسهم حين يضعون مناهج لهم تناهض مناهج السماء. فالمنهج الربانيُّ هو وحدَه الذي يحقق العدل والقسط بين الناس ويحقق حاكمية الله تعالى في الأرض. فهل يريد الناس حاكمية أخرى غير حاكمية الله تبارك وتعالى؟!... نعم، لقد أرادوا ذلك وابتدعوا نظامًا وتشريعات وضعية أقلُّ ما يقال فيها إنها لم تُراعِ قوانين الله سبحانه، ولم تتناسق مع قواعد حاكميته فسيطروا فيها على المجتمعات البشرية، وكانت النتائج التي لم تخفَ على كل ذي بصيرة: تخبُّطًا في الفوضى والمشاكل، وضياعًا وتياهاً، وسيطرةً للمادية والإلحاد، وتتكراً لقواعد

العدل والإنصاف، وهدراً لحقوق الإنسان وقيمه. وتجاهلاً لكل المعاني التي تشرّف الإنسان وتقوده نحو الكمال والسعادة.. من هنا كان على المسلمين، وهم يحملون شريعة الله الكاملة، ويعتقدون مبدأ الحق، أن يدركوا قبل غيرهم، بعدهم هم أنفسهم أولاً من إحقاق حاكمية الله تعالى في الأرض، وأن يلاحظوا بعد ذلك تنكّر غيرهم لهذه الحاكميّة.. وبهذا الإدراك يبرز العبء الثقيل الذي ينبغي أن يكون على عواتقهم بضرورة المبادرة إلى التغيير واستئناف الحياة الإسلامية امتثالاً لقوله تعالى: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} [آل عمران: 19]. وقوله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء: 65]. وقوله تعالى: {وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} [الشورى: 10].

إذا فالتغيير يجب أن يقوم على المنهج الإسلامي والقاعدة الإسلامية.. والتغيير الإسلامي ليس مجرد تغيير جانب من جوانب الحياة الإنسانية: الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو العقائدية.. بل هو بحكم طبيعته منهج كامل وشامل، يتناول جوانب الحياة الإنسانية كلّها، وجوانب الكون كلّها، وجوانب الوجود كلّها، فلا يترك صغيرة ولا كبيرة إلاّ ويكون مَعْنِيًا بشأنها، لأنّ المصدر الذي يستقي منه المنهج هو مصدرٌ كاملٌ شاملٌ لم يترك شاردةً ولا واردةً إلاّ أحصاها، وكان لها حكمها فيه..

والتغيير المنشود سواء كان تغييراً لنفوس الأفراد أو حالهم، أو تغييراً للمجتمعات، أو تغييراً لأوضاع الشعوب فإنه يجب أن ينطلق دائماً من الأساس الذي تقوم عليه حياة الإنسان، وأن يبدأ بالمجتمعات التي لا قواعد ولا أسس تقوم عليها حياتها، أو التي تقوم على أساسٍ خاطئ، وأن يتناول الأوضاع غير المستقيمة وغير المستقرّة،

وينظر أولاً إلى هذا الأساس، فإن كان عقيدة عقلية تتجاوب مع فطرة الإنسان، فإنه حينئذ لا يحتاج إلى تغيير، بل ولا يطرأ تغييرها على قلب بشري ولا يخطر في ذهن إنسان، ذلك أن التغيير إنما يُفترض حيث لا تكون الأشياء صحيحة، وحيث لا تكون الأمور مستقيمة، أو في كل مرة يكون الخطأ ماثلاً للعقل، أو بارزاً لمشاعر طاقة الإنسان الحيوية.. أما إذا كان العقل موقناً يقيناً جازماً بصحة الشيء، واستقامة الأمر، وكانت الطاقة الحيوية مشبعة ومرتاحة.. فإن فكرة التغيير تنعدم كلياً، ولا يعود يتأتى التفكير بالتغيير ما دام أساس الحياة عقيدة تتجاوب مع فطرة الإنسان.

من هنا فإن المسلمين وقد نعموا بالعقيدة العقلية التي تتجاوب مع فطرة الإنسان السليمة. كان غريباً منهم أن يقعوا فيما وقع به غيرهم ممن ليس عندهم هذه العقيدة الحقّة، فكان لزاماً عليهم أن يُحدثوا التغيير أولاً عن نفوسهم حتى تبقى أفكارهم ومشاعرهم متوافقة مع عقيدتهم، ثم كان عليهم أن يُحدثوا التغيير عند الناس الذين لا عقائد لهم، أو الذين لهم عقائد فاسدة لا تستقيم مع أحكام العقل، ولا تتجاوب مع فطرة الإنسان.. وإحداث التغيير عند الناس يستدعي حمل الدعوة الإسلامية إليهم حتى تصبح لديهم العقيدة العقلية التي تتجاوب مع فطرة الإنسان وبذلك تتحقق حاكمية الله تعالى على الأرض، وتتعلم البشرية بالعدالة التي يؤمنها لها الإسلام..

فالتغيير يجب أن يبدأ بالأساس، أي العقيدة التي يعتقدها الناس، أو بالعودة إلى هذه العقيدة عند من يؤمنون بها ولكن لا يعملون بحسبها. فإذا جرى تغيير هذا الأساس وحلّ محله الأساس المقطوع بصحته وصدقه، فعندئذ يتحوّل التفكير إلى تغيير المجتمعات والأوضاع، أي تغيير للمقاييس والمفاهيم والقناعات، لأنه إذا وجد الأساس الصحيح الصادق فإنه يكون هو المقياس الأساسي لجميع المقاييس،

والمفهوم الأساسي لجميع المفاهيم، والقناعة الأساسية لجميع القناعات، وبه تتغير القيم كلها: قيم الأشياء، وقيم الأفكار؛ وبالتالي تتغير مقومات الحياة. فالتفكير بالتغيير لا بد من أن يكون عند الإنسان، أو لا بد من أن يوجد عند الإنسان. وكل من يملك عقيدة عقلية متجاوبة مع فطرة الإنسان يوجد لديه التفكير في التغيير إما بالقوة، أي بأن يكون كامناً فيه، وإما بالفعل كأن يباشر التفكير في التغيير أثناء خوضه معترك الحياة...

والتفكير في التغيير لا يعني أنه موجود فقط عند الذين يشعرون بضرورة تغيير أحوالهم أو أفكارهم، بل هو موجود ما دام في الكون حالة تقتضي التغيير، لذلك فإن التفكير في التغيير لا يقتصر على تغيير المرء لحاله، ولا تغييره لذهنية شعبه وأمته، بل يتعدى ذلك كله لتغيير الغير، لتغيير الناس الآخرين، لأوضاع مجتمعه والمجتمعات الأخرى الأجنبية. وأما السبب في ذلك فهو أن الإنسان فيه خاصية الإنسانية، ولا يمكن لفرد من البشر أن يسمّى إنساناً ما لم تكن لديه هذه الخاصية التي تقتضي بالنظر للإنسان أينما كان، سواء في بلده أم في غير بلده، وفي دولته أم في دولة غيرها، وفي أمته أو في أمة أخرى، فالإنسان يحاول إحداث التغيير في كل مكان وفي كل شيء يحتاج إلى التغيير، حتى تتناسق أمور الحياة، وتتناغم مسيرتها، فلا يعود التنافر أو التناذب قائماً بين الأفراد والمجتمعات والدول، وليحلّ التعاون والتضامن والتكافل التي ترتبط بها جميع الجهود، وتتلاقى عليها جميع الإرادات من خلال عمليات التغيير...

والتفكير في التغيير ينبع من قرارة النفس، وتدفع إليه وقائع الحياة، بل يوجد مجرد الشعور بالحياة الكريمة التي تقرّبنا من العدل والإنصاف، ومن الحق والخير عندما نفهم معنى الحياة.. وهو وإن كانت تقاومه القوى التي تشعر بأنه خطرٌ عليها، فإنه

موجود حتى لدى هذه القوى. وإن الخطط والبرامج والتعاليم التي تضعها هذه القوى، بل والأفكار والشعارات التي تطرحها، هي مظاهر للتفكير في التغيير، لأن وجود الحاجة إلى التغيير حتمية عند الإنسان، وإن كان جعلُ الناس يفكرون في التغيير يأتي إما بطريقة الإقناع أو بالقوة التي تحققه وتوجده...

حتى إذا حصل نوعٌ من التغيير بالفعل، أو إدراكٌ لقيمة التغيير، أصبح التفكير في التغيير سهلاً ميسوراً، لأنه يعيد إلى الناس شعورهم بضرورة التغيير، وبالتالي يوجد لديهم التفكير فيه. لذلك كان لزاماً على كل مسلم أن يكون لديه التفكير في التغيير طلباً للأحسن والأصوب ممّا يعالج كبتة المسلمين التي يعانونها في أيامنا هذه وينهض بهم.

والمسلمون من أشد الناس حاجة في الوقت الحاضر إلى التغيير، حتى يتمكنوا من تغيير الأساس الذي يعيش عليه الإنسان كونهم وحدهم يملكون وجهة النظر الصحيحة عن الحياة المتقفة مع فطرة الإنسان. ولكن عليهم أن يتنبهوا إلى واقعهم الحالي الذي تتعدد فيه الانقسامات الفكرية التي تتلخص في ثلاثة أقسام رئيسية:

- 1 - قسم مرتد عن الإسلام ويُحسب على المسلمين، وهو عامل هدم في صفوفهم.
- 2 - وقسم مسلم: لكنه موزعٌ بين يائسٍ وشاكٍ، وتائهٍ ومهادنٍ للكفر، أو محاولٍ للتوفيق بين الأفكار الإسلامية والأفكار الغربية البعيدة من الإسلام.
- 3 - وقسم راغب في العمل الإسلامي.. وعليه وحده تقع مهمة التغيير الإسلامي على أساس العقيدة العقلية التي تتجاوز مع فطرة الإنسان السليمة التي فطره الله تعالى عليها.

أما الركائز التي يقوم عليها التغيير الإسلامي، بصفته تغييراً انقلابياً شاملاً فهي التالية:

1 – معرفة الهدف أو الغاية التي يسعى إليها كلُّ مسلم، والتي هي إعلاء كلمة الله تعالى وجعلها هي العليا. وترمي هذه الغاية إلى إقامة أمر الله تعالى وتنفيذ حاكميته والامتثال لأوامره ونواهيه. فإذا كان التغيير لا يضمن تحقيق هذه الغاية، فلا حاجة لنا به في الأصل.. ذلك أن التغيير الإسلامي ليس غاية بنفسه، بل هو وسيلة لتحقيق الغاية التي من أجلها أراد الله تعالى الإسلام دينًا للناس كافة، فإذا لم يعمل المسلمون من أجل هذه الغاية، فإنهم قد يتسبّبون بإساءة بالغة إلى الإسلام نفسه، كما تسبّبوا بالإساءة إلى أنفسهم ولا يزالون..

2 – تغيير طريقة التفكير حتى يتغير ما بالأنفس، إذ {لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد: 11].

3 – معرفة الواقع والعمل على تغييره ما دام هذا الواقع يستدعي التغيير، وعندما نقول الواقع فإنما نعني واقع المسلمين أولًا، ثم واقع الآخرين من خلال النظرة الشاملة إلى تغيير الأساس الذي تقوم عليه العقيدة العقلية المتجاوبة مع فطرة الإنسان.

4 – اعتماد الخطط والوسائل والأساليب السليمة، وضمان مشروعيتها وموافقتها للمفاهيم الإسلامية كما تتحقق صيانة التغيير الإسلامي من كل انتكاس أو ارتكاس..

5 – بناء المجتمع الإسلامي، وإقامة الدولة الإسلامية، وفقًا لكتاب الله وسنة رسوله..

وانطلاقًا من هذه الركائز وجب أن يكون التغيير الإسلامي إنسانيًا في خصائصه، أخلاقيًا في طبيعته عقائديًا في غايته ووسائله وأساليبه، وبذلك فهو يمتاز من غيره في المنهج والأسلوب، ويختلف عن مفهوم التغيير لدى الاتجاهات العقائدية الأخرى

التي لا تراعي مزايا التغيير إن في الخصائص أو في الطبيعة أو في أوقات التنفيذ.. فالشيوعية مثلاً تستبجح في مفهومها التغييرى كلّ الوسائل والأساليب من أجل تحقيق المجتمع الماركسي، ولا يهملها أن تكون الأساليب التي تتبعها منحرفة، أو الوسائل التي تستخدمها بعيدة من الأخلاق.. يقول لينين: «يجب على المناضل الشيوعي أن يتمرّس بمختلف ضروب الخداع والغش والتضليل.. فالكفاح من أجل الشيوعية يبارك تحقيق الشيوعية.. يجب أن يكون مفهومًا أن الشيوعية غاية نبيلة، وإن تحقيق الغاية النبيلة يتطلب في كثير من الأحيان استخدام وسيلة غير نبيلة. ولهذا فإن الشيوعية تبارك مختلف الوسائل المناهضة للأخلاق ما دامت هذه الوسائل تساعد على تحقيق أهدافنا الشيوعية».. تأمّل.. واحكم..

أما في الغرب فإن الدعوات لاستعمال الوسائل والأساليب غير المشروعة في التغيير كانت ولا تزال قائمة.. فأبطال الثورة الفرنسية التي كانت انتفاضة في وجه الظلم الاقتصادي والاستبداد السياسي اتبعوا وسائل وأساليب مخالفة كلّ المخالفة للشعارات التي رفعوها.. لذلك فإن بعضهم لم يتأخر في اللجوء إلى تصفية بعضهم الآخر عن طريق الإعدام مثلاً، ناهيك عن المذابح التي رافقتها والمظالم التي وقعت إبّانها.. يقول (مارا): «ما هذا الظلم.. من الذي لا يستطيع أن يشهد بأنني أريد قطع الرؤوس حباً بخلاص الكثيرين؟». ويحرض (لوثر) لإخماد الثورة الفرنسية فيقول: «من يستطع فليقتل، فليذبح سرّاً أو علانية. إذن فاقتلوا واذبحوا واخنقوا ما طاب لكم من هؤلاء الفلاحين الثائرين»!..

وأما عن المفهوم الصهيوني للتغيير فحدّث ولا حرج.. فكلّ الفظائع والمفاسد مباحة بل واجبة من أجل قيام مملكة يهوذا كما تؤكد عليه البروتوكولات الصهيونية. ففي البروتوكول الأول «إن السياسة لا تتفق مع الأخلاق في شيء، والحاكم المقيد

بالأخلاق ليس سياسيًّا بارع».. «إن الغاية تبرر الوسيلة. وعلينا ونحن نضع
خططنا ألا نلتفت إلى ما هو خير وأخلاقي بقدر ما نلتفت إلى ما هو ضروري
ومفيد». وفي البروتوكول الثالث: «ينبغي أن نحكم الطوائف باستغلال مشاعر الحقد
والبغضاء التي يوجبها الضيق والفقر. وهذه المشاعر هي وسيلتنا التي تكتسح بها
بعيدًا من يصدوننا عن سبيلنا».

وإسرائيل الصهيونية، دولة العدوان والظلم، ما قامت إلا على أساس البروتوكولات
الصهيونية؟ وها هي تنفذ البروتوكولات بحذافيرها، ولنا من الأمثلة على السياسة
اللاأخلاقية واللاإنسانية التي تتبعها مشاهد حية تظهر للعيان كل شهر وحتى كل
يوم منذ احتلالها للأراضي اللبنانية، عدا ما تمارسه ضد البلدان العربية ولا سيما
البلاد الواقعة تحت احتلالها المباشر.. فهي لم تتورع قط عن ارتكاب المجازر
البشرية الفظيعة بقتل الشيوخ والنساء والأطفال، أو قذف المدارس بقنابل النابالم
المحرقة (وهي من الأسلحة المحرمة دوليًا) فضلًا عن استلابها للحقوق والأرزاق،
وتهديمها للمساكن وقصفها للمنشآت الحيوية وما إلى ذلك.. ولعلَّ موقفها من
منظمة الأمم المتحدة، وضربها عرض الحائط بالقرارات التي تصدر عن هذه الهيئة
الدولية خير ما يجب أن يستدل به الرأي العام العالمي على سياستها العدوانية
البعيدة كل البعد من القيم الرفيعة والمثل العليا والمعاني الإنسانية.

من هذه الأمثلة يظهر بوضوح كم يكون الاختلاف بين مفهوم التغيير الإسلامي
والمفاهيم الأخرى للتغيير.. ولأن هذا التباين قائم فلا بد من تحديد مفهوم التغيير
الإسلامي تحديدًا دقيقًا يبعد منه ما علق به، أو ما أُدخل عليه من تصورات
مغلوطة.

يعطي الأستاذ فتحي يَكُن تحديدًا للتغيير الإسلامي بقوله: «يكون التغيير الإسلامي بنقض أسس المجتمع الجاهلي التشريعية والفكرية وإحلال أفكار الإسلام وأحكامه وتشريعاته محلّها».

ثم يضيف قائلاً:

«لذا فإن التغيير الإسلامي يعني تحقيق تعبيد الناس لله في شؤونهم الخاصة والعامّة.. يعني أن يكون ولاء المجتمع حاكمًا وشعبًا لله ربّ العالمين. وهو تغيير جذري كلي للكيانات الجاهلية وليس ترقياً لها أو إصلاحاً لجانب من جوانبها. وبهذا التحديد يكون التغيير الإسلامي فريضة شرعية أولاً، ثم هو ضرورة بشرية ثانياً».

أما أنه فريضة شرعية فالأجل إقامة المجتمع الإسلامي، لأنّ هنالك واجبات وأحكاماً شرعية لا يمكن تنفيذها من دون دولة إسلامية. ومنطوق القاعدة الشرعية هو (أن ما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب).

وأما أنه ضرورة بشرية، فلكثير من الأسباب والمبررات يجمّلها الأستاذ (يكن) على الشكل التالي:

- إنقاذ البشرية من البؤس والضياع اللذين خلفتهما الحضارة الغربية.
- إفلاس الحضارة الغربية نفسها يجعل التغيير الإسلامي ضرورة بشرية ملحة.
- انهيار الكيانات العقائدية في العالم، وآخرها الصين، يؤكد الحاجة إلى التغيير الإسلامي والحل الإسلامي..
- إن نظرة فاحصة إلى الأوضاع التي تعيشها أقطار العالم الإسلامي تؤكد الحاجة إلى التغيير الإسلامي.

فهناك أقطار تدعي الإسلام في حين هي تشوّه حقيقته بممارساتها النائية عن الإسلام!!

وهناك أقطار أخرى من العالم الإسلامي تشكو من تسلط أحزاب يسارية أو يمينية عليها تحكم شعوبها بالحديد والنار وتحارب الإسلام حرباً سافرة لا هوادة فيها.. وهناك أقطار في العالم الإسلامي باعت نفسها للشرق أو الغرب، ولهذا المعسكر أو ذاك، ووضعت شعوبها ومقدرات بلادها في خدمة الاستعمار..
ويضيف الأستاذ يكن:

«إن الواقع المرير الذي عليه الأمة والذي عليه العالم يجعل التغيير الإسلامي واجباً – بالضرورة – لاستنقاذ العالم الإسلامي أولاً من الحال التي عليها، ليحتل مكانته الرائدة في هداية العالمين، وبالتالي لإنقاذ البشرية من الضياع والتهيه الذي آلت إليه {وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: 143].

«ويعتقد فريق من الناس أن التغيير الإسلامي لا فائدة منه إلا في الآخرة بنيل ثواب الله والنجاة من عقابه. وهذا الجانب له أهميته، لكن للتغير الإسلامي مكاسب في الدنيا قبل الآخرة».

ثم يتابع تعداد الأسباب والمبررات بما يلي:

– تحقيق إيمان المسلمين ووجودهم وعقيدتهم وأخلاقهم.
– تحقيق وحدة المسلمين عن طريق وحدتهم يمكّنهم من حلّ مشكلاتهم السياسية والعسكرية..

– تحقيق الكفاية والعدل في حياتهم الاقتصادية..

– تحقيق الاستقرار والسلام في حياتهم اليومية المعيشية..

- تحقيق قيام الفرد الصالح والأسرة الصالحة والمجتمع الصالح والدولة الصالحة...
- تحقيق حمل الإسلام إلى العالم كرسالة هادية..
- تحقيق ترجمة الإسلام وتشريعاته إلى ممارسة فعلية ممّا يؤكد واقعيتها..
- إقامة القوة الثالثة بين المعسكرين المتصارعين ممّا يحقق التوازن في العالم، ويوقف تصارع القوى الشرقية والغربية واعتداءاتها المستمرة على أمن الشعوب المستضعفة وحقوقها في الحياة الحرة الكريمة.
- تحقيق زيادة الفكر الإسلامي وقوامه المنهج الإسلامي بعد إفلاس الحضارة الغربية وانهايار العقائديات في العالم..«...»
- ولأنّ التغيير الإسلامي فريضة شرعية، وضرورة بشرية، فهو سيطرَح الإسلام عقيدة لا تدانيها عقيدة أخرى في الأرض.. وسيطرَح الإسلام نظامًا ومنهاجًا لا يماثلهما أي نظام أو منهج في الكون.. وسيطرَح الإسلام قوة جديدة فاعلة يمكنها أن تعدّل موازين القوى في العالم، وقد تمنع الانفجار المرتقب في إبادة غالبية البشرية بوساطة الحرب النووية..
- من أجل ذلك نجد أن أهم القوى في العالم هي التي تحارب الإسلام اليوم، فتقف اليهودية العالمية والصليبية العالمية، والشيعوية العالمية ضده وضد شعوبه، محاولة طمس تعاليمه الصحيحة وتشويهها وضرب هذه الشعوب بأساليب خادعة، زائفة ولا سيما من داخلها عن طريق الحركات الفكرية المشبوهة، والأحزاب السياسية العميلة، حتى بات الطريق إلى التغيير الإسلامي خطيرًا وصعبًا للغاية، لكنه على الرغم من ذلك يبقى وحده طريق الحق، وَالْحَقُّ {أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ} [يونس: 35] تصديقًا لقوله تعالى {وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ} [الأنعام: 153] وقوله تعالى: {فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ}؟ [يونس: 32].

وبما أن التغيير الإسلامي صعب إلى هذا الحد، ومعوّقاته كثيرة وقويّة وخطيرة في آن، فلا بد من أن يأتي الإعداد له متكافئاً مع ضخامة العبء وجسامة المسؤولية، وخطورة المهمة التي سنُلقى على عاتق الدعاة المؤهّلين للتغيير.. ذلك أن المسلم الداعية يجب أن يكون متكامل الشخصية، وأن يكون لديه الاستعداد الذهني والنفسي للتقيّد والالتزام أولاً، ثم روح العمل والاندفاع بحيث تتوافر فيه صفة العطاء والبناء ثانياً، وأخيراً أن يكون صاحب مبادرة ذاتية.. ولا يمكن لمسلم أن تجتمع فيه هذه الصفات إلاّ وتجعل منه طليعيّاً في مجتمعه، نشيطاً، عاملاً، متفاعلاً وليس كسولاً، خاملاً، غير مبالي ولا مهتمّ بقضاياه وقضايا مجتمعه وأمته.. فحاجة الإسلام اليوم ملحة إلى من يحملون الإسلام، وليس إلى من يحملهم الإسلام..

فالتغيير الإسلامي مهمة رئيسية مُلقاة على عاتق كلّ مسلم تتوافر فيه تلك الصفات، لأن الركود والاستسلام إلى المشاق والصعاب من أخطر الآفات التي تجعل الشعوب تنقرض وتندثر مع الأيام والأحداث، لذلك كان مجرد التفكير في التغيير مما لا يستسيغه الخاملون ولا يقبله الكسالى، لأن هؤلاء يرون في التغيير ضرراً عليهم ونقلاً لهم من حالٍ إلى حال، وكذلك فإنه لا يرغب به المنحطون الذين لا يريدون أن يغيّروا العجلة التي تجرهم، وبالتالي سوف يحاربه المحافظون الحاذقون الذين يتحكّمون برقاب العباد وأرزاقهم. فالاهتمام إذاً يجب أن ينصبّ على تكوين شخصية المسلم الذي يُعدّ للتغيير، وتلافي المعوّقات التي تشوّه شخصيته؛ أو بطريقة أخرى بناء الشخصية الإسلامية القادرة على العمل الإسلامي الصحيح وإبعاد كل ما يعوّق هذه الشخصية والقضاء عليها.

ولعل أبرز العوامل التي تشوّه شخصية المسلم تكمن في غلبة المثالية السلبية على العمل والحركة بحيث نرى كثيراً من المسلمين يتعلقون بالنظريات المثالية ويطرحونها

ويؤكدون عليها من دون السعي إلى تحقيقها.. وهذا التعلق بالمثاليات غير القابلة للتطبيق أو التي يعجز أصحابها عن تحويلها إلى واقع يعيشونه، أو إلى واقع يعملون على تحقيقه، يجعلهم عديمي الفائدة وليس لهم أي فاعلية في ميادين الإنتاج، لا بل ويعطلون بطروحاتهم تلك الطاقة التي يفترض أن تتفاعل مع الشخصية لتتفجر إنتاجًا وعطاءً. فالانقياد إلى نمطٍ معيّنٍ من التفكير يقعد صاحبه عن العمل هو هروب من أداء الواجب مهما كان التفكير ساميًا ونبيلًا، وفي السيرة النبويّة الشريفة أمثلة وشواهد لا تُعدُّ ولا تحصى على أفضليّة العمل الحقّ على التواكل في الواجبات، والاضطلاع بالمهمات والقيام على تدبير الشؤون، سواء ما تعلّق منها بالشأن الخاص أو بالشأن العام.. فالمسلم، من منطلق إيمانه، يجب أن يعرف قيمة العمل وأن يمارس هذا العمل على وجهه الصحيح والأكمل، وإلاّ فإنّ إيمانه يكون مشكوكًا فيه بدليل أن كل آيةٍ من كتاب الله تعالى أشارت إلى الإيمان أعقبها بالإشارة إلى العمل، وخير دليل على ذلك قوله تعالى: {لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ} [النساء: 114].. و الصدقة هنا هي كلُّ عمل خير يأتيه المسلم، فلا مجال بعده للاكتفاء باعتناق نظريات مثالية أو أفكار عقائدية، والاكتماء بها من دون الالتزام العملي في مختلف ميادين الإنتاج النافعة.

إن من تغلب عليهم المثالية لا يبعدون عن العمل فحسب بل يبتعدون عن الواقع. وهذه نتيجة حتمية لعدم الممارسة الفعلية أو لعدم معايشة الواقع، ممّا يؤدي إلى عزلهم عن واقع الحياة وفشلهم في تغيير هذا الواقع.. وقد يحتجّ هؤلاء بأن لا طاقة لهم على التغيير لأنّ أحدًا لا يأخذ أفكارهم أو لا يستمع إلى أقوالهم، بل يتذرّعون بأن مشيئة الله تعالى لا تريد لهم أن يكونوا من دعاة التغيير والعاملين عليه، من دون أن يدركوا بأنهم لم يأخذوا بأسباب التغيير، ولم يوطّدوا النية والعزم عليه حتى

يوقِّعهم الله تعالى إلى تحقيقه، بل لم يحاولوا الاهتداء إلى القوانين والقواعد التي شرعها الله تعالى للتغيير حتى يهَيِّئ الله تعالى لهم السُّبُل التي تدفعهم إلى الالتزام بالتغيير..

إن ربط الأسباب بالمسببات، والأخذ بالأسباب كلها وبخاصة في مهمة صعبة كمهمة التغيير الإسلامي، قاعدةٌ أصليَّةٌ في دين الله لا يجوز إغفالها أو إهمالها أو التهاون فيها.. كما يشير إلى ذلك كثيرٌ من الآيات القرآنية، ومنها قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الأنفال: 53].

1 – غلبة التطرف على الاعتدال.

إن الدين الإسلامي دين كامل، أتمَّه الله تعالى يوم أنزل على رسوله الكريم الآية المباركة: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا} [المائدة: 3].. وبذلك فإنه لا يمكن لأيِّ قوة في الأرض أن تنتقص من هذا الدين شيئاً، لكنَّ النقص الذي نلاحظه ونشده هو في عمل المسلمين، وأحد مظاهر هذا النقص الغلوُّ عند بعض المسلمين، وتطرُّفهم في التزامهم الشخصي للإسلام حتى نسب إليه أعداؤه التحجُّر وعدم مسايرة الأوضاع والظروف المستجدة، مع أنه دين العقل والمعرفة والشعور، والتفاعل مع كل شيء، بحيث لا تنتصب مشكلة إنسانية إلاَّ ونجد لها حلاً في الإسلام.. فالالتزام الشخصي من المسلم الذي يرافقه تطرفٌ وتنطعٌ يخالف الإسلام بدليل قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) «أَلَا هَلَاكَ الْمُتَنَطِّعُونَ» وقوله في الدعوة إلى الاعتدال في الدين: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِينٌ فَأَوْغَلُوا فِيهِ بَرْفَقٌ»¹.

¹ الحديث الشريف الحديث «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق، ولا تُكْرِهُوا عبادة الله إلى عباد الله حتى لا يكون أحدكم كالراكب المنبِت لا سفراً قطع ولا ظهراً أبقى» الرسول الحكيم يكون قد أراد بهذا المثل أن يبين أن الإسلام دين قدير متين بذاته وفقاً لما أنزله الله تعالى، فلا تؤثر في متانته زيادة في عبادة أو نقصان. بل في جوهر هذا الدين أن تكون العبادة معتدلة، كما حددها القرآن الكريم والسنة النبوية. فالنقصان من ذلك معصية لأنه يؤدي إلى ترك العبادة، والزيادة مستحبة على ألا تضني صاحبها أو تنفر الآخرين. فإن بالغ المسلم في عباداته إلى حدِّ القهر النفسي، والتعب

وقد تبرز ظاهرة التطرف هذه أيضًا في حمل الدعوة، فيرى بعض الدعاة فرض آرائهم بطرق قاسية أو ملتوية، بدل اتباع سُبُل اللبونة والإقناع، فتكون النتيجة عكس ما يتوخَّى، ويحصل النفور ممن نوجه إليهم الدعوة، فيبتعدون عن الإسلام بدلًا من الإقبال عليه مع أن المؤمن كَيِّسٌ فَطِنٌ، هين لين، يألف ويؤلف..

ولعلَّ مثل هؤلاء الدعاة لا يفقهون المفاهيم الإسلامية فهمًا جيدًا فيأتي تصرفهم على تلك الشاكلة بدليل أن الله تعالى عندما أمرَ رسوله الكريم بحمل الدعوة بيّن له اعتماد سبيل اللبونة والحكمة بقوله تعالى له: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: 125] وقوله تعالى: {وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ} [آل عمران: 159]، وقوله تعالى: في مخاطبة الناس: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ} [التوبة: 128] وقد تبرز هذه الظاهرة أيضًا إلى إزالة المنكر كليًا أو جزئيًا قبل إعداده العدة الكافية لذلك، فنرى مثلًا بعض المسلمين يستعملون أساليب القوة لإزالة ذلك المنكر قبل أن يهيئوا الظروف التي تقنع الناس بشرِّ هذا المنكر، فيُقدمون على إزالته عنوةً مما يتسبَّب في توريطهم بمشاكل أقلَّ ما فيها تحدي الآخريين لهم بوسائل وأساليب تؤدي إلى إثبات المنكر بدلًا من القضاء عليه. فهذه الظواهر من متطرف يكون ضررها كبيرًا على الإسلام والمسلمين على حد سواء، ولسنا نغالي إن قلنا بأنها أهم العوامل التي أدَّت إلى إضعاف الشخصية الإسلامية وعدم تمكُّنها من حمل الدعوة بالطريق الصحيح.

2 — غلبة الشخصية على العقائدية:

الجسدي. حتى يصل به حدُّ المبالغة إلى أن يكره عبادة الله إلى العباد، فإنَّ مثله يصبح كمثَل المسافر الذي أعطب ظهر راحلته فتوقفت به عن السير، وبالتالي انقطع سفره، بحيث لم يستطع أن يصل بعدها إلى مقصده، أو كأنما ألحَّ في السفر ولجَّ فيه حتى أنهكه التعب فقعده عاجزاً عن متابعة طريقه...

وهذا يعني التعلق بالأشخاص والمبالغة في التبعية لهم أكثر من فهم العقيدة فهماً صحيحاً والتمسك بأواصرها المتينة.. فقد يبرز عالمٌ أو فقيهٌ في بعض النواحي فينجذب جمع من المسلمين إليه تستهويهم آراؤه وأفكاره، حتى إذا ظهر غيره وكانت له هو الآخر توجهاته ونظراته انشُدَّ إليه جمعٌ آخر، فيكثر بذلك أصحاب المذاهب والنزعات وتشتدَّ التفرقة بين الصفوف حتى تصل إلى حدِّ التعصُّب عند كل فريق أو جمع، وحتى تكون لهذه التعددية آثارها السلبية السيئة التي تؤدي إلى ضياع العمل الإسلامي، إذ إن ما يصيب بعض الأتباع الذين يتمثلون ببعض الأشخاص من المساوئ والانحراف الضارِّ بهم وبغيرهم، فإنما يكون نتيجة لانحراف هؤلاء الأشخاص أنفسهم عن الخط السويِّ، وانحراف الذين يقتدون بهم من بعدهم. وهذا ما يضرب العمل الإسلامي في توجهاته السليمة ويُبقي المسلمين ضائعين في متاهات من التشرذم والتفرقة التي تقضي على عزتهم ومنعتهم وتُبعد وحدتهم التي أرادها لهم الله تبارك وتعالى.

والحقيقة أنَّ أيَّ أفكار لا بد من أن يكون منطلقها من منظور إسلامي صِرْف، واعتمادها على الكتاب والسنة بشكل أساسيٍّ ورئيسيٍّ، فإن حصل ذلك فلا يعود هنالك مجال للأهواء، أو الالتفاف حول الأشخاص، بل يكون التمسك بالحقائق والقيم الإسلامية فقط، وهذه هي وحدها كفيلة بتربية المسلمين تربية صحيحة تمكنهم من التمسك بمبادئهم، والحفاظ عليه، بعد فهمه فهماً عميقاً.

هذه بعض المعوّقات التي تشوّه الشخصية الإسلامية، وتمنعها من تحقيق ذاتها كي تتأهَّل بعد ذلك إلى العمل الإسلامي، وتُعدَّ الإعداد الكافي لحمل الدعوة والسير فيها على الوجه الذي يقربها إلى مفاهيم الناس، ويجعلها لصيقةً بنفوسهم، فيقبلون على حملها طائعين، قانعين، ومختارين، وفق ما يُرضي الله تعالى ورسوله الأمين..

فالمطلوب إذن إعداد الشخصية الإسلامية من خلال العمل على تغيير كل ما علق بهذه الشخصية من رواسب الماضي، وآفات الماضي، حتى تنطلق في ما بعد، بعد تنقيتها وصفائها، إلى العمل الإسلامي على أساس المنهج الإسلامي وحدّه من دون سائر المناهج الأخرى.. فكان لا بدّ من أجل ذلك إيجاد الشخصية الإسلامية السوية غير المعقّدة، وغير المشوّهة وغير المتطرفة، وحتى يتوافر لنا مثل هذه الشخصية المميزة علينا أن نعد المسلم فكريًا، ونفسيًا، وحركيًا قبل أيّ تحرّك في مجال العمل والإصلاح.

– أما الإعداد الفكري للمسلم فيقوم على بناءٍ فكريّ كامل يتناول أساسًا الثقافة الإسلامية من مختلف جوانبها، أي عن طريق دراسة القرآن الكريم وتفسيره، والسنة النبوية الشريفة وعلومها، والسيرة النبوية، وحياة الصحابة، ودراسة الفقه وأصوله، وعلم العقيدة، ودراسة النظم الإسلامية القائمة وما فيها من قيم إسلامية أو ما يشوبها من اعتوار..

وإلى جانب الثقافة الإسلامية لا بد للمسلم من أن يكون مطلعًا – بقدر ما يمكنه – على الثقافات الأخرى التي تتناول العلوم والاتجاهات المختلفة.

والغاية من هذا الاطلاع معرفة أفكار الآخرين وفهمها حتى يمكنه مناقشتها والردّ عليها، ونقض ما يخالف الحقيقة التي أمره الله تعالى باتّباعها، وإلّا فإنّه لن يقدر على حمل الدعوة بل سوف يفشل في مهمته كداعية، لأنّ بإمكان الآخرين أن يجبهوه بآرائهم ومعتقداتهم ويحاولون إقناعه بدلًا من إقناعهم؛ فما لم يتسلح المسلم بالمقوّمات الفكرية والثقافية الأساسية التي يمكن أن يجابه بها الآخرين، فإنه سينهزم ولو كان الحقّ بجانبه، لأنه حتى لو استطاع أن يبين الحقّ، لكنه لن يستطيع الدفاع عنه..

من هنا كان الإعداد الفكري للمسلم بما يجب أن يقف عليه من ثقافة إسلامية شاملة، مركزة وثابتة الأصول والقواعد، وبما يجب أن يعرفه من الثقافات الأخرى التي تمكنه من الانتفاع بها ودحض الأفكار المبنية عليها.

– والإعداد النفسي المقصود به تكوين النفسية الإسلامية لدى المسلم. والنفسية الإسلامية هي النفسية التي تقوم على إشباع الغرائز والحاجات العضوية وفقاً لأحكام الشرع². لذلك كان الإعداد النفسي يهدف إلى ترويض النفس على التقيد بشرعية الإشباع المذكور، وذلك بفهم أحكام الشرع لحدود الإشباع أولاً، ثم بترويض النفس بالتكاليف العبادية والتربوية؛ فكان لزاماً أن يدرك الأهل والمربون وجميع القائمين على شؤون التربية والتنشئة أن الإعداد النفسي هو حجر الزاوية في بناء الشخصية المسلمة.. وكان لزاماً على الفرد المسلم بصورة خاصة أن تكون عنايته بتزكية نفسه تفوق كل عناية لأنها هي مصدر التفكير، ومصدر الشعور ومصدر الطاقة الحيوية في الإنسان، وتزكيتها هي التي تجعل الإنسان مؤمناً بالله تعالى، وبألوهيته القدسيّة، وربوبيّته المطلقة على جميع خلائقه، لذا فإنّ المسلم إن لم يكن توحيدياً العقيدة، ربانيّ التكوين، فلا خير فيه كائنًا ما كانت ثقافته وعلمه، لأنهما لم يؤسسا على تقوى من الله، ولا على السعي الدائب لنيل رضاه سبحانه... ومن أجل ذلك يجب على المسلم أن يتقيد بالقواعد التالية:

² لقد أثبتنا المفاهيم التي تتعلق بتحديد الغرائز والحاجات العضوية ومظاهرها، وكيفية إشباعها في أكثر من موضع من مؤلفاتنا، وخاصة في مؤلفنا: «الصوفية في نظر الاسلام» في طبعته الأخيرة الصادرة سنة 1405 هـ - 1985 ميلادية.

أولاً — نكر الله:

إنَّ ذكر الله تعالى من أهم الأواصر التي تربط الإنسان المسلم بخالقه، وقد ركَّز القرآن الكريم في أهمية الذكر وفضل الذاكرين، حتى لَيْتَبَدَّى لنا ذكرُ الله تعالى من أعظم وأجلِّ مقومات حياتنا بحيث لا تقصِّر أيّ جارحة من جوارحنا عن المشاركة بذكر الله، ولا يستقيم أمرٌ من أمور حياتنا ما لم يقترن بذكر الله.. أو ليس الله سبحانه وتعالى ينبِّهنا، ويحدِّرنا، ويأمرنا بالأ ننوي شيئاً إلاَّ إذا قرَّناه بمشيئة الله، أي عن طريق ذكر هذه المشيئة المقدَّسة، وذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الكهف: 23 - 24].. ثم أليس هذه الآية الكريمة منهاجاً متكاملًا في بناء شخصيات المسلمين الذين عليهم أن يذكروا الله ويفكروا في خلقه، وذلك بقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (190) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (191) رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ [آل عمران: 190 - 192].

ومن أحق بذكر الله تعالى من مسلم خاشع، يقرأ كتاب الله فيتفكر، ويعي، فيعمل من أجل إرضاء الله العزيز القدير، حتى لا يقع في عذاب النار الأليم، ويفوز بجنة الخلد والنعيم؟ والرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم) يقوي في نفوسنا منهج الله تعالى في الخلق عن طريق الذكر، وذلك بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن لكل شيء صقالة، وصقالة القلوب ذكرُ الله. وما من شيء أنجى من عذاب الله من ذكرِ الله». ثم يؤكد لنا قوامه المنهج بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم): «إذا ذكر

الإنسانُ خنس شيطانه، وإذا أغفل وسوس.. فهنيئاً لمن طاب نفساً بذكر الله، فوقاه الله عذابه...

ثانياً - التعلق بكتاب الله:

إن كتاب الله هو الحق، ولا يمكن للإنسان أن يقارب الحقيقة، ويُعْلِي شأن الحق ما لم يكن مع القرآن، يدور معه كيفما دار، قائماً على قراءته وترتيبه، متدبراً لمعانيه، فاهماً لمقاصده ومرامييه، حتى يوطد الإيمان في قلبه، ويهتدي بنورانيته، فيحقق الغاية من وجوده، ويعيش السعادة التي يطمح إليها في حياته ويترجم ذلك كله إلى فهمٍ لمرامييه وتدبرٍ لمعانيه، ثم يسعى جاهداً كي يطبِّقَه بسائر قواعده وأصوله، لأنَّ في تطبيق معاني القرآن الكريم رحمةً وشفاءً للناس أجمعين..

لقد جاء في وصية رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لأبي ذرِّ الغفاريِّ (رض): «عليك بتلاوة القرآن، فإنه نورٌ لك في الأرض، وذخرك في السماء». وفي حديث عبد الله بن مسعود (رض) عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «إن هذا القرآن مآدبة الله، فاقبلوا مآدبته ما استطعتم»..

ثالثاً - الإيمان بمراقبة الله:

إن على المسلم أن يعلم أن الله تعالى قريب منه أبداً؛ يراقبه في كل ما تبثُّه جوارحه، وفي كل ما تتطلق به أعضاؤه، لا تخفى عليه - سبحانه - خافية من عبده، ولا يغيب عنه أمر من مخلوق؛ وهو حاضر دائم مع الإنسان، لا يُدْرِكُ قَرْبَهُ أَيُّ تَصَوُّرٍ لولا أن هدانا سبحانه وتعالى إلى ذلك بقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمَا تَوْسُوسٍ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: 16].. وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

[المجادلة: 7]. وقوله تعالى: {أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} [الزخرف: 80].

فهل تفكّر الإنسان حقًا وقدّر عظمة هذه الآيات، التي تبيّن له باليسر، والرحمة، والعطف كيف أن الله خالقه يرقبُه من عليائه، فتأتي هذه المراقبة لتشمل كل شيء في كيانه ووجوده، سواءً كان وحده أم مع غيره؟ فهل يجوز للإنسان بعد ذلك أن يأتي مُنكرًا أو أن يرتكب معصية؟ فإذا كان الإنسان يخجل من إنسان مثله في أي قول أو عمل لا يأتلف مع الحق، وإذا كان يخشى رؤية الناس الآخرين أو معرفتهم بسوء يأتي به، فما باله وخالقه يرقبه، ورقابته عليه أقرب من كل شيء آخر؟ لأنّ هذا الخالق العظيم أقرب إليه من وريده الذي يوزع الدم في جسمه.. فسبحان الله تبارك وتعالى كم هو رؤوف بعباده الذين يفعلون المنكرات والسيئات، ويرتكبون المعاصي وهم غافلون عن قرب الله تعالى منهم، وعن رقابته لهم!...

ثم ما أعظم عدالة الخالق، فهو بعد أن يبيّن لنا سبحانه قربه منّا، ورقابته لنا، يعود ويحذّرنا من أن كلّ ما نعمل سوف يُكتب علينا، يكتبه رسلٌ مكلفون بكل واحدٍ منّا، حيثُ يُنشر كتابٌ كلّ واحد يوم القيامة، بين يدي الله تعالى، ويكون على أساسه الحساب {فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (7) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ} [الزلزلة: 7 - 8] أفبعد عدالة الله تعالى ماذا الإنسان حتى يكون على بصيرة من أمره، ويهتدي إلى عمل الخير، ويتعد عن عمل الشر؟.

يا أخي المسلم، إن كتاب الله يبين لك ذلك، فلا تبخلنّ على نفسك باتّباع هذا الكتاب، والاسترشاد بآياته العظمى حتى يمكنك أن تحمل مهمة التغيير، وتكون كفوًا لهذه المهمة الجليلة؟ وإلاّ فإنّ كتابك سوف ينبئك إذا تقاعست عن حمل الدعوة، وأداء الواجب المقدس، بأنك سوف تكون من الأخسرين.

بعدما أتينا على ذكر ما يتوجب على المسلم إتباعه حتى يكوّن إعداده الفكري والنفسي إعدادًا سليمًا، علينا أن نبين أهمية الإعداد الحركي في إيجاد الشخصية الإسلامية التي نتوخاها.

- الإعداد الحركي:

والحركة هنا تعني ميدان العمل الإسلامي الفسيح في مهمة التغيير، فالعمل الإسلامي في الحقيقة هو ساحة جهاد لكثرة الاتجاهات والأفكار، ولكثرة السبل والوسائل والأساليب التي يستخدمها الناس في مختلف الميادين، وفي مختلف المجتمعات. فالمسلم في ميدان الدعوة هو كالجندي تمامًا في ساحة المعركة، وما لم يكن عنده إعداد ميداني يقوم على الممارسة والتطبيق لأحكام عقيدته، وتعاليمها ومفاهيمها، فإنه لن يستطيع الثبات في العمل الإسلامي، ولن يمكنه الصمود في مواجهة التيارات العاتية..

من هنا كانت أهمية الإعداد الحركي أو العملي، إذ لا يكفي أن تكون لدى المسلم الثقافة التي تُعده فكريًا، ولا القواعد والأسس التي تُعده نفسيًا، بل لا بد من أن يقترن ذلك بإعداد عمليّ حتى يمكنه المشاركة في عملية التغيير، وإلا كان شأنه شأن عالم فذٍّ، قبع وراء علومه وأفكاره من دون أن يطلقها للانتفاع بها، وقد يكون السبب في ذلك عدم جرأته، أو عدم ممارسته للخبرة العملية، أو عدم قدرته على إيصال أفكاره إلى غيره نتيجة عدم الخبرة تلك. فالإعداد العملي مهم جدًا لمن أراد أن يتحمل عبء التغيير..

ويكون هذا الإعداد للمسلم عن طريق التزامه وقيامه بالعبادات أولًا؛ ثم معرفة الطرق والأساليب والوسائل التي يتوجب عليه اعتمادها وإتباعها، وبالتالي أن تكون له القدرة

على تحمل المسؤولية والقيادة، وعلى اتخاذ الموقف المناسب في الوقت المناسب، بحيث لا يكل إلى الظروف أن تقدّم له الحلول، بل يؤثر هو في هذه الظروف، ويقدم له الحلول وفق مقتضياتها والعوامل المحيطة بها، وبحيث يكون كل ذلك طبعاً وفق أحكام كتاب الله وسنة رسوله.

ذلك هو التغيير في المفهوم الإسلامي.. بحيث يتناول الفرد المسلم في فكره ونفسه وعمله، كما يتناول المجتمع الإسلامي بكل صفاته وأوضاعه، حتى يكون الانطلاق منه إلى المجتمع الإنساني برمته.. فالتغيير لا يكون إلا بالصفات والأوضاع.. فعندما نقول إن هذا الشخص صفاته كذا وكذا ثم أصبحت بعد إعداده إعداداً كاملاً صفاته وأوضاعه كذا وكذا، نقول إن هذا الشخص قد تغير.. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المجتمع، فعندما نقول إن أوضاع هذا المجتمع مضطربة، أو هو مجتمع متخلف، فإننا عندما نصحّ مفاهيمه، ونحسّن أوضاعه، ونجعل أموره مستقيمة، نقول بأن هذا المجتمع قد طرأ عليه التغيير، وانتقل من حالة الاضطراب أو التخلف إلى حالة التنظيم والتقدم، فنكون قد عينا بالتغيير الأوضاع التي كانت تسوده، والصفات التي كان يتميز بها من غيره من المجتمعات الأخرى، أي إن صفاته تغيرت من مجتمع مفكك مضطرب إلى مجتمع متماسك مستقيم..

لكن التغيير الإسلامي المطلوب ليس عملاً سهلاً، بل لعله من أصعب الأمور وأخطرها؛ ولذا فإن من أراد التغيير هو من قرّر التحدي، ومن عزم على التحدي، عليه أن يعوّد نفسه على المشقات، والصعاب، ومواجهة الأخطار.. ومن هنا كانت مهمة الداعية المسلم في وقتنا الحاضر مهمةً عسيرةً فعلاً وصعبةً، وطريقها محفوفاً بالمخاطر والمهالك، بل إن مجرد التفكير في التغيير قد يكون خطيراً على صاحبه، وقد يحارب حرباً لا هوادة فيها، فكان من الضروري من أجل إقامة الإسلام في واقع

حياة الناس إيجاد جيلٍ من المسلمين القادرين على التغيير، فهؤلاء سيكونون جيلًا قرآنيًا جديدًا على غرار الجيل القرآني الرساليّ القديم الشريف. وهذا الجيل وحده يكون أمل الأمة الإسلامية، بل أمل الإنسانية، وهو وحده يتذوّق حلاوة التغيير، ويفوز بالنصر بإذن الله القدير «ويومئذٍ يفرح المؤمنون بنصر الله». وخلاصة ما تقدم من القول: أنّ التغيير لا يتم إلا على مرحلتين حتى يكون تغييرًا انقلابيًا شاملاً:

أولاهما: تغيير طريقة التفكير حتى يتغير ما في النفس.

والثانية: تغيير الواقع إذا كان الواقع سيئًا.

ولا يجوز بدء العمل بالتغيير للواقع من قبل أن يبدأ التغيير بما في النفس أي التغيير بالمفاهيم لأنه إذا غيّرت المفاهيم غيّرت المقاييس والقناعات والدوافع، وأصبحت الرؤيا واضحة للواقع، وبدأ الذي غيّر ما في نفسه يرى المنكر واستطاع أن يحكم عليه أنه منكر فيباشر في تغييره بيده إن استطاع أو بلسانه، وإن لم يستطع أنكره في قلبه، ومال إلى الذين يعملون لتغييره.

وعليه يكون في المرحلة الأولى العمل بمفهوم الآية الكريمة: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد: 11] وفي المرحلة الثانية يكون العمل بمفهوم الحديث الشريف: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان».

التحدي

التحدّي يعني لغة: المباراة والمغالبة، ويقال: تحدّى الرجل يعني باراه وغالبه، ومنه الحدّيّ التي هي المنازعة والمباراة. وهي كلّها من مادّة حَدِيّ، يَحْدِي الشّيءُ يتعمّد

فعله، ومنه قولهم: هو خُديّ الناس، أي يتحدّاهم ويتعمّدهم، وقولهم الصريح الواضح في معناه: أنا خُديّك في هذا الأمر يعني: أنا مُعارضُك فأبرزُ لي فيه وجارني. والمسلم عندما يلتزم بإسلامه ويحمله إلى الآخرين يُعدّه المخالفون لأحكامه المناهضون لعقيدته تحدياً لهم. فيكون التحديّ تبعاً للمفهوم اللغوي: المباراة والمغالبة في النزاع في المواضيع الماديّة والمعنوية. وفي المفهوم الإسلامي عندما نقول: إن الإسلام يتحدى، فمعنى ذلك أنه يجعل بينه وبين الذين لا يؤمنون به حُججاً وبراهين تُبطل أوهامهم وتقضي على باطلهم وقيم الدليل الحسي والبرهان العقلي على صدق ما جاء به، لذلك فإنه يحاسب الملتزمين إن هم تجاوزوا. ويغاضب أولئك المنحرفين لأنهم لا يؤمنون به ديناً حقّاً؛ وبالتالي فهو يعادي ويغالب كلّ من لا يلتزم بأومراه ونواهيه التي هي أوامر الله تعالى ونواهيه، والتي تشكّل حدود منهجيته الشاملة والكاملة، وبياريهم بما عنده من حقّ يقضي على باطلهم وضلالاتهم.

وفي واقع الحياة لا يختلف التحديّ عن هذه المفاهيم فهو يرمي إما إلى إثبات حقيقة أو مناصرة حقّ وإما إلى مجانبة حقيقة أو اعتماد باطل؛ ويصدر في ذلك عن الفرد كما يصدر عن الجماعة، كما أنه يكون بين الأمم وبين الدول على حدّ سواء.. وقد يكون التحديّ فكرياً مع ما يستتبع من إمكانيات وطرق وأساليب ووسائل، كما قد يكون مادياً مع ما يتوجب أن يتوافر له كذلك من إمكانيات وطرق وأساليب ووسائل.. ولا شيء يحول دون اجتماع هذين النوعين من التحديّ في القضية الواحدة أو أحدهما فقط على أن تنتهياً الاستعدادات كافة لإعماله وتحقيق الأغراض المتوخاة منه...

مما يستتج معه أن أيّ أمر من الأمور أو مسألة من المسائل يمكن للإنسان أن يواجه فيها تحدياً قد يُفرض عليه فرضاً أو يختاره هو بنفسه، بحسب الظروف

والمعطيات التي تفرض ذلك التحدي.. على أن التحدي بصوره وأشكاله المادية والمعنوية كافة لم يكن ليحصل لو لم يعتمد الإنسان إلى مجافاة فطرته التي فطره الله تعالى عليها، فكان لا بد من وجود الدين السماوي الذي يراعي فطرة الإنسان، وطبيعة تكوينه، والغاية من وجوده لكي يتمكن الإنسان من إقامة العلاقة الصحيحة مع خالقه، وأن يحقق إنسانيته الصحيحة مع بني جنسه. من هنا كان خطأ النظرة التي شاعت في كثير من الأوساط والتي مفادها، وفق ما يذهب إليه أصحابها، أنّ العلوم التي أوجدها الإنسان عن طريق الاكتشاف أو الاختراع إنما جاءت تحدياً للأديان السماوية، لأنها لا يمكن أن تتوافق مع الدين في البحث عن تقدم الإنسان وتطور حركته نحو الأفضل والأحسن، فابتدعت المقولات الفاسدة التي تُعدّ أن تخلف الإنسان جعله يعاني من المظالم التي وقعت عليه والتي لم تكن لتحقيق به لولا الدين الذي كان له بمنزلة المخدر، لذلك قال الملاحدة: «إن الدين أفيون الشعوب»!!.

ولا تختلف نظرة هؤلاء الماديين عن غيرهم في الصف الآخر من أصحاب الإيديولوجيات التي لم تجعل للدين، في أي مجال من مجالاتها الفلسفية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، أثراً في حياة الناس، بل عملت على إبعاد القيم الروحية، والقضاء على المفاهيم الإيمانية، بما ابتدعت من ادّعاءات حول الحفاظ على حقوق الإنسان ووصون كرامته، وتأمين طرائق عيشه وكفالة وجوده.. في حين أثبت الواقع أن كل ما عملته لم يكن في مصلحة الإنسان، بل أدّى إلى هدر حقوقه والقضاء على كرامته، وخلق مجالات إنسانيته، حتى صار الإنسان كالألة المسيّرة، لا خيار له فيما يُفرض عليه من قوانين وأنظمة، أو فيما يخضع له من سياسات وأحكام لا تهدف في النهاية إلاّ إلى حماية تلك الأنظمة وتأمين

مصالح أدواتها، لذلك فهي تحمل في طياتها المظالم والمفاسد والاحتكارات وما شاكل ذلك مما يعاني منه الناس على الصعيد الداخلي... أما على الصعيد الخارجي فإنَّ الهمَّ الأكبر يتجسّد في حماية المصالح الحيوية للنظام مع كل ما تقتضيه هذه المصالح من استغلال وسيطرة وتحكّم بمقدرات الآخرين ومصائرهم!! وهكذا، وتحت ستار التقدّم العلمي واكتشافات مجالات جديدة لخير البشر وقعت المظالم في الأرض، ممّا أدّى حُكماً إلى الابتعاد عن الدين والتنكّر له، فكان طبيعياً أن يستشري الإلحاد، ويعم الفساد، وأن يضيع الإنسان في دوامة الوعود التي منّوه بها، والرفاهية التي جعلوها ينتظرها، والسعادة التي يؤمّل الوصول إليها... والتي لم يتحقق شيء منها، بل حصل عكسه تماماً كما يثبت واقع المجتمعات البشرية اليوم!!.

إذا فالعلة ليست في الدين كما قال الماديّون الملحدون، ولا هي تزول في حال عزله عن طريق المسرح الحياتي والسياسي كما قال الإيديولوجيون الآخرون، ولا يمكن أن يكون الدين سبباً لشقاء الإنسان. كما أنه لا يمكن أن تكون العلة في العلم النافع، لأن العلم النافع لا يمكن أن يكون سبباً لتعاسة الإنسان.. بل إن كلاً منهما يعمل ضمن أطره وحدوده لخدمة الإنسان وتحقيق إنسانيته... ومن هنا كان للعمل مجالاته، وللدين مجالاته، وأنّ كلاً منهما يجب أن يتوافق مع الآخر حتى يحقق أغراضه.. ففي الوقت الذي يعمل فيه العلم على اكتشاف آفاق جديدة تؤمن للإنسان العيش الكريم، والكرامة الموفورة، وتنمّي نزعتَه الفكرية وتدعّم قواه العقلية، فإن الدين يعمل من ناحيته على إغناء النفس الإنسانية عن طريق إشباع الغرائز والحاجات العضوية إشباعاً شرعياً، متوازناً، كما يعمل على تنقية الضمير، وصفاء القلب، وطهارة البدن، ومن غير أن ينسى أن للعقل حقاً عليه في التفتح والوعي، وبالتالي

في إعماله حتى يكون قادرًا على النظر والتفكير بكل شيء، إذ لا بد للإنسان من أن تتفاعل جميع قواه العقلية والجسدية من أجل تحقيق قيمه المعنوية والمادية على أن تكون قاعدةً هذا التفاعل الإيمان بحقيقة الدين والحق والإقرار بتعاليمه الصادقة، وفي طبيعتها الاهتداء إلى حقيقة وجود الله تعالى والامتثال إلى أوامره ونواهيه.. ومتى أمكن للإنسان ذلك فقد جمَعَ بين ما يجب عليه القيام به في هذه الدنيا، وما يتعيّن عليه تأخيره للآخرة، فيكون حينئذٍ ذلك الإنسان السويّ، العاقل المدرك، الحركيّ النافع، والفاعل المؤثر الذي أراده الله تعالى خليفةً له على الأرض يُقيم ميزان العدل.

فأين التناقض بين العلم والدين؟ أو ليس الأولى، بل الواجب أن يقال: إنهما يتداخلان ويتناسقان مع بعضهما حتى تتكامل شخصية الإنسان، وتحقق وجودها، وفقًا لما أراده الله تعالى لها، عن طريق أفضل السبل وأيسرها.

ولو نحن أخذنا الإسلام خاصة، كونه الدين الحقّ، فإنّ أيّ ادّعاء بوجود تناقضٍ بينه (وفقًا لما نصّ عليه القرآن الكريم وما آتاه الرسول الأمين) وبين سائر علوم الأرض (وما أنشئ حولها من نظريات أو ما انبثق عنها من أفكار) لهو ادّعاء باطل، ما دامت هذه العلوم تهدف إلى نفع الإنسان وخيره، وتبتعد عن إلحاق الضرر به.. ولا سيما أن أحدًا لا يستطيع أن يثبت حتى الآن، وجود مثل هذا التناقض، إن لم يكن العكس، حيث قام علماء كثيرون يبحثون في مشارق الأرض ومغاربها - ولم يعتمدوا في أبحاثهم إلاّ الحقيقة - يؤكدون في مؤلفاتهم أنّ ما وصلوا إليه من علوم نافعة لا يخالف القرآن بشيء، أبدًا.. وإن كان القرآن، في أيّ حال، لا يحتاج إلى إثبات حقائقه، لأنه يشهد على نفسه بنفسه، إذ إنه لا يحضّر الإنسان على التعليم والمعرفة فحسب، بل كانت أولى آياته التي أنزلها الله تعالى

عنوانها العلم والمعرفة وذلك قوله عز وجل، مخاطبًا الرسول الأُمِّيَّ: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ} [العلق 1 – 5].. ثم تلتها آيات بيِّنات أخرى: {ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ} [القلم: 1]... إلى غيرها من الآيات والشواهد التي تأخذ بيد الإنسان في طريق التعلُّم وتلقِّي المعرفة حتى تصل به إلى حدِّ المواجهة، وهي كلها تعني أن يشتد الإنسان في طلب العلم والاكتشاف، وأن يذهب بعيدًا في الآفاق لأنه كلما أمكنه ذلك، استطاع أن يعرف أسرار هذا الكون، وكانت معرفته هذه هي السبيل الحقَّ إلى معرفة حقيقة وجود الله ، وعظمته، وقدرته، وتقديره: {يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتِطَعْتُمْ أَنْ تَتَفَدُّوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانفُذُوا لَا تَتَّفُدُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ} [الرحمن: 33].

أو ليس هذا التحدي بعينه، تحدي الإنسان بأن يقتلع جذور العماية والجهل، والكسل والعجز، وينطلق في رحاب العلم، فيجوب أقطار السموات والأرض حتى يهتدي إلى الحقائق المطلقة؟ بلى والله، لكنَّ هذا التحديَّ مشروط دائمًا بالسلطان، والسلطان هنا هو القوة، قوة الفكر والعقل، وقوة النفس والإرادة، وقوة الوسائل والأساليب، قوة الصبر والثبات وقوة الحركة والاستمرار.. وهنا تتجلَّى عظمة القرآن عندما يتحدى الجنَّ والإنس، ولكنَّ بالتحديِّ الذي يتناول «الاستطاعة» عندهم، أي تلك القدرة التي أوجدها الخالق تعالى فيهم، حتى يحفز الهمم، ويشدَّ العقول ويجذب الأنفس لأن تعمل، وتوجد، وتحقِّق.. لا لأن تستكين وتقنع وتقعده..

وإلى جانب القرآن، تبرز السيرة النبوية الشريفة وهي على منهج القرآن في طلب العلم والمعرفة، كما يظهر الدليل القاطع في حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما يقول: «العلمُ فريضةٌ على كلِّ مسلمٍ ومسلمة»..

وعندما يحثُّ الناس على طلب العلم بقوله: «أُطِلبوا العِلْمَ من المَهْدِ إلى اللِّحدِ».. وهي الدعوة النبوية الكريمة التي تحمل في طياتها أهمَّ البواعث على طلب العلم والمعرفة وأجلَّها، لأنها تجعل العلمَ فريضةً كالصلاة والصوم، عل الرغم مما تحمل هذه الفريضة من مشاقِّ ومتاعب، وعلى الرغم مما تتطوي عليه من استمرارية وديمومة بحيث لا يجوز للإنسان تركها، بل عليه متابعتها في جميع أحواله مهما طرأ عليه من تقلبات، أو وقع عليه من تغييرات، وذلك منذ فجر تفتحه على الحياة إلى حين إغماض عينيه ومواراته تحت التراب.

فهل تجد - سواءً في القرآن الكريم، أو في أحاديث الرسول العظيم - أعظم شأنًا في حياة الإنسان من طلب العلم والمعرفة؟ وهل بعد أجلَّ من هذا التحدي الذي فيه خيرُ الدنيا والآخرة؟

والتحدي إنَّ في القرآن الكريم أو في السنَّة النبوية الشريفة هو التحديُّ البنَّاء، لأنَّ فيه الدعوة لامتلاك الأسباب كافة التي تمكن من الوقوف على ما في أقطار السماوات والأرض.. ومن يدري ما في تلك الأرض من عظام وخلائق وعوالم؟ إنَّه لا يعلمها إلاَّ خالقها وحدَّه، لأنه الواسع العليم..

ثم إنَّ التحديُّ يمكن وصفه بالإيجابية، لأنَّ هدفه مصلحةُ الإنسان وخير الإنسان: ماديًّا ومعنويًّا.. فمن الناحية المادية إنَّ خير الاكتشاف ما أوجدَ للإنسان موارد جديدة ينتفع بها. ومن الناحية المعنوية إنَّ معرفة النظام الذي تقوم عليه الأرض، ومعرفة غيره من أنظمة الكون الشاسع البديع، تؤكد على حقيقة وجود الله الصانع، الحكيم، المدبِّر، وهي المعرفة التي توطِّد الإيمان في نفس الإنسان حتى تترسَّخ عقيدة التوحيد في نفسه، فيطمئن إلى ما يقوم به في دنياه، وما ينتظره في آخرته، والنتيجة دائمًا عند هذا الإنسان العاقل الفاعل العملُ كأنه يموتُ غدًا..

على أن هذا التحديّ الإيجابي البناء الذي دعا إليه الإسلام، لا يقابله اليوم إلاّ التحديّ السلبي الهدّام.. فبدل أن يؤمن الإنسان بالله الواحد الأحد، اصطنع آلهة صمّاء بكماء لا تضرّ ولا تنفع.. وبدل أن يهتدي إلى طرق الخير أوغل في طرق الشر، وبدل أن يستخدم مختلف أنواع العلوم لفائدته وترقيته وإسعاده، نجد كثيرًا من هذه العلوم تشكّل مصادر مخاوفه، وقلقه على مصيره، ولا سيما ما أنتجته هذه العلوم من أسلحة فتّاقة مدمّرة وضعت البشرية بأسرها على شفا حفرة تكاد تنهار فتنزلق فيها البشرية حيث ينتهي الأمر بها إلى تفجير الأرض والقضاء على مَنْ فيها، وما فيها.. وهذه أبشع مظاهر التحديّ السلبي الذي افتعله الإنسان وامتنشق سلاحه وهو على نقيض التحديّ القرآنيّ الذي أنزل الله تعالى لقوامه هذه الحياة وليتمّ على أساس هذه القوامه الفوز في الآخرة..

من هنا كان تحديّ الإسلام تحديًا إيجابيًا رائدًا في كل شيء، وريادته هي إعلاء الحق وإزهاق الباطل..

وتحديّ الإسلام ليس تحديًا سطحيًا ولا آنيًا؛ وليس تحديّ أهواء ومصالح متضاربة ومتنازعة، بل هو التحديّ لأهمّ القضايا التي تتناول الإنسان في وجوده منذ فجر الخليقة الأولى وحتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها.. وفي كلّ من هذه القضايا حدّد الإسلام موقفه الثابت والنهائي الذي يُعدّ الأصح والأقوم حتى إثبات العكس، وإن كنا على يقين بأنه لن يحصل مثل هذا الإثبات ما دام أن الموقف إسلاميًا، ومنطلقه الإسلام..

ولقد ظهر التحديّ الأول مع خلق آدم (ع) عندما أمر الله تعالى الملائكة أن يسجدوا له، فسجدوا، إلاّ إبليس فقد أبى واستكبر. فمثل هذا الموقف من إبليس هو التحديّ بعينه، لكنه ليس تحديًا لقدرة الله العزيز – التي لا يمكن لمخلوق أن يتحدّأها

– بل كان تحديًا لشخصية آدم (ع) وقدرته على مواجهة التحدي.. فقد ظن إبليس أن خلقه من نار يخوّله أن يكون هو الأقوى، وبالتالي فهو أفضل من آدم الذي خلق من طين: ولذلك رفض السجود له بعد أن غابت عنه حكمة الله جلّ وعلا في خلقه، كما ستظهر هذه الحكمة السنية في المعركة التي ستنتصب بين الخير والشر، وبين الإيمان والكفر.. لذلك فقد دعا إبليس ربّه أن يتركه إلى يوم يُنظرونَ – أي بني آدم وذريته – حتى يكون لديه مجالّ واسع لغوايتهم فيثبت بأنه عندما تحدّى آدم إنما كان تحدّيه منطلقًا من قوته التي يمكن أن يتغلب بها على الخلق الآدمي الضعيف. وحقّت حكمة الله تعالى فأعطي إبليس المجال الذي طلب، بينما أعطي آدم العلم {وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا} [البقرة: 31]. حتى يمكنه بخصائصه الإنسانية أن يثبت أمام التحدي الذي فُرض عليه، وأنه جدير بأن يقوم بالمهمة التي أوكلت إليه.. وهكذا برز التحدي منذ الأزل في أعظم معانيه: موقف إبليس السلبي بعدم الرضوخ لأمر ربّه استكبارًا على آدم، وموقف الملائكة الإيجابي، بطاعتهم لأمر الله والسجود كما أمروا. ووقف آدم يشهد ناحيتين متضادتين متنازعتين: إبليس ونزعتّه الشريرة، والملائكة وطاعتهم وولاءهم.. لكنّ التحدي كان منصبًا على آدم ذاته، من دون أن تبدر منه أيّ بادرة تجاه إبليس وسائر الملائكة، إلّا ما يتلقاه من ربّه، ويتوطّد في أعماق نفسه.. لذلك كان لا بد من أن يعود ويظهر تحدي إبليس لآدم بعد أن أخذ إبليس العهد على نفسه بإغوائه وإغواء ذريته.. وينتصب هذا التحدي منذ الأزل وحتى اليوم في المعركة الدائرة بين الخير والشر؛ فمن استجاب لغواية الشيطان وضلّ عن هداية الحقّ، فقد انهزم في معركة التحدي وخسر خسرانًا مبيّنًا، لأنه لم يستجب لأمر ربّه الذي حدّره من عداوة إبليس بقوله تعالى: {إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ

فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا} [فاطر: 6] ومن حَذُوا حَذُو الملائكة في الامتثال لأوامر الله ونواهيه وهم المؤمنون المهتدون، فقد انتصروا في معركة التحدي وفازوا فوزاً عظيماً..
فمعاني ذلك التحدي تبرز في وجودنا البشري لأنها تتناول طبيعة الخلق الآدمي والخواص التي أوجدها الله تعالى فيه.. منذ جعل في خلق كل واحد منا الطاقة العقلية التي تمكّنه من الحكم على الأشياء والاختيار في ما بينها؛ والطاقة النفسية التي تنزع بها النفس نحو الخير فتنزكي {قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا} أو التي قد تنزع بها نحو الشر فتخبب {وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا}.. ثم الطاقة الجسدية لتؤمن الحركة المتصلة بالأفكار المنبثقة عن الشريعة الإسلامية التي هي الناحية الروحية عند المسلم، وباجتماع هذه الطاقات: العقلية والنفسية والجسدية، يتحدد سلوك الإنسان الذي يقبل التحدي أو لا يقبله.. أي السلوك الذي يقبل به الإنسان على الخير فيتحدي إبليس ونزعته الشريرة، أو السلوك الذي يقبل فيه على الشر فيخضع لإبليس وغوايته.. ولكن أين النتيجة؟ إنها دائماً في هذا الإنسان الذي يستطيع أن يتكامل حتى يصل إلى مصاف الملائكة، أو أن يتخاذل حتى يهوى إلى مدارك الشياطين والأبالسة.

أفريت هذا التحدي الذي يتناول الإنسان في أساس خلقه، وفي صميم وجوده، وفي نهاية مطافه؟

وهل غير القرآن الذي هو وحده يبرز هذا التحدي ويبين لنا الأسس التي قام عليها، والأهداف التي يتوخاها؟

إنه التحدي الأول، لكنه أيضاً التحدي الدائم الذي يرافق الإنسان من المهد إلى اللحد..

وبعد ذلك التحدي، يُبرز لنا القرآن الكريم تحديًا آخر لا يقل أهمية عن التحدي الأول، ونعني به التحدي الذي يتناول عقيدة الإنسان في وجوده.. فالعقيدة هي ما عقد عليه القلب من حيث الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وعن هذه العقيدة تتفرع سائر المعتقدات الأخرى التي تتناول مسيرة الإنسان في حياته.. فكان لا بد للإنسان من العقيدة، وكان لا بد له من الحفاظ على هذه العقيدة وتحدي كل ما يناهضها أو يخالفها..

ولقد هدى الله تعالى عباده - وهو بهم رؤوف رحيم - إلى العقيدة الصحيحة، إلا إن هؤلاء العباد تنكروا لعقيدتهم وابتدعوا عقائد ما أنزل الله بها من سلطان.. لذا قضت الحكمة الإلهية بأن تنزل الرسل لإثبات العقيدة الصحيحة في نفوس العباد. أو لردّهم إلى صوابية العقيدة الصحيحة.. وكان يقتضي لذلك تحدي الرسل للعقائد الفاسدة، لأنه لا يمكن للعقيدة أن تستقيم في النفوس إلا عن طريق التحدي.. ويُبرز القرآن الكريم الأدلة الساطعة على هذا التحدي في المواقف التي وقفها الأنبياء سلام الله عليهم. فهذا أبو الأنبياء، إبراهيم عليه السلام، آمن بالله تعالى إلهًا واحدًا أحدًا، فدفعته عقيدة التوحيد إلى تحدي عقيدة الكفر والوثنية، وأقدم على تحطيم الأصنام التي يعبدها أبناء قومه من دون الله.. فجاء عبثتها يسألونهُ:

{أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ} [الأنبياء: 62].

سؤال حماقة حقًا، لأنّ الأصنام الصماء، البكماء، التي هي من صنع يد الإنسان، لا يمكن أن تكون آلهة، ومع ذلك اتخذها الناس آلهة من دون الله، فعبدوها، وكانت لهم عقائدهم في هذه العبادة.. نعم إنه سؤال حماقة في نظر إبراهيم عليه السلام، لإيقاظهم من الجهالة التي فيها يعمهون، فقال لهم لَبَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْظِفُونَ} [الأنبياء: 63].

وبالفعل فقد مزَّق قوله هذا الغشاوة التي كانت تغطي بصائرهم، فنكَّسوا رؤوسهم واعترفوا بالحق، ثم قالوا:

{لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ} [الأنبياء: 65].

فلم يكتف إبراهيم (ع) بذلك التحدي لما تنطوي عليه عقولهم ونفوسهم، بل صرخ فيهم بحجة قاطعة تعيد العاقل منهم إلى العقيدة الصحيحة التي تتفق مع الفطرة ولا تخالفها. فقال:

{أَفَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمْ شَيْئًا وَلَا يَضُرُّكُمْ} [الأنبياء: 66].

ثم تابع دعوتهم متذمراً من تقاهة قولهم فقال:

{أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ}.

فقد أراد إبراهيم عليه السلام أن يوقظ فيهم خاصّة الإنسان في تعقله، وأن يبيّن لهم صحة العقيدة في فطرته، وهو بذلك يتحدّى أهمّ شيء في وجود الإنسان بعامّة، وفي وجود أولئك القوم بخاصّة: العقيدة.. لذلك لم يهرب ليتهرّب من التهمة التي وجهت إليه عندما أشار إلى أن كبير الأصنام هو الذي حطّم آلهتهم، بل لجأ إلى ذلك الأسلوب الاستدلالي، الذي يبين خطل القوم وفساد عقيدتهم، حتى إذا أظهر لهم ذلك، عادَ ونطق بالحقّ الصراح ودعاهم إلى العقيدة الصحيحة مع ما حملت دعوته من تحدّي ومجابهة..

ولم يكن في استطاعة القوم أن يجابها تحدي إبراهيم لهم بتحدّي مماثل، فخرسوا أمام الواقع والحقيقة واعترفوا بأنهم كانوا ظالمين لأنفسهم..

وكان من الطبيعي بعد هذا الاعتراف أن يؤمنوا بما يدعوهم إليه إبراهيم عليه السلام. إلاّ إنهم أبوا التخلّي عن عقيدتهم الزائفة، لذلك لم يجدوا أمامهم، بعد فشلهم في التحديّ الفكري، إلاّ اللجوء إلى التحديّ المادي الذي يملكون أسبابه.. فإبراهيم

(ع) فردّ في أمة، وجميع الأمة ضدّه، وها هو هذا الجمع يلجأ إلى التحديّ السلبي، فيمتثل لأوامر مليكه الغاشم بوجوب إحراق إبراهيم لينصروا عقيدتهم، فلجأوا إلى ناصر الباطل يوقدونها جحيماً.. لكنّ خليل الله عليه السلام خرج منها معافى سليماً..

كان تحديّ الكفار يستند إلى القوة المادية التي يملكون. لكنهم ما دروا أنّ أيّ قوة لا تكون إلّا من عند الله، ولكي تردّ القدرة الإلهية البغي على أهله، كان لا بد من تدخّل قوة الغيب بتحدّيّ أعظم، لذلك نُزعت عن النار خاصية الإحراق فكانت نارهم الظالمة بردًا وسلامًا على إبراهيم (ع)، ولم تمسّ شعرةً في رأسه، ولم تتل طرفًا في ثوبه، بعد أن أمر الله تعالى بذلك.. وبذلك ردّ عنه كيد الكافرين، وهزم تحديّهم الغاشم فكانوا من الأخسرين. (وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ) [الأنفال: 30]..

وتتعاقب الأزمان، ويتكرّر المشهد نفسه مع كلّ نبيّ ورسولٍ، ولكن مع الفارق في مظاهر التحديّ الذي كان يلجأ إليه المتحدّون الضالّون، إلّا إنّ حكمة الله تعالى كانت تتجلّى دائماً بنصرة النبيّين والمرسلين حتى يتبيّن لكل متحدّيّ أن النصر من عند الله تعالى، لأنّه وحده يملك القوة وأسبابها، وليس لقوة أن تنتصر، مهما كان مصدرها، إن لم تكن من عند الله العليّ القدير... فكثيرًا ما كان المتحدّون يلجؤون إلى قتل مبعوثي السماء، كما حصلَ مثلاً للنبيّ يحيى عليه السلام لكنّ هذا القتل لا يعني انتصار الباطل والظلم في تحديّهما للحقّ والعدل، بل يؤكد حقيقة ثابتة وهي أنّ الكفر شرّه مستطيرّ حتى إنه ليطال الرسول أو النبي الذي بعثه الله تعالى لهداية الناس، وأنّ ذلك الكفر وشرّه هما من فعل الأباليس الآدميين، والشياطين البشريين، الذين ساروا على خطى أستاذهم اللعين إبليس في نزعتهم الشريرة العاتية..

وهكذا يظل التحدي قائماً معه تعاقب الأجيال والأزمان، وتبقى العقيدة هي محور ذلك التحدي؛ ثم ينتزل القرآن ليقص علينا أخبار الغابرين في الصراع من أجل العقيدة..

وتنزل قصة النبي موسى عليه السلام كمثال حي على ثبات العقيدة في النفوس، عندما دعا فرعون - الذي ادعى الألوهية وقال للناس: أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى - إلى عقيدة التوحيد، فاستكبر واستعلى متحدياً نبي الله بأن يثبت قدرته أمام أساطين السحرة الذين سيدعوهم لتحديه وغلبيه..

وقبل موسى (ع) التحدي، ويأتي كبار السحرة من مختلف أنحاء مصر، لكن الغلبة في المواجهة تكون للإيمان، والهزيمة للكفر.. إلا إن هؤلاء السحرة وقد أيقنوا بأن ما أتاه موسى لا يمكن أن يكون من فعل إنسان، فقد آمنوا بالله الواحد الأحد وخرُّوا لعظمته وقدرته ساجدين..

لقد اعتنق السحرة عقيدة التوحيد، ونبذوا الوثنية، فكان إيمانهم هو التحدي بعينه، ليس لجبروت فرعون ولملئه كله فحسب، بل لما يدّعيه فرعون ويفرضه على الناس بالجبر والقهر..

وثارت ثائرة فرعون؛ إذ كيف يتحداه هؤلاء النفر، وقد كانوا من أتباعه ينفذون ما يأمرهم به؟!.. فصرخ بهم قائلاً: {أَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آدَنَ لَكُمْ إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِنْ خِلَافٍ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ وَلَتَعْلَمَنَّ أَنِّيْنَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى} [طه: 71].

وهدد فرعون وتوعد، ظناً منه بأنه وحده القادر على تحدي من يخالف أوامره، ولكن تحدي هؤلاء المؤمنين الجدد كان أقوى من فرعون وجبروته، ومن كل قوة يملك، إذ

قالوا له غير عابئين، وبتهكم صريح: {فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} [طه: 72].

فما أروع هذا التحديّ الإيماني، وما أقوى تلك النفوس المؤمنة، وكأني بأصحابها يقفون صلاباً أمام فرعون، ونتمثلهم يخاطبونه قائلين:
هيهات يا فرعون أن تسلب منا الإيمان بالله الذي ملأ قلوبنا، مهما تجبرت،
وتغطرت وادّعت...

وهيهات أن تنزع منا عقيدتنا بألوهية الله تعالى وربوبيته الحقّة.. لقد رأينا من قدرة الله التي علّمنا عجباً، فأين قدرتك أنت من قدرة لا تحدّها حدود، ولا تقع تحت أيّ مقياس؟

أتهدّدنا يا فرعون بالقتل والصلب وتقطع أيدينا وأرجلنا.. فافعل ما بدا لك فإنك والله لأنت الخاسر ونحن الفائزون.. إن موتاً للمؤمن على يد كافر ظالم، لا يُعدُّ موتاً ما دام هذا المؤمن يعمل في سبيل الله، بل هو حياته الأبدية في خلود النعيم.. هذا إذن النصر الذي هو نصرٌ للعقيدة، وفوز للمؤمن بها.

وحقّ الحقّ واستوت عقيدة التوحيد منتصبَةً في مصر، بعد حقبٍ من الزمن، يوم دخلها الإسلام القويم.. عن طريق القرآن الكريم الذي يتحدّى الإنسان في أدق وأهم ما واجه في وجوده، وفيما يقوم عليه الوجودُ كُلُّه، وذلك عندما يقدم له البيّنة الصادقة على أن الخالق غير المخلوق وأن المخلوق هو ذلك الفقير المحتاج إلى غيره، وذلك من خلال المخاطبة العلوية التي تهزُّ عقول الناس ونفوسهم، بندااء الله تعالى الذي يقول: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ} [الحج: 73].

وكان هذا النداء الإلهي إلى جميع الناس لكي يؤمنوا بالله الواحد الأحد، إلههم وإله آبائهم، رب العالمين.. وقد خُصَّ بالنداء أولئك الذين يتخذون آلهةً وأربابًا من دونه، فكان النداء، على الرغم من حثِّهم على الإيمان، تحديًا لهم، لكي يدركوا ماهية معبوداتهم وماهية خلقهم، وبالتالي ليعرفوا وضعهم أمام الحقيقة، وهي أنه مهما كانت قدرتهم، ومهما بلغوا في الصناعة والإبداع وإلى أي مدى وصلوا في الاكتشاف، فإنهم يظلون عاجزين أمام التحدي الكبير وهو عدم قدرتهم على الخلق حتى للذباب الذي هو أضعف مخلوقات الله، لأنه ليس لهم خاصية الخلق كونهم مخلوقين، وأنهم يخضعون لصاحب الخلق والقدرة والعظمة... نعم إنه التحدي للإنسان، ويتعالى هذا التحدي حتى يتجاوز قضية الخلق إلى أبسط القضايا وأدناه شأنًا، وهي عجزهم عن أن يستتقنوا شيئًا سلبهم إيّاه الذباب الهزيل النحيل، فهل يتصور الإنسان بعدُ ضعفًا أشدَّ وعجزًا أوهى من ذلك؟ هذا هو المثل الذي ضربهُ الله تعالى للناس لكي يؤمنوا بعقيدة التوحيد التي تدعو إلى عبادة الله وحده كونه الخالق، والقادر على التصرف بالخلائق كلها، ولكي يبتعدوا عن عقائد الشرك والكفر... إلا إنه ويا للأسف، لا يزال المشركون على شركهم، والكافرون على كفرهم، والمعاندون على غيهم، وكلهم لا يريدون أن ينصاعوا لدعوة الحق، فيتركوا الآثام التي يرتكبون والشرور التي يفعلون، وكأنهم بدعواهم يتوهمون أن الحياة الدنيا باقيةٌ لهم، وأنه لا آخرة ولا حساب ولا دينونة ولا عقاب..

وهكذا يتسامى الإسلام في تحديهِ الإيجابيِّ البناء من خلال آياته البيّنات التي تتعلق بخلق الإنسان وخصائصه، وبعقيدته الدينية وصحة هذه العقيدة، وفي منحه القدرات حتى يسودَ ويتخلَّق بالصفات الحميدة، بالإضافة إلى ما في القرآن المجيد من تحديات لكل ضلال أو زيف أو باطل، حتى يمكن القول بأنه كتاب الله المعجز

المتحدِّي بمعناه ومبناه وتلاوته، قوله تعالى: {وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّمَّنْ مِثْلِهِ} [البقرة: 23].

والعجيب أن القرآن وهو بين ظهرانينا لا يريد الناس الاهتداء به والعمل بموجبه، لذلك كان لزاماً على كل مسلم أن يعود إليه ليتدبَّر معانيه، ويفهم مقاصده وغاياته حتى يحمل الإسلام ويدعو إليه، متحدِّياً بتعاليمه وأفكاره كل المعارضات التي يواجهها، بعد أن صدَّق بآياته وعظيم مدلولاته التي تدحض كلَّ النظريات والمذاهب والمعتقدات البالية التي أفسدت الإنسان، وأبعدته عن إنسانيته، كما أبعدته عن خالقه، وبذلك يكون داعياً إلى الصراط السويِّ وإلى العقيدة السليمة التي جاءت من عند الله عزَّ وعلا.

والداعية بمجرد أن يلتزم بالإسلام يكون قد شرع بالتحدي، أي أدرك معنى الحياة وأهميتها، فقام يتحدَّى كل ما يطمس حقائق هذه الحياة، ويشوِّه معالمها الجميلة، أو يعارض الغاية النبيلة التي أوجده الله تعالى من أجلها..

والتحدِّي يجب أن يقود دائماً إلى التغيير، ومن هنا نرى أن الذين كانوا يسعون إلى التغيير إنما هم في الحقيقة يتحدَّون الأوضاع القائمة والمفاهيم السائدة، فكان لزاماً عليهم أن يدركوا مسؤولياتهم كاملةً، لأن المتحدِّي لا يستطيع أن يثبت ويستمرَّ إلا إذا أدرك أولاً وقبل كل شيء مسؤولية عمله وأهمية التغيير الذي يتوخاه في تحدِّيه..

وفكرة التحدي تنبثق عنها فكرة التعارض التي تكون القوة المحركة التي تنشئ الحركة والتي من شأنها صنع أسبابها. وكلما نشأ تعارضٌ جديد صحيح، فإنه يزلزل القديم السقيم ويحدث التغيير فيه.

وفكرة التعارض عقبة في وجه الدعاة، إذا اجتازوها بنجاح يكونون قد وصلوا إلى غايتهم المثلى التي هي رضوان الله تعالى.

والتحديّ يكون دائماً موجهاً إلى أفعال وأقوال من هم قائمون على شؤون الناس، وتكون المواجهة معهم إذا كانت أفعالهم وأقوالهم تغاير الإسلام، ولكن شرط أن تكون بالقدر الذي تكون عليه أهمية الاستفزاز وخطورته، وهنا يجب أن يكون هناك تناسب بين طبيعة الاستفزاز والموقف الذي يتخذه مفهوم الداعية في مواجهته. وعلى هذا فلو افترضنا أن الأمر الذي يريد أن يتحداه كان ضعيفاً بحيث لم يصل إلى درجة الخطورة فإن الإجابة عنه ستكون هي أيضاً ضعيفة، بحيث لا يعود من لزوم لهذه الإجابة، لأنّ التحديّ في مثل هذه الحالة يفقد معناه كعامل في إحداث التغيير، إذن فالتحدي المناسب هو الذي يستلزم نشوء إجابة كافية لتحريك أسباب التغيير. ثم إن فاعلية الإجابة تنمو متناسبة مع قيمة التحديّ حتى يصل إلى الحدّ المطلوب وإلا فإنّ التحدي يصبح منعدم التأثير لأنه يضع أمام العقل استحالة ليس في طوقه أن يحلّها.

وتصبح الإجابة في مثل هذه الحالة عديمة الجدوى.

وفي هذا الإطار يجب أن يتم تغيير المجتمع بين حدّين، وذلك في حالة شبيهة بالإفراط تنشأ عن زيادته على قدر معيّن. وبناء على هذا الفهم للتحدي فإن بقاء بعض الجماعات الإنسانية في حالة راکدة من دون أن تكوّن مجتمعاً بعناصره المعروفة لا يخرج عن الاحتمال بأن هذه الجماعات قد عمدت إلى الفرار عن طريق قسوة التحديّ أي إنها لم تتحدّ التخلف والانحطاط نتيجة أوضاع قائمة متردّية ومفاهيم سائدة سقيمة، وبالتالي لم تستطع أن تحدث تغييراً ذا بال في شرائط حياتها وبقيت ملتصقة بواقعها السيئ المتخلف.. وعلى خلاف تغيير أوضاعها الفاسدة، وقامت فعلاً بالتحدي، فقد استطاعت بذلك أن تغير طرائق حياتها تغييراً تاماً ونجحت أخيراً في بناء مجتمع متحضر شهده وأشار إليه التاريخ...

هكذا يجب أن يفهم الداعية أن التحدي ينبغي أن يسير انطلاقاً من هدف التغيير ومن تهيئة أسباب هذا التغيير، واعتماد كل الإمكانيات التي توصل إليه.. وحتى يمكن للداعية المسلم أن يحمل فكرة التغيير أي أن تكون طريقة عمله مبنية على التحدي، فإنّ عليه دائماً أن يبني مواقفه على أساس الأحكام الشرعية والمفاهيم الإسلامية، لذلك نرى في ضوء فهم القرآن الكريم أن المسلم وُضع بين حدّين هما: الوعد والوعيد. ومعنى ذلك أنه وُضع في أنسب الظروف التي يتسنى له فيها أن يجيب عن التحدي الروحي في أساسه.

فالوعيد هو الحد الأدنى، والوعد هو الحد الأعلى ومن هنا نجد أن شعور المسلم قد وُضع بين حدّي العمل المؤثر، وبين شرّ مستطير إن هو استكبر وعصى، وخير عميم إن هو امتثل وأطاع، وهما الحدّان اللذان ينطبقان على مفهوم الآيتين الكريمتين:

1 – {فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ} [الأعراف: 99].

2 – {إِنَّهُ لَا يَأْسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ} [يوسف: 87] وعدّ ورجاء:

وبين هذين الحدّين تقف القوة الروحية متناسبة مع الجهد الفاعل الذي يُبذل طبقاً لأوامر السماء أي طبقاً للغاية القصوى التي هي رضوان الله تعالى. وفي هذه الحالة الروحية نسيت سميّة أم عمار ما وقع عليها من عذاب عندما رأت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، وقالت: انظر ماذا حلّ بنا يا رسول الله (وهي تعني زوجها ياسر الذي مات تحت العذاب وابنها المغمى عليه من شدة التعذيب، ونفسها التي أشرفت على الهلاك). وسمعت الرسول الكريم يقول لها: صبراً آل ياسر فإن موعدكم الجنة.. وهنا تفاعلت قوتها الروحية، فابتسمت متحدية كل من حولها من الظالمين، وكل ما سيحلُّ بها وقالت: الحمد لله. والله إنني أشمُّ رائحتها يا رسول الله.

وبمثل هذه الحالة الروحية صبر بلال رضي الله عنه على ما كان يلقاه من عذاب ومحن، فوجدناه وهو في قمة المحنة يرفع إصبعه وهو يكرر إجابته على تحدي قريش: أحد.. أحد.. ولم تستطع قوة في الأرض - وما كان لها أن تستطيع - أن تخفض إصبعه، إذ إنَّ روحه، في اللحظة التي كانوا يصبُّون عليه جام غضبهم وينزلون العذاب على بدنه، كانت مغمورة في فيض نوراني لا يوصف، هو «الوعد» الحق الذي وعد به الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) آل ياسر..

وهكذا يتبين أنَّ في هذه النشوة الروحية يتحرر الفرد جزئياً من قانون الطبيعة المفطور في ذاته ويخضع وجوده كله للمقتضيات الروحية التي أوجدتها الفكرة الدينية في نفسه، بحيث يمارس حياته في هذه الحالة الجديدة طبقاً لقانون الروح. وهذا القانون بعينه هو الذي كان يحكم آل ياسر وبلالاً وهم تحت العذاب. فصيحة بلال: أحد.. أحد... لا تمثل صوت الغريزة، لأن صوت الغريزة قد صمت تحت وطأة شدة التعذيب؛ كما أنها لا تمثل نداء العقل فالألم لا يتعلَّق الأمور.. إذن، إنها صيحة النفس المؤمنة المطمئنة تحررت من آسار الغرائز بعدما تمَّت سيطرة العقيدة عليها نهائياً في ذات «بلال بن رباح».

هكذا يأخذ الإسلام هذا المخلوق البشري الضعيف في لحظات ضعفه، فيُريه أن فيه إلى جانب الضعف قوة، وإلى جانب الشهوة الحيوانية أشواقاً روحية، وإلى جانب التمرد والاستكبار طاعةً وتضحية. فهو يعطف عليه في لحظة الضعف ليأخذ بيده إلى مراقي الصعود، فيعدُّه في لحظة العثرة ليحلِّق به إلى الأفق من جديد، ويتوعَّده كي يردعه عن الاستسلام لأهوائه ويثنيه عن الإصرار والاستمرار في غيِّه، وبالتالي كي ينشله من أحضان الشيطان الذي هو عدوُّ له والذي يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير.

وهكذا يجب أن تكون الحركة التي تقع بين حدّي الوعد والوعيد، هادفةً إلى ما هو أعلى، محلقة فوق ما هو أدنى – إن القوة الروحية التي تتطابق مع العمل المثمر الفاعل تقع بين حالين من أحوال النفس، لا يوجد وراءهما إلا الخمول والاستكانة في جانب، واليأس والعجز في جانب آخر. إن القرآن الكريم ليعرض لنا صورةً أخاذةً لهذين الحدّين اللذين يضمّان العمل المثمر في قوله تعالى: {وَلَيْنُ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً ثُمَّ نَزَعْنَاهَا مِنْهُ إِنَّهُ لَيَؤُوسٌ كَفُورٌ} (9) وَلَيْنُ أَذَقْنَاهُ نَعْمَاءَ بَعْدَ ضَرَاءٍ مَسْتَهُ لَيَقُولُنَّ ذَهَبَ السَّيِّئَاتُ عَنِّي إِنَّهُ لَفَرِحَ فَخُورٌ} {هود: 9 – 10}.

فالقرآن الكريم يدعو الإنسان إلى التحدي من أجل عمل بناء مفيد للفرد وللجماعة، على الرغم مما قد يعترضه من صعاب، وما يواجهه من مخاطر في تحديه من أجل التغيير. لكن البعض، كما نسمع اليوم، يقول: هل يجوز لي أن أتحدى وأعرض نفسي للتهلكة والله تعالى يقول: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ}.. ونحن نسأل المسلم، أو الداعية الذي يريد أن يحمل دعوة الله من دون تحدي، ومن دون هدف التغيير نسأله: هل إن ضياع العقيدة أهم أم ضياع الأَنْفُس والأموال؟

ولئن ضاعت العقيدة فماذا بقي للأَنْفُس، وكيف تُصانُ الحرمات والأموال؟ فإذا لم تُحمل العقيدة حملاً صحيحاً سليماً على أساس من التحدي للعقائد التي لا تتوافق وفطرة الإنسان فإن مصير هذا الإنسان، سيؤول، بجميع أفراد جنسه إلى البوار والدمار، وسيكون المصير المحتوم النار.. هذا فضلاً عن أن مفهوم الآية الكريمة هو عكس ما يتصورون. لأنَّ الآية الكريمة تبدأ بقوله تعالى: {وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195] أي إذا لم ينفقوا الأموال والأَنْفُس في الجهاد في سبيل الله، فسوف يكون مصيركم إلى الهلاك، وهو كما يتبيّن عكس ما يظنون ويتصورون، لأنَّ في الآية دعوة إلى البذل، والتضحية،

والعمل في سبيل الله تعالى أي الجهاد.. فمن لم يبذل، ولم يضحِّ، ولم يعمل، فإنه سيكون من الهالكين، لأنه لم يعمل في سبيل الله، ومن أجل رضوان الله.. وبهذه العقيدة الصافية في جهاد المؤمنين الصادقين، كما ظهرت عند المسلمين الأوائل حيث تحدت صيحاتهم اللحم والدم، وتحدت أعمالهم طبيعة البشر، قام المجتمع الإسلامي الأول، كريب للفكرة الدينية، وقد شق طريقه، وأكمل شبكة علاقاته الداخلية بقدر امتداد شعاع هذه الفكرة في الأنفس.. لكن هذا المجتمع الوليد، ونتيجة لتوسعه، تولدت عنده ضرورات جديدة كان من شأنها أن تكمله وتدفع به إلى الاستمرار، إلا إن الظروف التي رافقت ذلك الاكتمال انحرفت عن مجراها الطبيعي، بحيث كان المنعطف ماديًا بعيدًا عن العقيدة، لم تقوَ فيه سيطرة الروح على الغرائز (أي سيطرة المفاهيم الإسلامية) على السلوك، وحينئذٍ شرعت الغرائز في التحرر من قيودها بالتدرج على الصورة التي حفظها التاريخ، مع كل ما أدخل عليه من تزييف وكذب، لكن هذه الصورة لا تزال ماثلة في واقعنا الراهن المتخاذل، وهي تنتظر التبدل والتغيير عن طريق التحدي الذي سيرفع لواءه دعاة الدين الحق، بإذن الله تعالى، حتى تعود كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى. وهؤلاء الدعاة سوف يجدون عملهم صعبًا وشاقًا للغاية، لأن هنالك فئات كثيرة من الناس أبت عليها نفوسها أن تؤمن بعقيدة التوحيد، واندفعت وراء أهوائها تريد محاربة الإسلام والقضاء عليه، كما يبين لنا ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى: {يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ} [التوبة: 32]، أي بما ينشرون من الأضاليل، وما يدعون من الأباطيل، وما يتعمدون من تحريف وتزييف يريدون إدخاله على مفاهيم الدين الحق حتى يحققوا أغراضهم الدنيئة...

ولو حققنا في هذه الأغراض لوجدناها تحمل نوعًا من التحديّ الخفيّ لحقيقة الدين، وبالتالي لأمر الله تعالى باتّباع الدين الحقّ الذي هو «نور الله» بحسب مدلول الآية الكريمة.. ويأتي تحديّ العزّة الإلهية صارخًا بتلك الفئات أن تفلح من الآثام التي ترتكبها لأنّ الله أرضى هذا الدين للناس ويأبى إلاّ أن يتمّه رغم أنوف الكارهين وذلك بقوله تعالى: **لَوْ يَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (32) هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ** [التوبة: 32 - 33].. فالقرآن الكريم يسمّي تلك الفئات صراحة بأنهم: الكافرون والمشركون.. وهم الذين يريدون أن يقضوا على عقيدة التوحيد حتى تستقيم عقائدهم التي فرضتها عليهم أهواؤهم ومصالحهم الدنيوية، ولكن أنّى لهم أن يطمئنوا إلى ما يدبّرون وما يريدون وإرادة الله تعالى دائماً هي الغالبة؟!.. وقد أثبت التاريخ بالفعل أن الله تعالى قد أظهر دينه على يديّ رسوله الكريم، وعلى أيدي المسلمين الأوائل المجاهدين، الذين حملوا لواء الدعوة، وكسروا شوكة الأباطرة والقيصرة على الرغم مما كان يملك هؤلاء من أسباب القوة والجبروت التي لم تنفع أمام تحديّ الإيمان الذي عمرت به قلوب المسلمين، وجاهد من أجله الأبرار المخلصون.

ولئن كان المسلمون قد تخلّوا عن التحديّ حتى ضاعت دولتهم، وتشتتت أمتهم، وباتوا في أضعف الأحوال، إلاّ إنّ هذا الضعف لن يدوم، وسوف يعود المسلمون بإذن الله تعالى ليمتشقوا سلاح التحديّ من جديد حتى يُعيدوا ما فقدوه.. والذي يبشر بهذا الأمل ما نلمس اليوم من الصحوة الإسلامية الجديدة في بلاد المسلمين وأقطارهم كافة.. إذ لا أحد ينكر أن مطلع القرن الخامس عشر الهجري يشهد صحوة جديدة للمسلمين على إسلامهم، لكنّ هذه الصحوة يمكن أن تكون بمنزلة سلاح ذي حدّين؛ فإن اقترنت بالوعي والتروي والتخطيط، على أساس المفاهيم

الإسلامية الصحيحة، فسوف تكون المحرك الأهم لإيقاظ النفوس من غفلتها والحثّ على العمل الجدّي البنّاء، وبالتالي لحمل لواء الدعوة على أساس التحديّ المفروض على المسلمين.. وإلّا فإنها لا تلبث أن تتخذ منحنى عاطفيّاً، يغلب عليه الانفعال، وتحركه المشاعر الهوجاء، التي يمكن أن تخدم لأقلّ المصادمات، فتضيع الصحة هباءً منثورًا.. وبذلك ينقلب الأمل الجديد إلى خيبة قاتلة، قد لا يستطيع المسلمون تلافي نتائجها الضارة إلّا بعد حين..

كما أنه يجب أن يكون واضحاً أنّ هذه الصحة، لن يدعها أعداء الإسلام تسير في مجراها الطبيعي المؤمل لها، ولسوف يحاولون جاهدين أن يحولوها عن وجهتها الصحيحة، كما دأبوا عليه، وكما عودونا، منذ فجر الإسلام وحتى اليوم. من هنا كان التحديّ في حياة المسلمين شرطاً لازماً لكي يردّوا عنهم الهجمات الشرسة التي يتعرضون لها، والتي اتخذت على الأيام أشكالاً كثيرة ومتنوعة، حتى كان من جرّائها ذلك الصراع الذي دار بين الأمة الإسلامية وأعدائها بصورة دائمة.. ولئن كان أعداء الإسلام قد نجحوا إلى حد كبير بإلحاق الهزيمة بالمسلمين وجعلوهم يتخفّون عن التقدم الذي يدعو إليه دينهم، إلّا إنهم فشلوا وباءت ظنونهم بالخسران، في تحديّهم للإسلام نفسه، إذ ظلّ هذا الدين القويم شامخاً لا تهزه المؤامرات، ولا تؤثر فيه المغالطات، ولا يشوّهه الإدخال مهما كان نوعه، يحفظه كتاب الله الكريم وقرآنه العظيم، لأنّ هذا الحفظ بأمر منه تعالى إذ قال عزّ وجل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]...

نعم لقد شهد الإسلام تحديات كثيرة له، وذلك بمختلف الأشكال والصور، ولا سيما ما يعود منها إلى التهجم على بعض أحكامه بالنقد المزيف حيناً، وبالتضليل أحياناً، أو عن طريق إظهار الأفكار الإسلامية وكأنها عاجزة عن معالجة مشاكل الناس،

وتقديم الحلول للأزمات التي تعصف بالعالم.. وكان من جملة ما اتَّبَعه أعداء الإسلام في ذلك محاولاتهم القضاء على اللغة العربية لأنها لغة القرآن، أو عن طريق إخضاع المسلمين لمطامعهم، وذلك بالتأثير فيهم مادياً ومعنوياً، حتى يكوّن رموزاً للتحلل والتقلت من التزامهم الديني، ويقتدي بهم آخرون غيرهم كثيرون.. وقد ظهرت تلك الدسائس إما على شكل حركات دخيلة على الإسلام، أو على شكل أبحاث ودراسات، وكان للمستشرقين اليد الطولى فيها، فهم الذين ابتدعوا، وألّفوا الكتب وبنوا المدارس في سبيل محاربة الإسلام والنيل منه..

على أن دراسة الإسلام دراسةً موضوعية، علمية، صادقة، بعيداً من أيّ عصبية أو مصلحة نفعية، أو خلفية بعيدة، تثبت بلا ريب أنه الدين الحقّ، وأنه أفضل منهج لحركة الإنسان والحياة والكون، وإنه لو اتُّبعت تعاليمه، وطُبقت أحكامه لزالّت المظالم والمفاسد، وحُلّت المشاكل واختفت الأزمات.. كما أنّ الاهتداء بنورانيته يجعل السيادة للأخلاق القويمة، وللقيم والمثل العليا، فيستوي الإنسان، فرداً وجماعات، على الحقّ والعدل، وعلى التعاون والتآخي، فتتحقق إنسانية الإنسان بكل ما تحمل هذه الكلمة من معانٍ سامية وقيم رفيعة..

وإننا على يقين بأن رفض الإسلام عقيدةً ومنهجاً في الحياة، قد أدّى بالإنسان إلى الضياع، فأخذت تجرُّه الأوهام، وتحقيق به الشرور، حتى بات القلق واليأس والتعاسة، وما شاكل ذلك، هي التي تسيطر عليه وتقضّ مضجعه، وتتركه نهباً لوساوس الشيطان.. وكأني بأعداء الإسلام وقد أرادوا إبعاده من بلادهم ومن مجتمعاتهم، بل من الناس جميعاً، يحصدون الآن نتائج أفعالهم، فصار مثلهم كمثل السحر الذي انقلب على الساحر، إذ باتوا هم أنفسهم، ومعهم أبناؤهم، ومن وراءهم أناس مجتمعاتهم، باتوا كلهم على تلك الأحوال المزرية التي تتحكم فيها الأهواء

والمطامع، وتسييرها الأنانيات والماديات، بحيث نراهم في الشقاء يتخبطون، وفي الهموم يغرقون، إذ لا أحد منهم إن كان حاكمًا أو تاجرًا أو صانعًا أو موظفًا أو عالمًا أو فردًا عاديًا، إلا ويرزح تحت أعباء الهموم، وتشده الحياة المادية بعيدًا من أيّ قيمة روحية...

على أن كثيرًا من المسلمين، وخصوصًا أولئك الذين ساروا في ركاب أعداء الإسلام، ليسوا بأفضل حالًا، ولا أهنأ بالأمن. وأما المؤمنون الصادقون، الذين التزموا بالإسلام، فهم الذين ينعمون بدفء هذا الإيمان، ويقدرّون الحياة على حقيقتها، لأنهم من معين الإسلام يستقون وعلى منهجه سائرون...

فإلى كل تلك الفئات، بل وللناس كافة، نقولها كلمة صدق وحق: إن الإسلام وحده هو الشفاء وهو الأمل وهو الرجاء، ولن يكون إنقاذًا إلا بالإسلام، فليتدارك الناس ما هم فيه من ويلٍ وثبور، ومن عظام الأمور، وليعودوا إلى الإسلام قبل أن يفوت الأوان، وقبيل أن تحين الساعة التي لا ريب فيها، وعندئذ سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون.. على أن المسؤولية الكبيرة تقع بالدرجة الأولى على المسلمين، وبالأخص على من عندهم القدرة على حمل الدعوة ونشرها بين الناس.. ولن يكون لهؤلاء من سبيل إلا طريق التحدي الذي يؤدي إلى التغيير، وإلى بناء جديد للعالم على أساس الإسلام الفاعل الذي يمارسه الإنسان عقيدة وقولًا وعملاً.

التأثير والانتفاع

الثقافات والحضارات الأجنبية

وحقيقة التأثير والانتفاع

واجب الانتفاع بهما وليس التأثير

قد تكون لدينا، أو قد نقع في حياتنا على أفكار أو معلومات أو نعرف مدى صحتها أو خطأها، ولا ندري إن كنا نتقبلها أو نرفضها، ما لم يكن هنالك المقياس أو المعيار الذي نزن به أو نقيس عليه هذه المعلومات أو الأفكار ويمكن أن نحكم من خلاله على الواقع ونتعرف الحقائق بصورة صحيحة..

والمعيار المطلوب، في نظرنا، هو العقيدة العقلية، أو بعبارة أخرى هو الفكر الأساسي عن الإنسان والكون والحياة.. ومثل هذه العقيدة لا تكون إلا من الله سبحانه وتعالى، وما عداها من صنع الإنسان، لا يُعدّ عقيدة بالمعنى الصحيح، بل يبقى أفكارًا تظل عرضة للتغيير والتبديل، وعرضة للخطأ والتأويل كما تبين لنا من النظريات المختلفة التي يضعها الإنسان وبرهن على صدقها بالأمس، ثم نقضها إنساننا العصريُّ اليوم وأقام ألف برهان وبرهان على خطئها وفسادها. لذلك كانت المغالطات التي وقع فيها جميع الناس، ثم وقع فيها المسلمون بشكل عام، بحيث لم يعد المسلم قادرًا على التمييز بين حقيقة العلم والثقافة، ومعنى الحضارة والمدنية، حتى يعرف كيف يفرّق بين الأفكار التي يجب عليه أن يتأثر بها والأفكار التي يجب عليه أن ينتفع منها، والأفكار التي يجب أن يرفضها ويقاومها حتى لا يشوّه

إسلامه، وبحيث لا يخالط بين التأثير والانتفاع، ولا يجعل نفسه تحت ضغوط تأثيرات الأفكار التي تسيّر شخصية وفقاً لمضامينها المفروضة عليه فرضاً. من هنا كان بحثنا في هذه الأفكار حتى يتبين للمسلم الطريق الذي ينبغي أن يسلكه، من أجل نفسه وأمته وعقيدته، وحتى يمكن أن يدعو إلى هذه العقيدة دعوة خالصة لله تعالى، وينشرها بين الناس على أنها هي العقيدة السليمة والصحيحة التي أنزلها الله تعالى لهداية الناس وخيرهم..

فما الفرق بين العلم والثقافة؟

يقال في اللغة: عَلِمَ الرَّجُلُ الشَّيْءَ: عَرَفَهُ. وأَعْلَمَهُ الأَمْرَ: أَطْلَعَهُ عَلَيْهِ. ولذا كان عِلْمُ الرَّجُلِ يَأْتِي عن طريق حصوله على حقيقة العلم.

أما الثقافة فمعناها: الحِذْقُ. فيقال: ثَقِفَ الكَلَامَ ثقافةً أي حَذَقَهُ وفهَمَهُ وفي القديم كانوا يطلقون لفظ «العلم» على كل معرفة؛ مهما كان نوعها، من دون أي تفريق بين العلوم والمعارف؛ ثم أخذ يتحدد معنى «العلم» بمعارف معينة، ومعنى «الثقافة» بمعارف معينة أخرى، وبذلك صار للعلم معناه الاصطلاحي، وللثقافة معناها الاصطلاحي، أي المعنى الخاص الذي هو غير معناهما اللغوي.

فالعلم اصطلاحاً: هو المعرفة التي تؤخذ عن طريق الملاحظة والتجربة والاستنتاج، كعلم الطبيعة، وعلم الكيمياء، وسائر العلوم التجريبية..

والثقافة اصطلاحاً: هي المعرفة التي تؤخذ عن طريق الأخبار والتلقي والاستنباط. وعلى هذا الأساس نجد أن الرسول محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم) تلقى عن ربه الوحي وحَدَّثَ به ثم صار من بعد ذلك الذي تلقاه وحَدَّثَ به (أي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، تاريخاً مكتوباً باللغة العربية؛ فأتى المجتهدون واستنبطوا من الكتاب والسنة أحكاماً لمعالجة المشاكل المستجدة فكان الفقه...

ثم راح العلماء يتعمّقون في فهم القرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة، ويبسطون هذا الفهم، فكان علم التفسير.. وعندما أخذوا يبحثون في جميع أعمالهم المادية، ورأوا أن جميعها يجب أن تُسَيَّرَ وفق أوامر الله ونواهيه، كانت الفلسفة.. وبذلك كانت الثقافة الإسلامية هي اللغة والحديث والتاريخ، والفقه، والأدب والتفسير والفلسفة..

فهذه جميعًا شكّلت للمسلمين ثقافة متعددة النواحي، أقبلوا على تعلمها مع اهتمامهم بالثقافات الأخرى.. ذلك أن الذين اعتنقوا الإسلام وآمنوا به، رأوا أن حياتهم متوقفة على فهمه وحمله للناس جميعًا. كما أنهم رأوا أن الإسلام وحده أساس وحدتهم وسبب نهضتهم، وعزهم ومجدهم. لذلك عكفوا عليه يدرسونه ويتقّهونه بدقة وشمول. ولما كان فهم الإسلام لا يتأتّى بغير اللغة العربية، انكبوا عليها يدرسونها ويشرحونها ويضعون قواعدها؛ فدرسوا الشعر الجاهلي، وعادات العرب، وخطبهم وأيامهم، لكي يكون في إمكانهم فهم كتاب الله وسنة رسوله بعمق وصدق.. ولم يمنعهم ذلك كله من الإقبال على العلوم العقلية يدرسونها – من أي مصدرٍ جاءت – ليكون لديهم السلاح الثقافي والعلمي الذي يمكنهم من شرح عقيدتهم للناس، وتبيانها بالدليل العقلي، بحيث كان على كل عالم، ومهما كان نوع الثقافة، أو فرع العلم الذي تخصص به – أدبًا أو تفسيرًا، أو رياضياتٍ أو صناعات – أن يتتقف بالثقافة الإسلامية أولًا، ثم يقبل على الثقافات الأخرى لينتفع منها..

يبقى أن نشير إلى شيء مهم وهو أنه إذا كان على المسلمين أن يتتقفوا بالثقافة الإسلامية، فإنه بعد انتشار الإسلام إلى بقاع كثيرة من الأرض، ودخول شعوب متعددة اللغات فيه، كيف يمكن لهذه الشعوب الوقوف على الثقافة الإسلامية، إذا كانت لا تتأتّى إلا باللغة العربية؟

والجواب سهل عن ذلك، فاللغة أداة أو وسيلة مصطلح عليها للتعبير؛ وفي إمكان المسلمين أصحاب الشأن أن يوصلوا الثقافة الإسلامية إلى أخوانهم، في أي بلد كانوا، عن طريق ترجمة المؤلفات التي تشكل في مجملها الثقافة الإسلامية، بحيث يصبح على المسلم غير العربي، أن يختار من تلك الترجمات ما يناسبه حتى يتتقف إسلاميًا..

وهكذا يمكن القول بأنه، في مجال التفريق بين العلم والثقافة، هناك معارف خاصة تنجم عنها العلوم التجريبية كافة، وتلحق بها معارف غير تجريبية كالحساب والهندسة والصناعات؛ كما أن هنالك معارف أخرى تتبع وجهة نظر معينة وتكون من الثقافة كالرسم والنحت والتصوير ومختلف أنواع الفنون...

وفي مجال هذا التفريق يكون العلم عالميًا، ويؤخذ أخذًا عالميًا، فلا تختص به أمة من دون أخرى.. بمعنى أن العالم عندما ينتج علمه، فإنّ هذا النتاج يصبح شائعًا بين سائر الأمم، ما لم يختصّ بناحية معينة تتعلق بالعقائد، وتعمل إحدى الأمم على حصره بها من دون غيرها، فلا تعطيه إلى غيرها إلاّ بمقدار ما تجد ذلك متوافقًا لمصالحها.. وأما الثقافة فهي تنسب إلى الأمة التي تنتجها، وقد تكون إحدى خصوصياتها ومميزاتها، كالأدب وسير الأبطال، أو نظرتها الفلسفية في الحياة، وما إلى ذلك من الآثار الفكرية التي تشكل الطابع الخاص لثقافة كل أمة.. على أن الأمة لا يمكنها الانتقال إلى ثقافات غيرها، إلاّ بعد أن تدرس ثقافتها هي، وتعيها، وتتركز في ذهنها، عند هذا الحد فقط يمكنها التعرف إلى ثقافات أخرى، ما لم تكن هذه الأمة أو الجماعات أصلًا بلا أدنى ثقافة، أو ضعفت ثقافتها، وفي هذه الحال تصبح تَبَعًا للثقافات التي تتأثر بها..

من هنا كان فرضًا على المسلمين، التثقف بالثقافة الإسلامية أولاً بالذات، وسواء تعلقت بالنصوص الشرعية أو بالوسائل التي تمكّن من فهم هذه النصوص وتطبيقها - مع الأخذ في الاعتبار أن لا فرق بين التثقف بالأحكام الشرعية أو بالأفكار الإسلامية، فهذه الأخيرة تشرح الأحكام وتجعلها أقرب إلى متناول الفهم والتطبيق.. وهذا الفرض على المسلمين ضرورة مهمة لهم حتى لا يبقوا في واقعهم الأليم الذي يعانونه منذ غزا الغربُ البلاد الإسلامية بثقافته وحضارته وبسط عليها أحكامه ومفاهيمه وسلطانه، مما أدّى إلى إعراض المسلمين عن الثقافة الإسلامية فتقلّص دورُ الإسلام، وانحرف الذوق السليم عن جادّته من جراء الدعايات المضللة التي تشن حملاتها على الإسلام وعلى ثقافته تباغًا وبلا فتور. يبقى أن نشير إلى أنّ للثقافة الإسلامية طريقةً معينةً للدرس، وهي تتلخص في ثلاثة أمور:

- 1 - درس الأشياء بعمق حتى تُدرك حقائقها إدراكًا صحيحًا، لأن الثقافة الإسلامية ثقافة فكرية، عميقة الجذور، ودراستها تحتاج إلى صبرٍ وتحملٍ..
- 2 - أن يؤمن الدارس بما يدرس حتى يعمل به؛ ومن وقف على حقيقة الأفكار الإسلامية، بعيدة من التشويش والتضليل والتعصّب، لا بد من أن يؤمن بها، أي أن يصدّق الحقائق التي يدرسها تصديقًا جازمًا، من دون أن يتطرق إليها أي ارتياب في كل ما يتعلق بالعقيدة، وأن يغلب على ظنه مطابقتها للواقع إذا كانت من غير العقيدة كالآداب والأحكام، شرط أن تكون مستندة إلى أصلٍ معتقدٍ به اعتقادًا جازمًا غير قابل للشك.. ومن منطلق هذا الاعتقاد كأساس للثقافة، كانت الثقافة الإسلامية عميقة ومستنيرة، وفي الوقت نفسه مثيرة ومؤثرة، حتى يمكن اعتبارها بمنزلة النار التي تحرق الفساد، والنور الذي يضيء طرق الإصلاح..

وتأثير الثقافة الإسلامية يكون بأن التصديق الجازم بأفكارها يجعل العلاقة بين ما يجري في داخل الإنسان وواقعه والمفاهيم الموجودة لديه عن الأشياء، مرتبطةً بتلك الأفكار، فيكون التأثير الهائل في النفوس، إذ تتحرك المشاعر نحو الواقع الذي تضمّنه الفكر - لأنّ الاعتقاد بها هو ربط المشاعر بالمفاهيم - فيحصل حينئذٍ الاندفاع، والشوق للعمل بالأفكار التي تبثّها الثقافة الإسلامية.

3 - أن يدرس الشخص الثقافة الإسلامية دراسة عملية تعالج الواقع المدرك المحسوس، لا دراسة مبنية على فروض نظرية.. ذلك أن المشاكل قد تعالج بطريقة النظريات، لكن هذا العلاج لا يعطي الحلول الملائمة ما لم ينطلق من الواقع، أي من دراسة المشكلة فعلياً من حيث الزمان والمكان، ومدى ملاءمة الأفكار للواقع، حتى يمكن للحكم الصحيح على الواقع، ومتى استكملت الدراسة الإسلامية طريقها على هذا النحو، كان المسلم المثقف بالثقافة الإسلامية عميق الفكر، مرهف الإحساس، قادراً على حل مشاكل الحياة.

من هنا كانت أهمية الدراسة للثقافة الإسلامية حتى تتكون لدى الإنسان المعطيات التي تمكنه من حل مشاكل الحياة..

بعد هذا التفريق بين العلم والثقافة، لا بد من التفريق بين الحضارة والمدنية.. فالحضارة هي مجموعة المفاهيم النابعة من وجهة النظر إلى الحياة. والمدنية هي الأشكال المادية المحسوسة التي تستعمل في شؤون الحياة.. فإذا نشأت المدنية عن العلم والصناعات كأدوات المختبرات، والآلات الزراعية والصناعية، والأثاث ولوازم البيوت، وما شاكل ذلك كله.. كانت مدنية عالمية لا يُراعى في أخذها أي شيء، لأنها لا تُعدّ من الحضارة، بل هي لشؤون الحياة...

أما إذا نشأت المدنية عن حضارة معينة تختلف عن حضارة أخرى، كالمدينة الناشئة عن الحضارة الغربية في إنتاج بعض الوسائل التي تتناقض مع الحضارة الإسلامية كلّ المناقضة، فهذه الوسائل من المدنية لا يجوز أخذها في شيء.. فالحضارة الغربية مثلاً تُعدّ صورة المرأة العارية - بكل ما فيها من مفاتن - شكلاً مدنياً، يعبر عن الذوق الفئّي بما يتفق مع مفاهيم الغرب عن المرأة في الحياة.. لكنّ هذا الشكل المدني يتناقض مع حضارة الإسلام ويخالف مفاهيمه عن المرأة كونها عرضاً يجب صيانته، وقيمة في المجتمع لا يقل دورها عن دور الرجل فيه؛ فعرضها كقطعة فنية للزينة، مع ما فيه من حطّ بكرامة المرأة وقيمتها قد يثير غريزة النوع ويؤدي إلى فوضوية الأخلاق، التي لا تحمد عقباها..

ومثل ذلك نظرة الغرب إلى العلاقة العائلية، أو العلاقة الأبوية، والعلاقات في المجتمع بوجه عام التي تقوم إجمالاً على تبادل المصالح الشخصية، واقتسام المنافع المادية، بعيداً من الروابط الإنسانية السامية، التي تجعل العلاقة الإنسانية فوق كل اعتبار.

وتتطلب من الحضارة الغربية النظرية التي تقوم على أساس فصل الدين عن الدولة، أو بتعبير آخر فصل الدين عن الحياة وإنكار ما للدين من أثر في الحياة، بحيث يصبح هدْفُ الحياة في الحضارة الغربية المنفعة المادية فقط. لذلك كانت السعادة عندهم إعطاء الإنسان أكبر قسط من المتعة من الجسدية، وتوفير أسبابها له، بل إعطاء الإنسان كل متطلباته المادية التي تؤمن له النفع.. أما الناحية الروحية فهي فردية ولا شأن للجماعة بها، وتكاد تكون محصورة بالكنيسة.. وبناء عليه كانت الأعمال الإنسانية هي مجال نشاط منظمات منفصلة عن الدولة كمؤسسة الصليب الأحمر، والإرساليات التبشيرية، مع العلم بأن الدول قد تقدم المساعدات لهذه

المنظمات، وقد تمدّها بما تحتاج إليه من عناصر بشرية وأجهزة وأدوات وغيرها، إلاّ إنها لا تعدّها مجالاً من مجالات وجودها..

ومن قبيل نظرة الغرب المادية إلى الحياة إقراره بمصالحه الحيوية، وعمله على تأمين هذه المصالح أيّاً كانت الأساليب والوسائل التي يعتمدها لذلك، فكانت مخططاته لاستغلال الشعوب الأخرى والسيطرة على خيرات بلادها، وكانت من جراء ذلك الثورات والنزاعات المستمرة، والتخلف والانحطاط الدائمين في حياة تلك الشعوب.. بل أغرب من ذلك أن الغرب يدعي حمايته لحقوق الإنسان، والحفاظ على حقوق الإنسان، وهو في الوقت نفسه يعمل على هدر هذه الحقوق وقتلها، كلما تضاربت مع مصالحه المادية الحيوية..

هذه النظرة الشاملة هي التي عكست الحضارة الغربية كحضارة لا تعرف القيم الأخلاقية أو الروحية أو الإنسانية، بل تعطي الأولوية والاعتبار للقيم المادية والنفعية فقط..

أما الحضارة الإسلامية فهي على خلاف ذلك تماماً.. إنها تقوم قبل كل شيء على أساسٍ روحي هو العقيدة الإسلامية، ونظرتها إلى الحياة هي مزج المادة بالروح، أي جعل الأعمال مسيرةً بأوامر الله ونواهيه؛ فالعمل الإنساني مادة، أما إدراك الإنسان صلته بالله حين قيامه بالعمل من حيث كونه حلالاً أو حراماً، فهو الناحية الروحية، وبذلك تمتزج المادة بالروح، بحيث تكون أوامر الله ونواهيه هي المحرك لأعمال الإنسان وبالتالي تأتي متلازمة مع نفعه ووفقاً للقيمة التي يراعي تحقيقها حين القيام بالعمل.. وبذلك تكون هذه القيمة مختلفة باختلاف العمل، كأن تكون مثلاً قيمة مادية كالتجارة بقصد الربح.. فالتجارة هي عمل مادي، ولكن على المسلم أن يسيرها وفق أوامر الله ونواهيه، والربح الذي يحققه من جرائها هو قيمة مادية أيضاً، لكنه

يأتي من ذلك التسيير الذي خضع لأوامر الله ونواهيه، من هنا كان الغش والاحتكار والمضاربة بالأسعار، وتحقيق الأرباح الفاحشة محرمة على المسلم لأنها لا تأتلف مع ابتغاء رضوان الله تعالى.. وقد تكون القيمة روحية كالحج والصيام والصلاة؛ أو قد تكون أخلاقية كالأمانة والصدق والوفاء؛ وقد تكون إنسانية كإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج.. وبذلك كانت القيم المادية، والأخلاقية والإنسانية، والروحية، وبهذه المعاني هي التي تشكل أساسًا للحضارة الإسلامية. بذلك اختلفت نظرة الإسلام إلى السعادة التي تقوم عند الغرب على الإشباع المادي وتأمين أسباب الرفاه والمتعة، ولا تتأثر إلا بالملذات والشهوات، وبالمطامع والمكاسب، لأنها – أي السعادة – لا تكون عند الإنسان المسلم إلا رضوان الله تعالى، كون رضوان الله هو وحده الذي يحقق الطمأنينة الدائمة؛ والمسلم عندما يتقي الله في كل أمر، ويجعل رضوان الله غايته، يشعر بهذه الطمأنينة تسري في أعماقه، وإن كان ما يعترضه من مصائب وصعوبات، قد ينغص عليه عيشه، لكنه يكل أمره إلى الله تعالى من دون أن يجعل من نفسه سببًا لتلك المصائب والصعوبات، وبذلك فإنه مهما اختلفت عليه الأحوال فهي لا تنزع شيئًا من تلك الطمأنينة التي تملأ نفسه..

ومن المتغيرات التي فرضتها الحضارة الإسلامية هي أنها قلبت الكثير من المقاييس التي كانت سائدة، وغيّرت مراتب الأشياء التي كانت قائمة، بحيث رفعت من مرتبة بعضها، وخفضت من مرتبة بعضها الآخر. ومثال ذلك أن الحياة كانت أعلى مرتبة عند الإنسان من المبدأ، فقلب الإسلام هذه المعادلة وجعل المبدأ أو العقيدة في المرتبة الأولى لأنه أعلى قيمة من الحياة، وبذلك وضعت الأشياء في المراتب اللائقة بها، فصارت الحياة عند المسلم سامية لأنها تقوم على المبدأ.. ومثال ذلك أيضًا تغيير الإسلام لمعاني المثل العليا؛ فبعد أن كان للشعوب التي اعتنقت

الإسلام مُثُلٌ عليا متعددة ومتغيرة صار لهم مثلٌ أعلى واحد ثابت بعد أن أسلموا، وهو رضوان الله سبحانه وتعالى.. وتبعًا لتغير المثل العليا عند تلك الشعوب تغيرت معاني الأشياء لديها، وتغير مفهوم الفضائل.. فعند العرب كانت الشجاعة الشخصية، والشهامة الفردية، والمناصرة العصبية، والتفاخر بالأموال والأحساب، والكرم إلى حد الإسراف، والإخلاص للقوم، والتضحية في سبيل الرفعة والمكانة بين الناس، والقسوة في الانتقام، والأخذ بالثأر وما شاكل ذلك، كل هذا كان من أصول الفضائل عند العرب، فلما جاء الإسلام لم يترك شيئًا من ذلك كما كان عليه، بل جعلها صفاتٍ يتصف بها الإنسان إجابة لأمر الله تعالى، لا لذات هذه الفضائل، ولا لما فيها من منافع، ولا لما تجرّه من مفاخر ولا لما فيها من مساوئ ومفاسد، ولا لأنها عادات وتقاليد وتراث ينبغي المحافظة عليها.. وبذلك أوجب إخضاع صفات الفرد، وخصائص القبيلة والشعب والأمة، لأوامر الله ونواهيه..

وهكذا نقل الإسلام عقلية الشعوب التي اعتنقتها، كما نقل نفسيتهم، فأصبحوا بعد دخولهم في الإسلام، غيرهم قبل دخوله.

مما تقدم يتبين الفرق بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية.

فالحضارة التي تقف في وجه الفطرة الإنسانية، فتفصل الدين عن الدولة، وتحصر الحياة بالمنافع المادية، ولا تقيم للناحية الروحية وزنًا في الحياة العامة، مثل هذه الحضارة ليست عاجزة عن ضمان السعادة للإنسان فقط، وهي أي تأمين الطمأنينة الدائمة له، بل إنها لا تنتج له إلا شقاءً وقلقًا دائمين ما دامت المنفعة هي الأساس. فالتنازع عليها طبيعي، والنضال في سبيلها طبيعي، والاعتماد على القوة في إقامة الصلات بين البشر طبيعي، لذلك سيبقى الاستعمار في طبيعة هذه الحضارة،

وسيبقى الشقاء الذي يتقلب فيه عالم اليوم، والفوضى التي تنتشر في مختلف أنحاءه..

تلك هي مواصفات الحضارة الغربية، كما تعبر عنها مظاهر مدنيته وأشكالها. أما الحضارة الإسلامية فهي حضارة سامية لأنها تقوم على عقيدة هي من صنع الله تعالى، وقد حققت القيم المادية والروحية والأخلاقية والإنسانية في مختلف المجالات، وفي كل مكان حلَّ فيه الإسلام عزيزاً. لذلك لم تكن حضارة الإسلام مستعمرة يوماً، وليس الاستعمار من طبعها، فهي لم تفرق بين المسلمين وغير المسلمين، بل ضمنت العدالة لجميع الشعوب التي دانت للإسلام، وطوال مدة الحكم القائم وفقاً لدستور الإسلام.

وتأسيساً على ما تقدم، وعملاً بالقاعدة القائلة: «إن النتائج لا تسبق أسبابها» كما أن الإدراك السليم للفلاح يجعله يعلم أن المحراث لا يوضع أمام الثيران، فإن ذلك الفرض يسمح لنا باستخدام صيغة تكوّن بديهية أساسية، وهي أن الحضارة تعيّن وجهة نظرها وتحدّد علاقاتها بالكون والحياة والإنسان، والمدنية هي التي نصنع منتجاتها وتحدد كيفية استعمالها (مثل الآلة البخارية، والآلة الإلكترونية، والقطار، والسيارة، والصاروخ، والأقمار الاصطناعية.. وغيرها سواء) وليست منتجاتها هي التي تصنع حضارتها..

ولقد تمّ التثبيت من أهمية هذه البديهية المقررة في علاقتها بالمجتمع الإسلامي منذ قرون من الزمان؛ إذ لا يستطيع مفكر أن ينكر أن هنالك تطوراً معيناً قد بدأ بالفعل منذ القرن التاسع عشر، وإبان القرن الحالي، في العادات والأفكار، وفي بعض الوقائع المجتمعية المعيّنة، متخذاً في بعض الأحيان أشكالاً سياسية تعمل بمقتضى النزعة القومية العلمانية في كثيرٍ أو قليل، من قبيل «ثورة تركيا الفتاة سنة 1918»

أو من قبيل الأفكار التي تنادي بالقومية العربية.. أو هو قد يتخذ أحياناً أخرى سياقاً اصطلاحياً ينصرف اهتمامه إلى استخدام القيم التقليدية للإسلام في النزاع المفاهيمي والسياسي للقرن العشرين، بعد تجديده لها في قليلٍ أو كثيرٍ.. ولكن مثل هذه الحركات كانت ترمي في كلا جانبيها، في نهاية الحساب، إلى أن تمهر المجتمع الإسلامي بالوسائل الملائمة للدفاع عن ذاته أو تبرير نفسه، بدل أن تقوم بتحويل الشروط الواقعية والأساسية لهذا المجتمع.

ومن أجل الدفاع عنه كانت المشاكل توضع ضمن حدود كمية، أي باعتبار «كميات الأشياء» الضرورية. وقد كان نفس شعار جمال الدين الأفغاني الذي يقول فيه: «لو أن جميع الهنود يبصقون معاً، لأغرقوا الجزر البريطانية في بحر من اللعاب!» يشير إلى أن النهضة كانت تنزلق في عدم استعمال الوسائل.. إلا إنه يجب علينا أن نعترف بأن الأفغاني قد ترك لنا أفكاراً كذلك، فيما كتبه من أجل الدفاع عن العالم الإسلامي.

وفي النهاية ابتدعت من أجل تبرير هذا العالم آلة ذات مقطع مزدوج: فقد تمت المحافظة على ذاتية القيم الإسلامية أو أعيد إنشاؤها لمواجهة سيطرة الغرب الثقافية عليه؛ ولكن في الوقت الذي كان يُواجه فيه الاستعمار على هذا النحو كان يُحتفظ بمعطيات القابلية للاستعمار، أو هي كانت تُترك من دون مساسٍ بها..

وإن أشخاص الجيل ممن قرأوا كتاب (الإفلاس الأخلاقي للسياسة الغربية في الشرق) لمؤلفه التركي أحمد رضا؛ أو كتابات شكيب إرسلان، كانوا في الحقيقة يقرؤون أعمالاً للدفاع والتبرير، وليس أعمالاً للبناء والتوجيه؛ مع أن تلك الكتابات كانت تحمل بين ثناياها إجابة من التحدي.. فبدل أن تترجم الجهود الذهنية عن نفسها في صورة مذهب دقيق للنهضة، ومنهاج منسجم، كانت تتطلق في صورة

شعلات دفاعية أو جدالية.. وكان المؤلف المنهجي الوحيد الذي خلفه الأفغاني يتمثل في مجادلة ضد المادية، وهو الكتاب الذي يتعين علينا أن نقرن به المجادلة المدوية لتلميذه «محمد عبده» ضد «أرنست رينان».

ومن جهة النظر النفسانية يمكن أن نتبين في تربيتنا أن خط سير نشاطنا الشخصي أو الجماعي يجب أن يمرّ في «ذهائتئين» يبدو أنهما ينتابان سائر البلاد الإسلامية، وهما: ذهانة «الشيء السهل» الذي لا يستدعي أي مجهود، والذي يستميلنا إلى الكسل أو إلى عدم الاهتمام برعاية شؤوننا العامة، أي رعاية شؤون المسلمين؛ وذهانة «الشيء المستحيل» الذي يجعلنا نحكم مسبقاً ومن أول وهلة بأن النشاط فوق مستوى وسائلنا، مما يفضي بناء على هذا المنوال إلى الشلل التام، والتسليم بالأمر الواقع.

من هنا يجب ان تكون مهمتنا الثقافية للأفراد والجماعات في المسجد والنادي، وتربيتنا لأولادنا في البيت والمدرسة، متمثلة في تبصيرنا لنا بأن: «ليس هناك شيء سهل، ولا شيء مستحيل»: وإنما لكل مشكلة واقعية حلها الذي تنحصر القضية في تطبيقه بالجهد الذي يستلزمه.

لقد آن الأوان لكي نتخلص من جميع أشكال الركود والخمود التي توقف الجهد، ومن سائر أعذار العطالة والبطالة التي نبرز بها كسلنا واستسلامنا وعدم اهتمامنا، وبذلك يمكن لنا أن نعرف ما يجب علينا أن ننبد تأثيره عنا، وما يجب علينا الانتفاع منه...

فما الفرق بين التأثير والانتفاع؟

لما كانت الثقافة الإسلامية هي كل شيء أخذ عن طريق التلقّي والأخبار والاستنباط، ولما كان التلقي والأخبار والاستنباط، كلها تشتمل على التفسير

والحديث والسيرة والتاريخ والفقہ وأصوله والتوحيد، فإن شبهة تأثر الثقافة الإسلامية بالثقافات غير الإسلامية، إنما جاءت من المغالطات المتعمدة التي يعمد إليها غير المسلمين في تغيير مفاهيم الأشياء، ومن قصر النظر عند الباحثين، ومن الأهداف الخبيثة التي تكيد للإسلام وأهله..

هو صحيح أن الثقافة الإسلامية انتفعت بالثقافات الأجنبية واستفادت منها، وجعلتها وسيلة لخصبها وتتميتها – وهذا مسموح به ومباح – لكن ذلك لم يكن تأثرًا، بل كان انتفاعًا، وهو مما لا بد منه لكل ثقافة.

إذًا هناك فارق كبير بين التأثر والانتفاع، ولا سيما بالنسبة إلى الثقافة الإسلامية.. فالتأثير بالثقافة يعني دراستها، وأخذ الأفكار التي تحويها، وإضافتها إلى أفكار الثقافة الأولى لوجود شبه بينهما، أو لاستحسان هذه الأفكار.. كما أن التأثر بالثقافة يؤدي إلى الاعتقاد بأفكارها.. وهذا لم يحصل في الثقافة الإسلامية؛ فلو تأثر المسلمون بالثقافة الأجنبية في أول الفتح لنقلوا الفقه الروماني وترجموه وأضافوه إلى الفقه الإسلامي، وعدّوه جزءًا من الإسلام؛ وكانوا جعلوا أيضًا الفلسفة اليونانية جزءًا من معتقداتهم؛ وكانوا اتجهوا في حياتهم اتجاه الفرس والرومان في جعل أمور الدولة مسيرة بما يرونه من مصلحة لهم... ولو فعلوا ذلك لأتجه الإسلام من أول خروجه من الجزيرة اتجاهًا مضطربًا، ولاختلطت أفكاره اختلاطًا أفقده معناه...

ذلك هو معنى التأثر الذي لم يكن له وجوده في الثقافة الإسلامية.. وأما الانتفاع فهو دراسة الثقافة الإسلامية دراسة عميقة، والوقوف على الفرق بين أفكارها وأفكار الثقافة الأجنبية، ثم أخذ المعاني التي في هذه الثقافة والتشبيهات التي تحويها لإخصاب الناحية الأدبية، وتحسين الأداء بهذه التشبيهات وتلك المعاني، من دون أن يتطرق إلى أفكار الإسلام أي تناقض، ومن دون أن يؤخذ من أفكارها

عن التشريع والعقيدة أي فكر، والاقْتصار على الانتفاع بالثقافة الأجنبية من دون التأثير بها..

فالمسلمون، منذ أوائل الفتح الإسلامي حتى العصر الذي حصل فيه الغزو التبشيري في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، كانوا يجعلون العقيدة الإسلامية أساس ثقافتهم، لكن ذلك لم يمنع عليهم دراسة الثقافات غير الإسلامية للانتفاع بما فيها من معانٍ عن الأشياء في الحياة، لا لاعتناق ما فيها من أفكار، لذلك لم يتأثروا بها، بل انتفعوا؛ لذلك لم يتطرق إلى أفكار الإسلام أي تناقض، ولم يؤخذ عن الأفكار الخاصة بتلك الثقافات الأجنبية أي فكر عن الحياة، وعن التشريع وعن العقيدة، فكان الاقتصار على الانتفاع بتلك الثقافات من دون التأثير بها..

وبخلاف المسلمين بعد الغزو الثقافي الغربي لهم، حيث درسوا الثقافة الغربية واستحسنوا ما فيها من أفكار، فمنهم من اعتنقها، وتخلّى عن الثقافة الإسلامية، ومنهم من استحسنها وأضاف ما فيها إلى الثقافة الإسلامية حتى صارت بعض أفكارها وكأنها من الأفكار الإسلامية على الرغم من تناقضها مع الإسلام.. فكثير منهم: مثلاً، اعتنقوا القاعدة الديمقراطية التي تعدّ «الأمة مصدر السلطات» والسيادة للأمة، والأمة هي التي تصنع التشريع وتسن القوانين، وجعلوها قاعدة إسلامية، في حين أن هذا يتناقض مع الإسلام لأن السيادة فيه للشرع لا للأمة، والقانون من الله سبحانه، لا من الناس... وهو يجعل الحاكم منفذاً للشرع ومقيداً، لا أجيراً عند الأمة وخاضعاً لإرادتها، بل راعياً لمصالحها بحسب الشرع.. وكثيرٌ من المسلمين كانوا يحاولون جعل الإسلام اشتراكياً أو شيوعياً – مثلما حاول غيرهم أن يجعلوه ديمقراطياً – مع أن الإسلام يتناقض مع الاشتراكية لأن الملكة محددة عنده بالكيف

ولا يجوز أن تحدد بالكم؛ ويتناقض أيضًا مع الشيوعية لأنه يجعل الإيمان بحقيقة وجود الله أساس الحياة، ويعترف بالملكية الفردية ويعمل على حمايتها..

فجعل الإسلام على هذا النحو يُعدّ تأثيرًا بالثقافة الأجنبية لا انتفاعًا بها؛ وقد حصل ذلك للمسلمين في العصر الهابط، أي بعد الغزو الثقافي ودراستهم للثقافات الأجنبية دراسة غير واعية، وغير عميقة، وعدم مقابلتها مع ثقافتهم الأصلية. كما أنهم تأثروا بالحضارة الغربية التي تقول حكم الشعب من الشعب وإلى الشعب، في حين أن الإسلام يقول الحكم لله ومن الله وإلى الناس كافة، وقد قال تعالى: {وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ} [المائدة: 49] وقال سبحانه أيضًا: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ} [سبأ: 28].

والخلاصة أن على العالم بأسره، أو على المسلمين خصوصًا أن يتمثلوا بالحضارة الإسلامية لأنها قادرة على حل الأزمات القائمة كلها، وهي تكفل الرفاهية للناس جميعًا، وتحقق للإنسان الطمأنينة التي ينشدها.. كما أن على المسلمين ألا يتأثروا بالثقافات الأجنبية، وأن يطرحوا جانبًا كل ما أخذوه عن تلك الثقافات، ويعودوا إلى ينبوع الفياض، مصدر الحقائق المطلقة، التي يجدونها مكتوبة في قرآنهم المجيد، ومحفوظة في سيرة رسولهم الكريم..

وقد آن للعالم أن يثوب إلى رشده، ويتوب إلى بارئه، فيتخذ الإسلام دينًا حتى يمكنه الوصول إلى حل أزماته المعقدة، وإلا فإنّ هذه الأزمات سوف تتكاثر، وسوف تزداد تعقيدًا حتى تصل بالعالم إلى حد الانفجار!..

وعلى حامل الدعوة أن يفقه حركة التاريخ

حركة التاريخ

الحركة ضد السكون؛ وهي التغيير المتصل الذي يطرأ على جميع الأجسام والأوضاع، فلا يشغل الجسم المتحرك مكانين في زمان واحد، وتكون لحركته سرعة معينة، هي عادة، النسبة بين المسافة التي يقطعها والزمان اللازم لقطعها.

والتاريخ في اللغة معناه تعريف للوقت. وتاريخ الشيء وقته وغايته - أما في الاصطلاح فإن التاريخ هو العلم الذي يبحث في الوقائع والأحداث الماضية، وإن كان كثير من الباحثين قد أعلنوا أن الحدث التاريخي لا يمكن أن تصنعه قوة واحدة، ولا أن يصدر عن طرف واحد، لأن أي حركة تاريخية يجب أن تكون نتاجًا مشتركًا بين أوامر الله - سبحانه - والإنسان والطبيعة، بما فيها الزمن، وأن إغفال أي عنصر منها إنما هو جهل بالأسس الحقيقية لحركات التاريخ.

والتاريخ في حقيقته ليس إلا ما دل على آثار الإنسان، كفردٍ أو كأمة، إما على شكل مآثر أو على شكل مساوئ، كما أن المآثرة أو السيئة ليست إلا ما حفل به عمل الفرد أو الأمة أو الجنس البشري على طول امتداد وجوده الأرضي، فكانت من جراء ذلك تلك الحركة المتواصلة في كل شيء...

والقرآن الكريم يتناول الحركة الدائمة للإنسان والنتائج المترتبة عليها، سواء صدرت عن الفرد أو عن الجماعة، ويعبر عن ذلك بكلمة واحدة هي: «الكتاب» كما في قوله تعالى: {أَفْرَأَ كِتَابَكَ كَفَىٰ بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا} [الإسراء: 14]؛ وقوله تعالى: {وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِ هَذَا

الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظُنُّ رَبُّكَ
أَحَدًا} [الكهف: 49].

وسواء الآية الأولى التي تدلُّ على ثمرة العمل الفردي الواحد، أو الآية الثانية التي تدلُّ على ثمرة العمل الجماعي، فكلتاها تتعلقان بالإنسان، وبأفعال الإنسان؛ وما هذه الأفعال إلا ما يتكوّن منها تاريخ البشرية. فيكون الإنسان قد شارك مشاركة فعلية وفاعلة في إنشاء حركة التاريخ ومسارها.. بل هناك ما هو أبعد من ذلك، إذ نجد أن كل نشاط البشر وأعمالهم، وجهدهم وجزاءهم، وكسبهم وحسابهم (التي تمثل في مجموعها وجوهًا متعددة لحركة التاريخ) مرتبطة أشد الارتباط بالنواميس الكونية الكبرى، ومحكومة لها في مجالات كثيرة، كما في حالة قوانين الكون المتعلقة بالشمس والقمر، والليل والنهار، وهي تدلُّ على الزمان، تمامًا كما هي حالة النبتة التي تتحرّك وتتفاعل بتأثير الهواء والماء والتراب وغيرها من العوامل الأخرى للحياة.. فهذه النواميس الكونية التي ترتبط بها أفعال الإنسان، قد أوتيت أنظمة دقيقة جعلتها قائمة على قواعد وسنن تحكمها إرادة الخالق لأنه الصانع العظيم والمدبر الحكيم، فكان أن سارت على ذلك النظام الذي لا يصيبه الخلل ولا يدركه العطل وكان أن انضوت حركة التاريخ إلى مسار هذا النظام، لتعبّر عن الإنسان في مختلف مجالات وجوده..

على أن قانونًا سنّه الله تعالى، وساهم في مسار حركة التاريخ، يبقى الإطار العام للأشياء التي يحكمها، بينما يتحرك كل شيء من هذه الأشياء وفقًا للخاصية التي أوجدها الله تعالى فيه، كون الخاصية هي ما ينتجه الشيء نفسه، وأن كل شيء يجب أن تكون له خاصيته. ومن هنا كانت خاصية العين أن تنتج الرؤية مثلًا، وخاصية الأذن أن تنتج السمع، وخاصية النار أن تنتج الإحراق، وخاصية النور أن

تبدد الظلمة {وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ لِّئَلَّا تُبْطِلُوا آيَاتِنَا وَمَا جَعَلْنَاهُنَّ إِلَّا لِيُذَكَّرَ} [الإسراء: 12].

إذن فالخاصيات لا يمكن أن تتحقق إلا بقوانين. وهذه القوانين ليست من صنع الإنسان، بل هي قوانين سنّها الله سبحانه ولا مبدّل لها إلا بأمره؛ فعندما شاء الله سبحانه أن يسلب النار خاصيتها مثلاً جعلها برداً وسلاماً على إبراهيم الخليل (ع)، وعندما يشاء الله ينزع عن العين خاصيتها يحلّ العمى، وهكذا بالنسبة إلى كل شيء، وبالنسبة إلى جميع القوانين التي سنّها الله تعالى والتي لا مبدّل، ولا محوّل لها عن مسارها إلاّ أنى شاء الله.. وبذلك اقتضى أن تكون كل حركة تاريخية ناجمة عن إرادة الله تعالى وعن مباشرة الإنسان للفعل، وخضوع هذه المباشرة القوانين المفروضة في الكون والطبيعة والوجود.

والقرآن الكريم يُعدّ التاريخ وحدة زمنية لا ينفصل فيها الماضي عن الحاضر أو المستقبل، فالانتقال السريع، في عرض القرآن، بين الماضي والمستقبل، أو بين الحاضر والماضي، أو بين المستقبل والحاضر، إنما يوضّح حرص القرآن على إزالة الحدود التي تفصل بين الزمن كونه وحدة حيوية متصلة، فتغدو حركة التاريخ التي يتسع لها الكون، حركةً واحدة تبدأ يوم خلق الله السماوات والأرض وتستمرّ متجهةً إلى يوم الحساب.

ومن هذا المفهوم كان التفسير الإسلامي للتاريخ، ومن خلال القرآن الكريم بالذات، هو التفسير الذي ينبثق عن إرادة الله تعالى التي تلو على الزمان والمكان وتتجاوز مواصفات العصر النسبية، وعن علمه اللامتناهي الذي وسع كلّ شيء، وأوامره التي صنعت الواقعة التاريخية ووضعها في مكانها المرسوم من خارطة التاريخ البشري والكوني على السواء. ومن هنا كانت نظرة القرآن إلى الأحداث نظرة واقعية شاملة

في امتداداتها الزمنية والحاضرة والمستقبلية، أي فيما كانت عليه، وما هي عليه، وما سوف تكون عليه.. وتكتسب حركة التاريخ أهميتها في القرآن الكريم ليس بإحاطتها لوقائع التاريخ بأبعادها الزمنية فحسب، بل ببعدها الذي يغور في أعماق النفس البشرية فيلامس فطرة الإنسان وتركيبه الذاتي، والحركة الدائمة في كيانه الباطني، ثم يمتد إلى نمو مداركه وقوة أحاسيسه، وإرادته المسبقة، وما تؤول إليه هذه جميعًا من معطيات حتى تعطي حركة التاريخ أبعادها الحقيقية وتجعلها منصهرة في العلاقات الشاملة مع المصير.

والخطوط الأساسية لحركة التاريخ يصوغها القرآن الكريم في أحكام عامة نسميها (سننًا) ولكن مع التأكيد على أن هذه السنن إنما هي من صنع الله، إرادة وعلماً ومصيرًا، ولكن يبقى للإنسان دور أساسي في فهمها، والإفادة منها حتى يكون إنسانًا فاعلاً ومؤثرًا.

من هنا فإن سنن التاريخ هي تلك الضوابط أو القوانين التي تتحكم في عملية التاريخ. وقد أكد القرآن الكريم على أن الساحة التاريخية لها سنن وضوابط مثل سائر الساحات الكونية الأخرى الفيزيائية والكيميائية والفلكية والحيوانية والنباتية.. والمقصود بالساحة التاريخية الساحة التي تحوي تلك الحوادث والقضايا التي يهتم بها المؤرخون ويسجلونها في كتبهم. ولكن هل كل الحوادث والقضايا التي يربطها المؤرخون وتدخل في نطاق مهمتهم التاريخية والتسجيلية محكومة بالسنن التاريخية ذات الطابع النوعي المتميز من سنن بقية حدود الكون والطبيعة، أو أن جزءًا معينًا من هذه الحوادث والقضايا هو الذي تحكمه سنن التاريخ؟ الصحيح أن جزءًا معينًا من هذه الحوادث والقضايا هو الذي تحكمه سنن التاريخ، لأن هنالك حوادث لا

تنطبق عليها تلك السنن، بل تنطبق عليها القوانين الفيزيولوجية أو الفيزيائية أو قوانين الحياة أو أي قوانين أخرى لمختلف الساحات الكونية الأخرى.

فمثلاً: موت أبي طالب عم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وموت خديجة أم المؤمنين في سنة واحدة معيّنة، حادثة تاريخية مهمة بالنسبة إلى الدعوة الإسلامية، وهي تدخل في نطاق ضبط المؤرخين؛ بل أكثر من هذا فهي حادثة ذات بُعد في التاريخ الإسلامي ترتبت عليها آثار مهمة في هذا التاريخ الحافل بالأحداث الكبيرة المهمة، لكنها مع ذلك كله فهي لم تحكها سنّة تاريخية، بل هي محكومة بقوانين الحياة التي فرضت أن يموت أبو طالب وخديجة في ذلك الوقت المحدد بالذات. إذاً فقوانين الحياة التي تفرض المرض والشيوخة ضمن شروط معينة وظروف معينة، والقوانين الفيزيولوجية التي تخضع لها الأجسام هي التي تحكمت في تلك الحادثة، ولذلك لم تشكل سنّة تاريخية..

ومن يتتبع الآيات القرآنية يجد أن القرآن الكريم عندما جعل للساحة التاريخية سنناً وضوابط فإنه قاوم بذلك النظرة العفوية أو النظرة الغيبية الاستسلامية لتفسير الأحداث. فالإنسان الاعتيادي قد يفسر أحداث التاريخ بأنها كومة متراكمة من الأحداث التي تتالى وقوعها عبر الزمن، وقد يفسرها على أساس الصدفة. لذلك جاء القرآن يقاوم مثل هذه التفسيرات وينبّه العقل البشري إلى أن للساحة التاريخية سنناً وقوانين، وأن على الإنسان كي يستطيع أن يكون إنساناً فاعلاً ومؤثراً. أن يكشف عن هذه السنن، وأن يتعرف هذه القوانين لكي يستطيع أن يتحكم فيها، وإلا تحكمت هي فيه وهو غافل عنها.

إذاً فالفتح القرآني الجليل القائل بأن للساحة التاريخية سنناً وضوابط هو الذي مهّد لتبنيه الفكر البشري. وقد جرت محاولات لفهم التاريخ على هذا الأساس بعد نزول

القرآن بنحو ثمانية قرون؛ وبدأت هذه المحاولات على أيدي المسلمين أنفسهم، فقام ابن خلدون بمحاولة لدراسة التاريخ وكشف سننه وقوانينه. ثم بعده بأربعة قرون أو يزيد، اتجه الفكر الغربي في بدايات ما يسميه بعصر النهضة، لكي يجسد ذلك المفهوم الذي ضيَّعه المسلمون عندما لم يتوغلوا في أعماقه. ومن هنا نشأت عند الغرب أبحاث متنوعة ومختلفة حول فهم التاريخ، وفهم سنن التاريخ، ونشأت عنها اتجاهات مثالية ومادية ومتوسطة، ومدارس متعددة راحت كل واحدة منها تحاول أن تحدد نواميس التاريخ بحسب آرائها وقناعاتها وقد تكون المادية التاريخية أشهر تلك المدارس وأكثرها تأثيراً في التاريخ الحديث كله.. وإذا كان ذلك الجهد البشري هو في الحقيقة استمراراً للتبني القرآني، إلاَّ إنه يبقى للقرآن مجده في أنه طرح هذه الفكرة لأول مرة على ساحة المعرفة البشرية..

وإن الآيات القرآنية التي تتحدث عن السنن التاريخية التي تعطي الفكرة الكلية أي فكرة أن التاريخ له سنن وضوابط هي كثيرة لا تحصى، ومنها على سبيل المثال قول الله تعالى: {لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ} [يونس: 49].

وقوله تعالى: {وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ} [الأعراف: 34].

والأجل في الآيتين الكريمتين قد أضيف إلى الأمة، أي إلى الوجود المجموعي للناس، لا إلى هذا الفرد أو ذاك بالذات، وهذا يعني أن وراء الأجل المحتوم لكل فرد، أجل آخر للأمة بصفاتها مجتمعاً ينشئ ما بين أفرادها العلاقات والصلات القائمة على المصالح المشتركة في ما بينهم.

إذن فهاتان الآيتان الكريمتان تعطيان فكرة كلية واضحة عن أن للتاريخ سنناً تتحكم به وراء السنن الشخصية التي تتحكم في الأفراد.

ويلتقي مفهوم الآيتين الكريمتين قوله تعالى: {وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلْ لَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَّنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْئِلاً (58) وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِدًا} [الكهف: 58 – 59].

وقوله تعالى: {وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا} [فاطر: 45].

فإنَّ الله تعالى يبيِّن لنا أنه لو كان سبحانه يريد أن يؤاخذ الناس بظلمهم، وبما كسبوا لَمَا ترك على ظهر الأرض من دابة، ولأهلك الناس جميعاً.

لكنها قد وقعت مشكلة في كيفية تصوُّر هذا المفهوم القرآني، إذ إن الناس ليسوا كلهم ظالمين عادة ففيهم الأنبياء، وأولياء الله المخلصون، والمؤمنون الصادقون، فهل يقع العذاب مع هؤلاء أيضاً؟

الحقيقة أن القرآن الكريم يتحدث عن عقاب دنيوي، لا عن عقاب أخروي؛ يتحدث عن النتيجة الطبيعية لما تكسبه أمة عن طريق الظلم والطغيان، وهذه النتيجة لا تصيب الظالمين من أبناء المجتمع وحدهم، بل تعم جميع أبناء المجتمع على اختلاف هوياتهم، وعلى اختلاف أنحاء سلوكهم. فحينما وقع التيه على بني إسرائيل نتيجة ما اكتسب هذا الشعب من ظلمه وطغيانه وتمرده لم يُختص هذا التيه بالظالمين من بني إسرائيل وحدهم، بل شمل موسى (ع) الذي بعثه الله تعالى لمواجهة الظالمين والطواغيت، وشمل أخاه هرون (ع) وجميع المؤمنين بالله، لأنهم كانوا جزءاً من تلك الأمة، فلما حكم الله على بني إسرائيل أن يتيهوا أربعين عاماً، وقع التيه إذن على موسى وعلى أخيه هارون عليهما السلام.

وحين حلَّ البلاء بالمسلمين في غزوة أحد، نتيجة مخالفة الرماة لأوامر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما وضعهم على «جبل عينين» واندفاعهم وراء المغنم والمكسب، لم يسلم رسولُ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذاته من ذلك البلاء، إذ رماه المشرك ابن قميئة الليثي بالحجارة حتى أصيبت ربايعته الشريفة وشُجَّ في وجهه الكريم وكُلمت شفثاه ودخلت حلقتان من المغفر الذي كان يستر به وجهه الرضي في وجنتيه؛ بل تقدم ذلك اللعين يريد أن يقلته لولا أن ذبَّ عنه مصعب بن عمير (رضوان الله عليه).

هذا كله وفق منطق سنّة التاريخ. فالعذاب حين يأتي في الدنيا على مجتمع وفق سنن التاريخ، لا يختص بالظالمين، من أبناء ذلك المجتمع، ولهذا قال الله تعالى في آية أخرى: {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [الأنفال: 25]. فالآية تتحدث إذاً عن سنّة التاريخ وأن ما يمكن أن يحصل لأمة من عذاب في هذه الدنيا إنما نتيجة كسب هذه الأمة، وسعيها، وانغماسها في الانحراف عن أوامر الله تعالى ونواهيه.

وبصورة عامة إن القرآن الكريم يبيّن لنا في مواضع كثيرة ثبات السنن التاريخية ونفاذها وعدم تبادلها أو تحولها. فإنها موجودة أساساً في صميم التركيب الكوني، وفي قلب العلاقات المتبادلة بين الإنسان والحياة.. ولم يفعل القرآن سوى أن كشف عنها النقاب وأكد وجودها وثقلها في حركة التاريخ.

وهذه السنن لا تتحدد في القرآن الكريم بتفاصيل وجزئيات موقوته، بل تمتد مرنة، متفتحة، شاملة لكي تضمَّ أكبر قدر من الوقائع، وتحتوي في سيرها على أكبر عدد من التفاصيل والجزئيات لتبقى الحصيصة النهائية، والدلالات الكبرى لحركة التاريخ. إنها تريد أن تقول لنا – باختصار – إن حركة أيّ جماعة بشرية في التاريخ ليست

اعتباطية، وأنها بما قد ركب فيها من قوى العقل والروح والإرادة، مسؤولة خلال حركتها تلك، مسؤولة كاملة حيث ينتهي العبث واللاجدوى، وحيث وجب أن يكون عمل الإنسان مدرِّكًا مخططًا يقف به أمام الله تعالى والعالم، وفق ما جاء به أنبياء الله، وما تفرضه العلائق الإنسانية، والروابط الأخوية في الأمة الواحدة؛ أما إذا انعدم العمل المدرك الواعي والمخطط، وَتَمَيَّعَتِ القِيمُ الأخلاقية المنبثقة عن قوى العقل والروح والإرادة... فإن الجزاء يكون من جنس العمل، ويؤول الأمر بالجماعة البشرية إلى التدهور والانهيار.

والآيات التي تبين هذه السنن التاريخية العامة كثيرة، فمنها قوله تعالى: {سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا} [الأحزاب: 62]. وقوله تعالى: {فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا} [فاطر: 43]. وقوله تعالى: {سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا تَجِدَ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا} [الإسراء: 77]. وقوله تعالى: {قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ (137) هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ (138) وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (139) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (140) وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ} [آل عمران: 137 – 141].

وهذه الآيات الأخيرة من سورة آل عمران في القرآن الكريم يمكن اعتمادها مقياسًا لسنن التاريخ الثابتة والدائمة في حياة الناس، وما تنطوي عليه من تقلبات وتغييرات في مسار وجودهم الأرضي.

على أنه، ومما تقدم، وإذا ما حاولنا أن نسبر غور المعاني التي تنطوي عليها الآيات القرآنية التي أوردناها كشواهد السنن التاريخية فإننا نستخلص حقائق ثلاثاً:

1 - الحقيقة الأولى هي الاطراد في السنّة التاريخية، وهذا الاطراد يعني أن السنة ليست علاقة عشوائية أو رابطة قائمة على أساس الصدفة، بل هي علاقة ذات طابع موضوعي، لا تختلف في الحالات الاعتيادية التي تجري فيها الطبيعة والكون على السنن العامة.. وطابع الاطراد في السنّة التاريخية يهدف إلى إيجاد شعور في الإنسان المسلم، يكون شعوراً واعياً، متبصراً، لا مستسلماً ولا ساذجاً، وذلك وفقاً لمجرى أحداث التاريخ بصورة طبيعية. {وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا} [الأحزاب: 62] {وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا} [الإسراء: 77] {وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ} [الأنعام: 34]. أي إن كلمة الله، تعني أيضاً أنها سنّة من سنن التاريخ التي أوجدها الله تعالى بإرادته التي رسمت القانون العام لقضية لا تقف عند حدود الزمان والمكان، بل تتناول الإنسان الفرد، أو تتناول الجماعة العامة، إذ تحقق الشروط المفروضة للقضية وفق السنّة أو القانون الذي قامت عليه.

2 - والحقيقة الثانية هي أن السنّة التاريخية ربانية، أي إنها من الله سبحانه وتعالى وهي في علمه وإرادته ومشينته.

وهذا يعني أن كل قانون من قوانين التاريخ أو سنّة من سننه، هو تدبير رباني، وأن الاستفادة من مختلف القوانين والسنن التي تتحكم في الساحات الكونية بأسرها، لا يمكن أن تكون إلا رهناً بأمر الله تعالى؛ فالله سبحانه يظهر لنا قدرته من خلال هذه القوانين والسنن، لذلك فهي تمثيل لإرادته وحكمته، وتدبيره في الكون بأسره. لكن ذلك لا يعني نزع الحادثة التاريخية عن الأسباب والمسببات ولا عن العلاقات والروابط المتعلقة بها على الساحة التاريخية، بل يعني وجود الروابط والعلاقات بين

الحوادث التاريخية بحيث تكون هذه الروابط والعلاقات تعبيراً عن حكمة الله وبنائه التكويني للساحة التاريخية.

والمثال على ذلك ظاهرة سقوط المطر. وتفسير هذه الظاهرة يجب أن يكون على أساس الأسباب والعلاقات التي تجعلها مرتبطة بالدورة الطبيعية للماء، التي تؤدي إلى بيان كيفية نزول المطر، وذلك بأن يتبخر الماء ويتحول إلى غاز ثم يتصاعد الغاز سحباً، فإذا انخفضت الحرارة في الجو تحول السحاب إلى سائل، وهطل المطر.

وهكذا يتبين أنه وفقاً لهذا المفهوم لا يمكن أن نعزل ظاهرة سقوط المطر عن بقية الحوادث وقطع ارتباطها مع مؤثراتها وأسبابها، إلا إن تسلسل الحوادث وترايط بعضها ببعض منذ حالة التبخر وحتى النزول للمطر، إنما هو تعبير عن حكمة الله التي وضعت القانون العام لسقوط المطر في حال تحقق ظروفه وعوامله كافة.. وهكذا سنن الطبيعة كلها، وسنن التاريخ. فعلى الإنسان أن يفقه هذه السنن ويتجاوب معها كي يستفيد منها.

3- والحقيقة الثالثة التي يؤكد عليها القرآن الكريم هي حقيقة الاختيار عند الإنسان بفعل إرادته. أي إن محور تسلسل كثير من الأحداث والقضايا إنما هو ناشئ عن إرادة الإنسان، وذلك لقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد: 11].

فلو فكّرنا قليلاً فيما تشير إليه هذه الآية الكريمة لأدركنا أن إرادة التغير يجب أن تكون نابعةً أولاً من القوم بتغيير ما بأنفسهم، لأن تغيير ما بالذات يكون من نتائجه تغيير السلوك، وعند تغيير سلوك القوم، سواءً من الأسوأ إلى الأحسن أو من

الأحسن إلى الأسواء، فإن الله سبحانه سيغير الأوضاع التي يعيشها هؤلاء الذين غيروا سلوكهم بحسب تصرفاتهم ووفق ما اختاروا لأنفسهم.

فإن كان التغيير من الحسن إلى السيئ لا بد من أن يعثم البلاء، وإن هم أصرروا على ما هم عليه من التمادي وعدم التغيير إلى الأحسن نزل في ساحتهم الهلاك مصداقاً لقوله تعالى: {وَتِلْكَ الْقُرَىٰ أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا} [الكهف: 59] وأما إن انتبهوا إلى ما هم فيه من سوءٍ واستغفروا لذنوبهم وسلكوا سُبُلَ الطاعة فإن الله سيأخذ بيدهم، ويمدّهم بعنايته، ويهديهم إلى تغيير أوضاعهم إلى الأحسن.

وهذا واضح في قوله تعالى على لسان نبيه نوح عليه السلام {فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَيَبْنِيَنَّ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا} [نوح: 10 – 12].

فتلك الآيات الكريمة وغيرها كثيرٌ في القرآن الكريم، تبين أن سنن التاريخ لا تجري خارج إرادة الإنسان، ولا من فوق رأسه، بل تجري من تحت إرادته وبحسب ما كسبت يده.. وذلك أن للإنسان دوراً مهماً وأساسياً في حركة التاريخ.

ولكن كيف يكون ذلك؟

إن حركة التاريخ بمفهومنا هي حركة هادفة، لها علة غائية متطلعة إلى المستقبل، أي إنها ليست حركة سببية فقط ومشدودة إلى سببها، إلى ماضيها، بل هي مشدودة إلى غاية هادفة مستقبلية، بمعنى أن المستقبل هو المحرك لأي نشاط من النشاطات التاريخية، والمستقبل بحقيقته إنما يُحرك من خلال الوجود الذهني للإنسان، من هنا كان دور الإنسان في صناعة حركة التاريخ دوراً حاسماً، إذا ما حرّك المستقبل الهادف..

إذن هنالك المحتوى الداخلي للإنسان، وهذا المحتوى الداخلي يتمثل في وجوده الذهني الذي يجسد من ناحية جانباً فكرياً هو الذي يضم تصورات الهدف، ويمثل من ناحية أخرى طاقة الإرادة التي تحفز الإنسان نحو الهدف وتنشطه للتحرك نحو هذا الهدف. وبالامتزاج ما بين الفكر والإرادة تتحقق فاعلية المستقبل. فالوجود الذهني بذلك – أي بالفكر والإرادة – هو الحافز والمحرك والمدار لحركة التاريخ بل ولبناء المجتمع بكل ما يضم من أنظمة ومن أفكار وتفصيل، تتضافر بعضها مع بعض وتتوثق بالعلائق والروابط التي تؤلف كلاً منسجماً يكوّن الإطار الصحيح لعيش الجماعة البشرية.. وإذا كان المحتوى الداخلي للإنسان هو الذي يجسد الغايات التي تحرك التاريخ، فإن هذه الغايات يحددها المثل الأعلى للإنسان في حياته الفردية، أو المثل الأعلى للجماعة البشرية في حياتها. ومن هنا كان المثل الأعلى هو المحور الذي تتمحور فيه كل الغايات وتعود إليه كل الأهداف. وبقدر ما يكون المثل الأعلى للفرد أو للجماعة البشرية صالحاً وسامياً، تكون الغايات الفردية والجماعية سالحة وعالية؛ وبقدر ما يكون ذلك المثل الأعلى محدوداً أو منخفضاً تكون الغايات المنبثقة عنه محدودة ومنخفضة أيضاً.

والمثل الأعلى هنا هو الذي يرتبط بنظرة عامة إلى الكون والإنسان والحياة، ويتحدّد من قِبَلِ كَلِّ جماعة بشرية على أساس وجهة نظرها إلى الحياة والكون. ومن خلال الطاقة الروحية التي تتناسب مع وجهة نظر تلك الجماعة البشرية إلى الحياة والكون يكون فكرها، وتتحقق إرادتها. ويؤول إليه مصيرها. والمثل الأعلى يكون على ثلاثة أنواع:

– النوع الأول هو المثل الأعلى الذي يستمد تصوره من الواقع، أي من واقع الجماعة بحدودها وقيودها وشؤونها. وهو يعني في الحقيقة تجميد الواقع على حاله

بدلاً من التطلع إلى المستقبل، بحيث يكون المستقبل بمقتضاه تكراراً للواقع، ومن هنا تصبح حركة التاريخ حركة رتيبيّة، أي تكراراً لماضيها وتثبيتاً لواقعها. ويعود هذا النوع من المُثل العليا إلى سببين:

– سبب نفسي داخلي، هو الإلفة لواقع الجماعة الذي تعيشه والركون إلى الخمول.
– وسبب اجتماعي خارجي، هو تسلط المستكبرين والطواغيت الذين يتحكمون في شؤون الجماعة ويجعلونها مرتبطة بنظرتهم حفاظاً على مراكزهم ومصالحهم التي تتأثر لمجرد وعي الناس للواقع ومحاولتهم تغيير هذا الواقع الذي يجعلهم أسرى لمطامع أولئك المتسلطين.

– النوع الثاني هو المثل الأعلى الذي يشتق من طموح الأمة وتطلعها نحو المستقبل، ولكن بنظرة جزئية محدودة لا تستوعب الطريق الطويل للمستقبل. أي إن هذا الطموح الذي منه انتزعت الجماعة مثلها كان طموحاً محدوداً مقيداً لم يستطع أن يجتاز المسافات الطويلة، وإنما استطاع أن يكون رؤية مستقبلية محدودة، وهذه الرؤية المستقبلية المحدودة انتزع منها مثله الأعلى.. وبمعنى آخر، إن هذه النظرة الجزئية المستقبلية عندما يحولها الإنسان إلى مثل أعلى، إنما يحولها إلى شيء مطلق. وهنا يكمن الخطر، لأن هذا المثل الأعلى سوف يخدم الإنسان في المرحلة الحاضرة بما يهيئ له من إمكانيات النمو للمستقبل، ولكن سرعان ما يصل هذا النمو إلى حدوده القصوى، وحينئذٍ قد يتحول المثل الأعلى إلى قيد للمسيرة المستقبلية الطويلة أي إلى عائق عن التطور بل إلى مجمّد لحركة الإنسان. والمثال على ذلك الإنسان الأوروبي في بدايات عصر النهضة الأوروبية عندما وضع مثلاً أعلى وهو الحرية.. فقد رأى أن الإنسان الغربي إنساناً محطماً مقيداً، في كل عقائده الدينية وأفكاره العلمية بحكم الكنيسة وتعنتها، تماماً كما هو مقيد في قوته وورقه

بحكم أنظمة الإقطاع، فأراد الإنسان الأوروبي الرائد لعصر نهضته أن يحرر الإنسان من تلك القيود ليصبح هذا الإنسان كائنًا مختارًا، يفعل بجوارحه، ويفكر بعقله، ويتصور ويتأمل بذاته لا أن يستمدَّ هذا التصور والتأمل كصيغٍ ناجزةٍ عن الآخرين.

ولكن ماذا حصل؟

لقد فات الإنسان الأوروبي المحتوى والمضمون لقيمة الإنسان، بحيث جعل الحرية هدفًا، وهذا صحيح فالحرية هدف يسعى إليه ويجاهد في سبيل تحقيقه، لكنه صير من هذا الهدف مثلًا أعلى في حين أن هذا الهدف لا ينبغي أن يكون إلا إطارًا في الحقيقة، وهذا الإطار في حاجة إلى محتوى وإلى مضمون، وإذا جُردَ من محتواه فسوف يؤدي إلى الويل والدمار، وهو ما تواجهه الحضارة الغربية اليوم التي صنعت للبشرية كل وسائل الرفاهية ولكن حولتها إلى وسائل دمار، لأن الإطار بقي بلا محتوى أساسي عن الوجود كله، وبلا مضمون روحي متعلق بنهاية هذا الكون..

ومن المقارنة بين النوعين من المثل العليا اللذين أتينا على ذكرهما سابقًا وهما: المثل العليا المستمدة من الواقع، والمثل العليا المشتقة من طموح محدود، نلاحظ أن المثل من النوع الأول هي امتداد للمثل من النوع الثاني. أي إن المثل الأعلى يبدأ مشتقًا من طموح محدود، ولكن حين يتحقق هذا الطموح المحدود، يتحول المثل الأعلى إلى واقع محدود، وحينئذٍ يصبح مثلًا تكراريًا. وعندما يتبدد هذا المثل التكراري فإن الأمة تتحول إلى شبح أمة، وهذا يعني أن الأمة في هذه الفترة الزمنية تمر عادةً بمراحل أربع:

المرحلة الأولى: هي مرحلة فاعلية لأن فيها يكون عطاء وتجديد بقدر ما يكون له من ارتباط بالمستقبل. لكن هذا العطاء، وهذا التجديد يبقيان قصيري المدى لأن

المثل الأعلى محدود وسوف يتحول في لحظة من اللحظات إلى قوة إبادة لكل ما أعطاه من مكاسب.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة تجميد، لأن المثل الأعلى حين يستنفد طاقته وقدرته على العطاء، يصبح بلا محرك، فتتوقف فاعليته. والقادة الذين كانوا يعطون ويوجهون على أساسه يتحولون إلى سادة وكبراء تنتفي عنهم صفة القيادة، وجمهور الأمة يتحول إلى مطيعين ومنقادين لا إلى مشاركين في الإبداع والتطوير.

والمرحلة الثالثة: هي مرحلة الامتداد التاريخي لأولئك الحكام، إذ تتحول السلطة إلى طبقات تتوارث المقاعد عائلًا أو بأي شكل من أشكال الوراثة، وهذه الطبقة تصبح هي الطبقة المترفة المنعمة الخالية من الأهداف الكبيرة، المنشغلة بهمومها الصغيرة وإشباع غرائزها وحاجاتها العضوية، وهذا ما يؤدي إلى تفتت الأمة.

والمرحلة الرابعة: هي المرحلة التي تفقد فيها الأمة ولاءها حتى للمثال التكراري، فيسيطر عليها مجرموها، الذين لا يراعون عهدًا ولا ذمة، فيحل بها الدمار، وتتمزق، ويذهب كل ما أنشأته وقامت به...

هذان هما المثالان السائدان في العالم اليوم وهذه هي نتائجهما التي نشاهدها ونتألم من قسوتها، وبُعدها من إنسانية الإنسان.

أما النوع الثالث من المثل العليا فهو الذي يتمثل بالمثل الأعلى الحقيقي، وهو رضوان الله سبحانه وتعالى.. فالمثل الأعلى بالنسبة إلى الإنسان يجب أن يكون غير محدود، ومن غير نتاج الإنسان، بل لا ينبغي أن يكون إفرارًا ذهنيًا للإنسان، وإنما يجب أن يكون مثالًا أعلى حقيقيًا، له قدرته المطلقة وله علمه المطلق وله عدله المطلق. وهذا لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى:

يقول الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ} [الانشقاق: 6].
فهذه الآية الكريمة تخاطب الإنسان، وتنبهه إلى ضرورة أن يجعل هدفًا أعلى لنفسه، بل وللإنسانية ككل، وهذا الهدف الأعلى هو كدُّه نحو الله سبحانه وتعالى، أي السير المستمر بالمعاناة وبالجهد والمجاهدة لتحقيق نيل مرضاة الخالق عزَّ وجلَّ.
وكلمًا تقدم الإنسان في هذا المسار، واعيًا المثل الأعلى وعيًا موضوعيًا كان سيره صُعدًا، وسعيه هادفًا لأنه يتوخى فيه الارتقاء والتكامل باستمرار وهذا هو التقدُّم المسؤول، في حين أن التقدم يكون غير مسؤولٍ إذا كان السير غير هادفٍ أو إذا كان التقدم منفصلًا عن الوعي. إذن فالمثل الأعلى في الحقيقة يحدث تغييرًا كيفيًا في مسيرة الإنسان لأنه يمنحه الشعور بالمسؤولية، لذا كان دور دين التوحيد الأخذ بيد الإنسان لإزالة العوائق كافة، وكان دعوة صريحة واضحة إلى نبذ كل المثل المصطنعة، والمنخفضة، والتكرارية التي تريد أن تجمد حركة الإنسان، وتنتزعه من دخيلته حتى تبعده عن الشعور بالمسؤولية، ومن ثم من الكدح لتحقيق الوصول إلى المثل الأعلى الذي هو رضوان الله تعالى.

ومن هنا كان التأكيد على دور الإنسان، بما يمكن أن يتحمل من مسؤولية للتأثير في حركة التاريخ، سعيًا وراء هذا المثل الأعلى في حياته. والاختيار عند الإنسان، بفكره وإرادته وبمشاعره. وكلمًا توافق مع المثل الأعلى تمثل بمواقف إيجابية لهذا الإنسان، وهي المواقف التي تستتبع ضمن علاقات السنن التاريخية جزاءاتها المناسبة. فالجزء يأتي من جنس العمل {كُلُّ أَمْرٍ بِمَا كَسَبَ رَهِيْنٌ} [الطور: 21] كلما قال عزَّ وجلَّ. بحيث يكون لاختيار الإنسان موضعه الرئيسي في الساحة التاريخية، ومسؤوليته المهمة على هذه الساحة. وإن العمل التاريخي الذي تحكمه سنن التاريخ هو كلُّ عمل هادف ذي غاية، والذي تكون له في الوقت نفسه أرضية

أوسع من حدود الفرد، وأرضية هذا العمل هي عادةً المجتمع أو أرضية الجماعة وبذلك يكون موضوع السنن التاريخية العمل الذي يتوخى دائماً مثلاً أعلى سامياً يتخذ من المجتمع أو الأمة أرضية له، سواء اتسعت هذه الأرضية أم ضاقت..

على أنه، في دراسة حركة التاريخ، لا بد من أن تواجهنا قاعدتان أصيلتان ينبغي أن نتذكرهما دائماً حتى نضع هذه الحركة في نطاقها الصحيح، ونعطيها مسارها الحقيقي؛ وهاتان القاعدتان هما:

– أن خلق الأفعال من الله تعالى، لأنَّ له وحده – سبحانه – الألوهية والرُّبوبية والخلق.

– أن مباشرة الأفعال هي من صنع الإنسان، لأنه يملك قدرة المباشرة، ولأنه يملك خاصية الإدراك، وهما اللتان تتيحان له أن يفهم حركة التاريخ، كي يستطيع التأثير في واقعه، أو تغيير هذا الواقع انطلاقاً من فهمه لهذه الحركة.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن حركة التاريخ هي مدار الجهد الإنساني، منذ فجر الخليقة وحتى يرث الله تعالى الأرض ومن عليها. أي إنها ذلك النتاج الكبير، والتجمع الضخم للأحداث الغامضة منها والواضحة، المستترة منها والمعلنة التي شهدها الإنسان في مختلف مراحل تطوره، ابتداء من اكتشاف حاجاته الأساسية، وحتى بلوغه أقصى درجات النضوج الفكري الذي أمده، ولا يزال يمده، بعناصر وعوامل التقدم والرقى.. أي إنها ذلك النتاج والتجمع من إرادة البشرية ونضجها، وذكائها وجهودها، بحيث تتكون الحصيصة النهائية للجهد البشري في كل زمان، عند مفترق مرحلة من المراحل، لكي تتوثب للانتقال إلى مرحلة أخرى؛ ولذلك فإن هذه الحركة هي التي تعطي لكل مرحلة من مراحل التطور إشارة البدء، من دون أن يكون لديها إشارة للختام، لأنه لا نهاية لها هي مثلما أنه لا ختام ملحوظ أو مرئي

للجهد الإنساني، مادام هو قائماً على هذه الأرض.. فالمهم أن حركة التاريخ لا تتوقف، فهي إذن لا نهاية لها.. وكذلك تقدم الإنسان فهو في إطارها وضمن مسارها، لا يتوقف أيضاً.

وتبقى حركة التاريخ مستمرة، ويبقى معها الإنسان دائراً في فلكها إلى أن يحين الميعاد، وينتهي كل شيء بأمر الله تعالى، لأنَّ إلى ربك المنتهى.. وإليه المصير، مهما امتدت الأزمان، ومهما تعاقبت الأجيال.

أيها المسلمون الصادقون، المخلصون،

ويا حملة الدعوة الإسلامية،

عليكم بعد فهمكم لحركة التاريخ ألاَّ تدعُوا بعد اليوم، إلاَّ الله الذي لا إله إلاَّ هو.. واعلموا علم اليقين أن كل شيء هالك إلاَّ وجهه، له الحكم، وإليه ترجعون، كما يقرر ذلك رب العالمين في محكم كتابه الكريم في آخر سورة القصص.. فوجب أن تكون الدعوة إلى الله تعالى، دعوة خالصة، لا تشوبها المصالح المادية مهما عظم قدرها وارتفعت قيمتها وغلا ثمنها. فلنضع جميعنا، كمسلمين، نصب أعيننا دائماً، أن كل شيء زائل: المال والجاه والسلطان بل والكون كله ما نعلم منه وما نجهل. ولنذكر جميعنا أيضاً أن الحكم دائماً لله سبحانه، يقضي بما يشاء، من دون أن يشركه أحد في حكمه، ومن غير أن يقدر أحد على رد قضائه.

وهكذا تقرر قاعدة الدعوة: وحدانية الله سبحانه، وتفردُه بالألوهية والبقاء والحكم والقضاء.. وليمض أصحاب الدعوة في طريقهم على هدى، وعلى ثقة، وعلى طمأنينة، وفي يقين، والله هو الموفق والمسدد.

التوفيق والتوكل

وعلى حامل الدعوة أن يتوكل على الله وأن يكون معتقداً أن التوفيق بيد الله:

– التوفيق لا يكون توفيقاً إلا إذا احتوى على حالتين:

- 1 – الحالة الأولى أن يملك الإنسان أسباباً يثق بها أولاً، ويثق أنه قادرٌ على أدائها.
- 2 – والحالة الثانية أن يسهلَ له هذا الأداء من الله تعالى، وأما صحة التوكل على الله فهي ربط الأسباب بالمسببات، وترك النتيجة إلى الله سبحانه وتعالى:

الفرق بين القيادة الفكرية والقيادة العسكرية

وعلى حامل الدعوة أن يفرق بين القيادة العسكرية والقيادة الفكرية:

– الفارق كبيرٌ بين القيادة العسكرية والقيادة الفكرية، فالقيادة العسكرية تحتاج إلى الحزم والقسوة من القائد، ولا يجوز أن يشعر الجندي بأي تسامح على تخاذل، لأن مسؤولية الجندي هي تنفيذ الأوامر بالدرجة الأولى، ومن دون إبطاء أو تلكؤ عن تنفيذها..

وهكذا نزلت الآيات البيّنات تعنّف الذين يفرون من وجه العدو، وتوعدهم بعذاب شديد يوم القيامة.

ومن هنا ترى أن الآيات البيّنات تتحدث عن الناحية الفكرية، فلا ترى في سياقها ونصها ودلالاتها ومفهومها سوى طول الأناة والصبر والرحمة والرأفة بهم والاستغفار عن ذنوبهم، وهذا يعود إلى سبب وجيه جداً، لأنه لا يستطيع أن يكون كل فرد نبياً وإن كان في استطاعته أن يكون جندياً. فانظر إلى قوله تعالى: {انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا} [التوبة: 41]، {إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ} [التوبة: 39].

وإلى قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [أل عمران: 159].

الأسلوبُ وأهميته

وعلى حامل الدعوة أن يهتم بالأسلوب اهتمامًا كبيرًا:

– يجب أن نغير الأسلوب التقاطًا كبيرًا، فننظر إليه نظرةً صحيحة، وندرسه دراسة عميقة مستنيرة، فالأسلوب ليس شيئًا رخيصًا ولا شيئًا ممتهنًا، بل يجب على حامل الدعوة أن يتقن الأسلوب كلَّ الاتقان، فبه تُنشرُ الدعوة وتوضَّحُ الطريقة، وبحسن استخدامه تقاد الأمة، وبنجاح تنفيذه تبلغ الغاية المقصودة. كلَّ شيء، إذا، ننشئه نحن، هو أسلوب، لا فكرة ولا طريقة، فالفكرة والطريقة ليستا من صنعنا ولا اجتهادنا، بل هما من القرآن الكريم والسنة الشريفة.

الأساليبُ والوسائلُ والخططُ

والطريقةُ والفكرةُ

وأما التفكير بالأساليب فهو التفكير في الكيفية غير الدائمة التي بها يقام بالعمل. والأسلوب يقرره نوع العمل، لذلك يختلف الأسلوب باختلاف نوع العمل، صحيح أن الأساليب قد تتشابه وأن الأسلوب الواحد قد ينفع في عدة أعمال، ولكن عند التفكير في الأسلوب يجب أن يفكر في نوع العمل، صحيح أن الأساليب قد تتشابه وأن الأسلوب الواحد قد ينفع في عدة أعمال، ولكن عند التفكير في الأسلوب يجب أن يفكر في نوع العمل الذي يراد استخدام الأسلوب للقيام به، حتى لو تشابهت الأساليب، لأن التشابه قد يضل عن الأسلوب الفاعل، فمثلاً: أسلوب الدعاية لفكرة

يتشابه مع أسلوب الدعوة لهذه الفكرة، كل منهما يعتمدُ على عرض الفكرة على الناس، لكن هذا التشابه قد يضلل حملة الدعوة، وقد يضلل أصحاب الدعاية لفكرة، فأسلوب الدعاية إذا استعمل في أسلوب الدعوة يخفقُ على المدى الطويل، وأسلوب الدعوة إذا استعمل في الدعاية يجعل الدعاية تخفق. فأسلوب الدعوة يعتمد على شرح الحقائق، كما هي، أما أسلوب الدعاية فإنه يعتمد على تزيين الفكرة وبهرجتها. وإن كان كل منهما لا بد فيه من حسن العرض. فمثلاً أسلوب نصب الحاكم في النظام الديمقراطي، وهو جعل الشعب ينتخب الحاكم، هذا الأسلوب ينفع في نصب الحاكم في النظام الإسلامي، فيجعل الشعب ينتخب الحاكم. ولكن حين يراد اتخاذ أسلوب لنصب خليفة للمسلمين يجب أن يفكر في واقع الحكم في نظام الإسلام بأنه تنصيب حاكم دائم وليس حاكمًا لفترة زمنية محددة كما هو في النظام الديمقراطي، لذلك لا بد من التفكير في نوع الحكم في الإسلام، عند التفكير في رسم الأسلوب لنصب الخليفة، فيجعل مثلاً في النظام الإسلامي حصر المرشحين للذين هم أهلٌ للخلافة، ومنع ترشيح من عداهم. ثم جعل الشعب ينتخب من يريد من هؤلاء المرشحين فقط، تم الطلب من الشعب كله أن يبائع الذي ارتضاه أكثر المسلمين خليفة للمسلمين. صحيح أن البيعة هي طريقة لنصب الخليفة وليست أسلوبًا، ولكن كيفية أداء البيعة، هو أسلوب. لذلك لا يكفي أن يكون الأسلوب نافعًا في العمل الجديد، كما نفع في غيره من الأعمال ولكن حتى يقرر هذا الأسلوب لهذا العمل، لا بد من التفكير في العمل حين التفكير في الأسلوب: فإن التفكير في نوع العمل ضروري عند التفكير في وضع أسلوب للقيام به.

إن الأسلوب هو كيفية الصياغة أو كيفية الاستعمال أو هو كيفية معينة للقيام بالعمل، وهو كيفية غير دائمة، بعكس الطريقة فإنها كيفية دائمة للقيام بالعمل.

والطريقة لا تختلف مطلقًا، ولا تتغير، ولا تحتاج إلى عقلية مبدعة حتى تقوم بها. لأنها يقينية، فهي إما أن تكون هي يقينية، وإما أن يكون أصلها يقينيًا. أما الأسلوب فإنه قد يخفق عند استعماله للقيام بالعمل، وقد يتغير، ويحتاج إلى عقلية مبدعة للقيام به، ومن هنا كان التفكير في الأساليب أعلى من التفكير في الطرق. فالطريقة قد يستنتجها عقل مبدع، ولكن قد يستعملها عقل عادي. أما الأسلوب فإن الوصول إليه يحتاج إلى عقل مبدع، أو عقل عبقرية، وإن كان استعماله قد ينتج بالعقل العادي.

ومن هنا يتفاوت الناس في حل المشاكل. لأنهم يحلون بها بأساليب. فقد يحاول شخص حل مشكلة ما، فتستعصي عليه، فيهرب منها، أو يعلن عجزه عن حلها، أو يظن أنها مشكلة لا حل لها. ولكن من يملك عقلية حل المشاكل، فإنه إن عالج مشكلة واستعصت عليه، فإنه يغير الأسلوب الذي يستعمله، أو يقوم بعدة أساليب وإذا استعصت عليه على الرغم من مختلف الأساليب، فإنه لا يهرب منها، ولا يعلن عجزه عن حلها، ولا ييأس من حلها، وإنما يصبر عليها، ويتركها فترة من الوقت، أي يتركها للزمن على حد قولهم، ثم يعاود التفكير في حلها فترة بعد أخرى حتى يحلها. لذلك فإن من لديه عقلية حل المشاكل، لا توجد لديه مشكلة لا حل لها، بل إن كل مشكلة لها عنده حل، والسبب في ذلك اعتماده على قدرته في إيجاد الأساليب التي تحل هذه المشكلة المستعصية. ومن هنا كان التفكير في الأساليب، من ميزات العقول المبدعة أو العبقرية، لذا فإن حل المشاكل متوقف على التفكير في الأساليب.

وأما التفكير في الوسائل، فإنه صنو التفكير في الأساليب ومقارن له، وهو التفكير في الأدوات المادية التي تستعمل للقيام بالأعمال، فإذا كان التفكير في الأساليب

هو الذي يحل المشاكل، إلا إن إجراء التجربة على الوسائل يبقى عنصرًا مهمًا في معرفتها.

لذلك يتحتم على المفكر في الأساليب أن يكون مفكرًا في الوسائل، وإلا فإن جميع الأساليب لا يمكن أن تنتج إذا استعملت وسائل لا تقوى على استعمال هذه الأساليب، ولا سيما أن الوسائل جزء جوهري في إنتاج الأساليب.. فمثلاً رسم خطة لقتال العدو هو رسم لأسلوب وإن كان خطة، لأن الخطة نفسها أسلوب، فإذا رسمت الخطة رسمًا صحيحًا مئة في المئة، لكنه استعمل فيها السلاح الذي لا يقوى على مواجهة سلاح العدو، فإن الخطة مخفة قطعًا ولو كان الرجال الذين يحاربون أقوى من رجال العدو، أو كانت قوتهم ضعفي قوته، فالخطة الموضوعة للحرب أسلوب، والرجال والأسلحة وسائل لتنفيذ هذا الأسلوب، فإذا لم يكن التفكير في الوسائل موجودًا عند التفكير في الأسلوب، أو كانت الوسائل ليست من النوع الذي ينفذ به هذا الأسلوب فإنه لا قيمة للتفكير في الأساليب، ولا قيمة للتفكير في الأساليب التي فكر فيها، لأنها لا تثمر إلا إذا جرى التفكير فيها عند التفكير في الأسلوب، وكانت من النوع الذي يستعمل في هذا الأسلوب، وعليه فإنه لا يصح أن يجري التفكير في الوسائل خارج التفكير في الأساليب، ولا يصح أن يجري التفكير في الوسائل إلا في ضوء الأسلوب الذي يجري التفكير فيه.

وإذا كان من الممكن أن تخفى الأساليب على المفكر، إلا إن الوسائل قد تكون أشد خفاء على كل مفكر، وذلك لأن الأساليب يكفي أن يجري التفكير فيها حتى تقرر، أما الوسائل فلا بد من أن يجري التفكير فيها، وأن نجري تجربتها، لتقرر هذه التجربة صحتها أو عدم صحتها، وصلاحها لنوع الأسلوب أو عدم صلاحها، فمثلاً تقوم الدول غير الصناعية بشراء الأسلحة من الدول الصناعية، وتقوم بتدريب

جيوشها على هذه الأسلحة بمعرفة خبراء الدول الصناعية. لكنها إن لم تُجر التجارب الكافية على هذه الأسلحة. ولم تختبر تدريب جنودها عليها اختبارًا جديًا فإنها مهما وضعت من خطط، لا تكون قد اختارت الوسائل التي هي من نوع هذه الخطط. صحيح أنها تتلقى التعليم العسكري من الدول العسكرية، ومن الدول الصناعية. لكن التعليم العسكري، ورسم الخطط وما شابهه من العلوم العسكرية هو أسلوب، ويكفي فيه التفكير، لكن الوسائل، لا يكفي فيها التفكير، إذ لا بدّ من التجربة بعد التفكير حتى تأتي الوسائل ملائمة وناجعة.

ومثلاً، تشكيل كتلة على فكرة من أجل نشر هذه الفكرة في الشعب أو الأمة واتخاذ طريقة لتنفيذ هذه الفكرة من خلال تسلم الحكم. فإن هذه الكتلة إذا قصدت العلماء ومن لهم ثقل في وسطهم ليكونوا أعضاء في هذه الكتلة، فإن هذه الكتلة ستخفق في تحقيق غايتها، ذلك أنها نجحت بالعلماء في نشر الفكرة فلن تتجح في تسلم الحكم، وإذا نجحت بالذين لهم ثقل في تسلم الحكم فلن يقوم الحكم على الفكرة. ولن تنشر الفكرة. وتشكيل غالبية الكتلة من أحد الفريقين أو الفريقين معاً، سوف يقصّر عمر الكتلة، وتخفق في تحقيق غايتها، وتظل سائرة في طريق الفناء حتى تقنى. فإن هذا النوع من الوسائل الذي تمثل بالأشخاص، إنما جاء التفكير فيه عن طريق العقل وحده، ولم يجر عن طريق التجربة إلى جانب العقل، ولكن إذا أخذت حقائق التاريخ في هذا النوع من تشكيل الكتل، فإنه يكون قد جرى التفكير في الوسيلة عن طريق العقل، وعن طريقة التجربة. فأخذ حقائق التاريخ في هذا الأمر واستعمال الوسائل بحسب هذه الحقائق التاريخية يكون تفكيراً منتجاً بالوسائل، واختبارها من نوع الأساليب. وحقائق التاريخ تحتم على الكتلة التي تقوم على فكرة (لنشر هذه الفكرة وجعل الحكم طريقة لتنفيذها) أن تقصد الشعب أو الأمة بغض النظر عن الأفراد،

فتقبل أي شخص يقبل هذه الفكرة ويقبل الانخراط في الكتلة كونه فردًا من الشعب، أو فردًا من الأمة، بغض النظر عن درجة تعلمه، وبغض النظر عن مكانته. وأن هذا وحده هو الذي يضمن نجاح الكتلة وتحقيق غايتها التي تهدف إليها. وعليه فإنّ الوسائل قد تخفى، وقد يضلُّ عنها، إذا جرى التفكير فيها في معزل عن التفكير في الأسلوب الذي تنفذه، وقد تخفى ويضل عنها، إذا لم تجر تجربتها. لذلك لا بدّ من التفكير في الوسائل، وأن يكون هذا التفكير عند التفكير في الأساليب، ولا بدّ من أن تجري تجربة هذه الوسائل إلى جانب التفكير فيها، حتى يضمن نجاح الوسائل ويتحقّق بها الهدف.

مقياس الأفعال

وأن يكون مقياس أعمال حامل الدعوة الحلال والحرام:
– يسير الكثير من الناس في الحياة على غير هدى، فيقومون بأعمالهم على غير مقياس، لذلك تراهم يقومون بأعمال قبيحة يظنونها حسنة ويمتنعون عن القيام بأعمال يظنونها قبيحة: فالمرأة المسلمة التي تمشي في شوارع المدن الإسلامية الكبرى كبيروت وبغداد ودمشق والقاهرة واستنبول وطهران وغيرها، تكشف ساقها وتبرز محاسنها ومفاتنها، وتظنُّ أنها تقوم بفعل جميل. والرجل الورع الملازم للمساجد يمتنع عن الخوض في تصرفات الحكام الفاسدة، لأنها من السياسة، ويظن أن الخوض في السياسة فعل قبيح، هذه المرأة وهذا الرجل وقعا في الإثم. فكشفت عن عورتها، ولم يهتم هو بأمر المسلمين، لأنهما لم يتخذا لأنفسهما مقياسًا يقيسان به أفعالهما. ولو فعلا لما تناقضا هذا التناقض في تصرفاتهما مع المبدأ الذي يعلنان بصراحة أنهما يعتنقانه. لذلك كان المقياس ضروريًا حتى يعرف المرء حقيقة

العمل قبل أن يقدم عليه. والإسلام جعل مقياسًا للأشياء يعرف به الحسن من القبيح أو الخير من الشر. وهذا المقياس هو الشرع وحده. فما حسَّنه الشرع من الأفعال هو الحسن أي الخير وما قَبَّحَهُ هو القبيح أي الشر. وهذا المقياس دائم، فلا يصبح الحسن قبيحًا ولا يتحول القبيح إلى حسن. بل ما قال عنه الشرع حسنًا يبقى حسنًا، وما قال عنه قبيحًا يبقى قبيحًا، وبذلك يكون الإنسان سائرًا في طريق مستقيم، وعلى هدى من أمر ربه، فيدرك الأمر على حقيقتها، بخلاف ما لو لم يجعل الشرع مقياسًا للحسن والقبح، وترك الأمر للعقل وحده، فإنه يسير متخبطًا لأن الشيء يصبح حسنًا في حال، وقبيحًا في حال أخرى. فيصبح الحكم على الأشياء في مهب الريح، ويصبح الحسن والقبح نسبيًا لا حقيقيًا، وعندئذٍ يقع في ورطة القيام بالفعل القبيح، وهو يظنه حسنًا، ويمتنع عن الفعل الحسن، وهو يظنه قبيحًا.

الإنسان يملك قوى متعددة مؤثِّرة دافِعة لِلْعَمَلِ

وأن يجعل حامل الدعوى القوى الدافعة إلى العمل قُوىً روحية:
– يملك الإنسان قُوىً مادية تتمثل في جسمه وفي الرسائل التي يستعملها لإشباع شهواته وهي أضعف القوى تأثيرًا.
ويملك قوى معنوية تتمثل في الصفات المعنوية التي يهدف إلى الاتصاف بها وهي أكثر تأثيرًا من القوى المادية.
ويملك قوى روحية تتمثل في إدراكه لصلته بالله سبحانه وتعالى، وهذه القوى الروحية أقواها تأثيرًا وأشدّها فاعلية.

وقد حرص الإسلام على جعل القوى الدافعة للمسلم قوى روحية، حتى ولو كانت مظاهرها ماديّة أو معنوية. وحتم عليه أن يقوم بأعماله كلها، صغيرها وكبيرها، بحسب أوامر الله ونواهيه. وطلب منه أن يصبر ويصابر إزاء المحن والشدائد حتى لا يآبَهُ لأي مصيبة إذا كانت في سبيل الله، ولا يفرح بنعمة، إن لم يكن فيها نصيبٌ لله.

الوعي السياسي

وان يكون حامل الدعوة واعياً سياسياً:

– حديث شريف: « من أصبح ولم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم ». والاهتمام هو التدبر لرعاية الشؤون، ورعاية الشؤون هي السياسة، والوعي هو الإدراك المركز، والوعي السياسي هو النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، لأن النظرة، إن لم تكن من الزاوية المذكورة، كانت سطحيةً لا وعياً سياسياً. أما النظرة إلى المجال المحلي وحدة فتقاهة لا غير. ووعي الأوضاع السياسية أو الموقف الدولي أو الحوادث السياسية غير الوعي السياسي، لأن وعي الأوضاع السياسية أو الموقف الدولي، أو الحوادث السياسية هو تدبرها. أما الوعي السياسي، فهو تدبر الإنسان لرعاية شؤونه على أساس مركز، وهو يقوم على أمرين اثنين:

أولاً: أن تكون النظرة إلى العالم كله.

ثانياً: أن تنطلق هذه النظرة من زاوية خاصة محددة.

المقصود بالنظرة إلى العالم هو التركيز في النظرة على الإنسان الذي يعيش في العالم، والمقصود بالنظرة من زاوية خاصة التركيز في مفهوم الحياة القائمة على فلسفة خاصة محددة مهما كانت هذه الفلسفة، مبدأ معيناً أو فكرة معينة.

لكن الفلسفة الخاصة، إن كانت مبدأ جعلت الوعي السياسي ثابتًا آخذًا طريقه في مسير غاياته كلها نحو غاية واحدة لا يتحول عنها، ويكسب العراقة والتركيز في نفس الأمة لا في نفوس الأفراد فحسب. والوعي السياسي يحتم طبيعيًا خوض النضال في سبيل تكوين مفهوم معين عن الحياة لدى الإنسان، من حيث هو إنسان في كل مكان، وتكوين هذا المفهوم هو المسؤولية الأولى التي ألقيت على الوعي، ولا تنال الراحة إلا ببذل المشقة في أدائها. والوعي سياسيًا يتحتم عليه أن يخوض النضال ضد جميع الاتجاهات التي تتناقض اتجاهه وضد جميع المفاهيم التي تتناقض مفاهيمه إذا أراد غرس اتجاهاته، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر في النضال قيد شعرة.

والوعي السياسي لا يعني الإحاطة بما في العالم، وإنما يعني أن تكون النظرة إلى العالم من زاوية خاصة، مهما كانت معرفته بهذه الزاوية قليلة أو كثيرة، فمجرد تكوين النظرة إلى العالم النابعة من زاوية خاصة يدل على وجود الوعي السياسي، وإن كان يتفاوت هذا الوعي قوة وضعفًا يتفاوت المعارف للعالم وللزاوية.

بناء على ذلك فالوعي السياسي لا يخص السياسيين والمفكرين، وإنما هو عام وممكن أن يكون حتى لدى العامة والأميين كما يمكن إيجاده لدى العلماء والمتعلمين. والوعي السياسي حاجة ملحة لا غنى عن تأمينها لدى الأمة الإسلامية ومن دون هذا الوعي لا يمكن إدراك قيمة الإسلام في حياة الأفراد والمجتمع، ولا يمكن ضمان سير الأمة مع الذين يكافحون الاستعمار سرًا دائمًا في جميع الظروف. في الانتصار والهزيمة على السواء.

ومن دونه تتعطل فضائل الإسلام وتزداد حالة الأمة سوءًا وتتقطع أسباب الرقي عنها، وتهدر كل الجهود التي تبذل في إنهاضها. فوجود الوعي السياسي مسألة في

منتهى الضرورة للأمة الإسلامية وهي، من دون مبالغة، مسألة حياة أو موت ويظهر في الأمة إذا نظرت إلى العالم من زاوية الإسلام. ولكن لا يظهر هذا الوعي لدى الفرد إلا إذا نما وتفتح.

ومن هنا كان على الوعي سياسياً ألا ينحصر ذهنه في القضايا المهمة وما يقع فيها من أعمال سياسية، بل يجب أن يجعل نظرتة نظرة واسعة بحيث تتناول كل عمل سياسي يحصل من أي دولة كبرى.

ومما يجب هنا النظر إليه أن السياسي حين ينظر في الأعمال السياسية يجب أن يبعدها من التجريد والشمول وأن يربط كل عمل بالظروف المحيطة به والملابسات التي تكتنفه، فلا يصح أن يأخذ العمل مجرداً من ظروفه وملابساته، ولا يصح أن يعمم الموضوع تعميمًا شاملاً، ولا يصح أن يقيس على العمل الواحد أي أعمال أخرى، ولا أن يرتب الأعمال ترتيباً منطقيًا فيصل إلى نتائج منطقية، بل يجب أن يتجنب ذلك ويتعد عنه، فلا يوجد أخطر على الفهم السياسي من المنطق والقياس، لأن أعمال الحياة متباينة ومختلفة ولا يشبه بعضها بعضًا، بل كل عمل له ظروفه وله ملابساته، لذلك عليه أن يربط العمل بالمعلومات السياسية المتعلقة به. وأن يأخذه وسط ظروفه وملابساته، وحينئذ يفهمه فهمًا أقرب إلى الصواب.

والوعي سياسياً يحذر دائماً أن يكون ذهنه فريسة الدعايات والإعلانات، ويتحامي أن يضيع عن الوقائع أو يضل في تحري الحقيقة عن الغاية التي يعمل لها، والميزة التي يتمتع بها الوعي سياسياً هي الحذر في تلقي الأنباء والآراء من أن يعلق بها شيء مهما بلغت تفاهته.

ويحذر الوعي سياسياً من تسلط ميوله على الآراء والأنباء، فرغبات النفس لشيء ذاتي أو جزئي أو مبدئي قد يفسر الرأي والنبا، أو قد يضيف عليه ما يجعله يخيل

إلى الرائي أنه صدق، وهو كذب، أو يُخَيَّلُ إليه أنه كذب وهو صدق، ولذلك لا بد من أن يتبين القول الذي يُقال والعمل الذي يعمل، ولا يكفي أن يدرك ذلك. بل إن الواعي سياسياً هو الذي يدرك الأشياء ويعلمها للناس ويضعها على بساط البحث والمناقشة حتى يعمل على إيجاد الوعي عند الأمة في مجموعها، حتى لا تؤخذ بعد بالألفاظ والأسماء والألقاب، وتتعود غريبة الأبناء والآراء وتصفيتها، ولا يصح اعتبار المرء واعياً سياسياً إذا كان يقول شيئاً ويعمل بخلافه، أو يرى رأياً ولا يجهد في تطبيقه. إن إيمان الواعي بمبدأ أو فكرة وعياً سياسياً يتمثل في أفعاله وليس فقط في خطابه وكتابه أو في أحاديثه ومناقشاته. فإذا لم تتجسد أفكاره في أعمال وآثار، حق لغيره أن يشكَّ في وعيه أو في صحه وعيه على الأقل. فالواعون، أفراداً كانوا وجماعات، لا يتأكد وعيهم إلا بالعمل، ولا يظهر صدقهم إلا بالإقدام والتضحية.

وهذه هي العلامة الفارقة للوعي السياسي الصحيح.

بناء على ذلك لا بُدَّ من أن ينفق من الجهد أقصى حد في تكوين الوعي السياسي لدى الأمة، وبقدر ما ينفق من جهد في إيجاد المفاهيم الإسلامية وإذكاء المشاعر الإسلامية، يرتفع الوعي ويقوى. فإيجاد الشعور في حاجة العالم إلى الإسلام يجب أن ينبثق عن الشعور في حاجة الأمة إلى الإسلام. أي يجب أن ينفق الجهد لأن تنظر الأمة إلى العالم من زاوية الإسلام حتى تتركز هذه النظرة ولو إجمالاً في جمهرة الناس، وأن يلاحظ هذا الأساس عند بذل الجهد ليفهم الإسلام وتثار أشواق الناس إليه ما دامت تعاليمه فطرية.

حَمَلُ الدَّعْوَةِ الإِسْلَامِيَّةِ فَرَضٌ عَلَى المُسْلِمِينَ

لم يتخلف المسلمون عن ركب العالم نتيجة لتمسكهم بدينهم، وإنما بدأ تخلفهم يوم تركوا هذا التمسك، وتساهلوا فيه، وسمحوا للحضارة الأجنبية أن تدخل ديارهم، وتحتل أذهانهم وتستهوئ أبناءهم. يوم تخلوا عن القيادة الفكرية في الإسلام، حين تقاعسوا عن دعوته وأسأؤوا تطبيق أحكامه، فلا بد من أن يستأنفوا الحياة الإسلامية حتى يُتاحَ لهم النهوض، ولن يستأنفوا هذه الحياة إلا إذا حملوا الدعوة الإسلامية بحمل قيادة الإسلام الفكرية.

ويجبُ أن تُحمل الدعوة الإسلامية اليومَ، كما حُمِلت من قبل، ويسار بها اقتداءً برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من دون أن يحاد عن ذلك قيد شعرة في كليات الدعوة وجزئياتها، ومن دون أن يحسب لاختلاف العصور أي حساب. لأن الذي اختلف هو الوسائل والأشكال، وأما الجوهر والمعنى فلم يختلف قط، ولم يختلفَ مهما تعاقبت العصورُ واختلفت الشعوبُ والأقطارُ، لذلك فإن حملَ الدعوة الإسلامية يقتضي الصراحةَ بالحق والجرأة على الباطل، والقوة بالإيمان، والفكر المستنير، ومجابهة الأفكار الفاسدة لبيان زيفها. ويقتضي حمل الدعوة الإسلامية، أن تكون السيادةُ المطلقةُ للمبدأ الإسلامي، بغضِّ النظر عما إذا وافقَ جمهور الشعب أم خالفهم، وتمشَّى مع عادات الناس أم ناقضها، وقبل به الناس أم رفضوه وقاوموه، فحامل الدعوة لا يتملق الشعب، ولا يداهنه ولا يداجي من بيدهم الأمور ولا يجاملهم. والدعوة الإسلامية تقضي أن يكون كل عمل من أعمالها قائماً على غاية معينة. فحامل الدعوة لا يرضى بالفكر من دون العمل، ويعده فلسفةً خياليةً مخدرة، ولا يرضى بالفكر والعمل بغير غاية، ويعدّ ذلك حركةً لولبيةً تنتهي بالجمود واليأس.

فالرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حمل القيادة الفكرية في مكة، فلما وجد أن أبناء مكة لا يحققون الغاية، هياً أبناء المدينة لذلك، ثم أوجد الدولة، وطبق الإسلام، وحمل رسالته، وهياً الأمة لتحمله من بعده، وتسير في الطريق التي رسمها لها. ولا بد من أن يظهر في الدعوة إلى الإسلام تصحيح العقائد، وتقوية الصلة بالله وأن يبين للناس حل مشاكلهم حتى تكون هذه الدعوة حية في جميع ميادين الحياة، لأن سر نجاح الدعوة الإسلامية قائم على أنها دعوة حية، تعالج مشاكل الإنسان كلها كإنسان، وتحدث فيه الانقلاب الشامل.

ولا يتأتى لحملة هذه الدعوة أن يضطلعوا بالمسؤولية ويقوموا بالتبعات، إلا إذا غرسوا في نفوسهم النزوع إلى الكمال، وكانوا ينقبون دائماً عن الحقيقة، ويقبلون كل ما عرفوه حتى ينقوا منه كل ما يمكن أن يلصق به من عيب حتى تظل الأفكار التي يحملونها نقية صافية. وصفاء الأفكار ونقاؤها هو الضمان الوحيد للنجاح ولا استمراره. وعلى حملة هذه الدعوة أن يؤديوا واجبها كواجب كلفهم به الله، وأنهم مسؤولون أمامه إذا لم يقوموا به، والله سبحانه وتعالى يحملهم هذه المسؤولية بقوله: {وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ} [الزخرف: 44]. ومن بعض كلام لعلي أمير المؤمنين سلام الله عليه: «ومن يُبَلِّغ عن الله بعد رُسل السماء إلا البشر؟».

هكذا تحمل الدعوة الإسلامية كي تحقق نهضة فكرية صحيحة، لكي تنهض بالعالم كله، ولكي تخلصه مما هو فيه، لأنه يسير إلى الانتحار وتتراكم عليه المشاكل فيقف إزاءها مشدوهاً متحيراً مرتبگًا، لا يعرف كيف يبدأ لكي يعرف كيف ينتهي. ولذلك تراه إما أن ينتظر الزمن ليحلها، وإما أن يرقع وهو غير مقتنع بصلاحية هذا الحل وصوابيته.

وتتلخص كيفية حمل الدعوة الإسلامية بعشر نقاط:

- 1 - الإسلام هو الصحيح فقط.
- 2 - أن يحمل الإسلام قيادة فكرية.
- 3 - السيادة للمبدأ الإسلامي.
- 4 - التحدي للأفكار الدخيلة الفاسدة.
- 5 - لا هواده ولا تساهل «في الأمور التي تناقض الإسلام».
- 6 - القاعدة العملية.
- 7 - تصحيح العقائد وتقوية الصلة بالله سبحانه وتعالى، وتبيين الأحكام التي تحل مشاكل الناس. كما بينت من قبل حين كان الناس يعبدون آلهة متعددة، ويئدون بناتهم، ويقتلون القريب بجريرة قريبة إلخ... ومشاكل الناس الآن كثيرة ولا تحصى في الاقتصاد، والسياسة والاجتماع، وفوضى الجنس.. إلخ.
- 8 - الأحكام والأفكار الشرعية الظنية صواب تتحمل الخطأ.
- 9 - أن يكون حمل الدعوة من أجل رضوان الله سبحانه وتعالى، وإقامة حدوده وصون حرمانه.
- 10 - التقيد بالطريقة التي جاء بها رسول الله محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، والطريقة بقسميها السياسي والفكري التي يجب أن نسلکها الآن هي نفسها التي سلكت منذ أربعة عشر قرنًا. والدليل على ذلك قوله تعالى مخاطبًا رسوله: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي} [يوسف: 108]. والسبيل هو الطريق. والواقع السياسي أن حال المسلمين اليوم من حيث وجود روسيا والصين في الشرق وأوروبا وأميركا في الغرب، هي الحال نفسها التي كانت زمن الرسول من حيث كسرى في الشرق، وقيصر في الغرب، فكما صنع الرسول في إقامة نواة إسلامية في الجزيرة العربية، وبدأ يستفيد من الموقف الدولي من حيث توازن القوى

بين فارس والروم والعداوة القائمة بينهما بالنسبة إلى المعتقد والمصلحة حتى استطاع في بضع سنين أن يوحد الجزيرة العربية بأجمعها تحت راية الإسلام ويكوّن قوة ثالثة استطاعت في ما بعد أن تأخذ زمام المبادرة من كلتا الدولتين، كذلك نستطيع نحن اليوم أن نصنع، فنشجذ الهمم ونقوي الإيمان ونشدّ العزيمة ونسير على الطريق السياسي الذي سلكه الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) لجمع المسلمين تحت راية واحدة مستفيدين من الموقف الدولي، أي من توازن القوى بالنسبة إلى العداوة القائمة بينهم من حيث النظرة إلى المبدأ والمصلحة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: كيف نستطيع أن نسلك الطريق التي سلكها الرسول، مع وجود هذه المقاومة الشديدة التي نراها ونحسها الآن، ولا سيما من بعض أبناء الأمة الإسلامية الذين يقاومون هذه الفكرة عن جهل بالإسلام، وعن اعتقاد بعدم صلاحيته في العصر الحاضر.

وبالجواب عن ذلك أن الله سبحانه وتعالى أمر رسوله بقوله: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي} [يوسف: 108].

والرسول من الناحية الفكرية تحرك في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأ يدرّس الإسلام جماعياً وقد دعا قريشاً إلى اجتماع وبدأ يشرح لهم الدعوة ويبشرهم بجنةٍ عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين، وينذرهم بنارٍ إذا قيل لها: «هل امتلأت؟ فنقول: هل من مزيد؟» وفردياً مثلما دعا علياً وخديجة وأبا بكر وسواهم، حتى توافر لديه شخصيات إسلامية متميزة من بقية أقرانها من حيث السلوك والفهم.

وفي المرحلة الثانية: خرج بهذه الكتلة، وضرب بها المجتمع القديم، وبدأ يتعرض لعلاقات الناس ويعيب آلهة قريش، ويندّد بعقائدهم ويزيف أفكارهم ويطعن بسلوكهم.

والآيات التي تدل على ذلك كثيرة هي، منها قوله تعالى على لسان رسوله: {إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ} [الأنبياء: 98]: وقوله: {وَنِلَّ لِلْمُطَفِّينَ (1) الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ (2) وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ} [المطففين: 1 – 3]. وهذا التحدي يجزّ النعمة على كل من يقوم به لأن الذي يألف شيئاً ويتعوده لا يستطيع التخلي عنه بعدما أصبح كيانه قائماً عليه، فيثور على كل من أراد تغييره أو تبديله.

وهكذا نعمت قريش ومن حالفها، وبدأت تكيد لرسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بكل ما أوتيت من قوة. وبدأ دور التفاعل ليبدأ الكفاح بين فكر وفكر.

وإليكم بعض الأمثلة التي حصلت في تلك الفترة مع الرسول الكريم: مشى ابن خلف وهو واضع عظمة في كفه، ففتها أمام رسول الله وهو جالس بين جماعة يدعوهم إلى الإسلام، ونفخها في وجهه وقال له: يا محمد! أبيعك الله هذا بعدما أرمّ؟ فأجابه الرسول بكل ثبات وصبر وثقة ويقين: نعم! ثم يبعثك الله وإياه ويدخلك الله النار» ونظراً إلى شدة الموقف ورهبته نزل الوحي على رسول الله فقال:

{أَوَلَمْ يَرِ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ (77) وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (78) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ} [يس: 77 – 79]. وسرعان ما ضرب الحق الباطل ودمغه، وسرعان ما بددّ النور الظلام ومزقه، وأصبحت الأفكار الإسلامية في المدينة المنورة هي السائدة بعد زهاب مصعب بن عمير إلى المدينة ورجوعه إلى مكة، وقوله لرسول الله: لقد أصبحت المدينة إسلاماً يا رسول الله، وفي هذه الأثناء كانت بيعة العقبة الثانية، وبايع الأنصار رسول الله على حرب الأسود والأبيض من الناس. ومما قالوا له: بايعناك على السمع والطاعة في عسرنا ويسرنا ومنشطنا ومكرهنا،

وأن نقول الحقّ أينما كان لا نخاف في الله لومة لائم. وهناك قال العباس بن عبادة بن نضلة الأنصاري لرسول الله: «والذي بعثك بالحقّ إن شئت لنميلنّ غدًا من أهل منى بأسيافنا». فقال رسول الله «لم نؤمر بذلك بعد». فمن قول العباس بن عبادة الأنصاري ومن قول رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، نستطيع أن نحكم على أن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يسير على طريقةٍ معينةٍ للوصول إلى الحكم ولا يجوز له مخالفتها.

بينما نرى معظم الجماعات التي تنبry في الوقت الحاضر لحمل الإسلام وتركيزه في نفوس الناس للوصول به إلى مرحلة التطبيق لا يسلكون الطريق التي رسمها الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بل نراهم والعياذ يسلكون طرقًا تناقض فكرة الإسلام وهذا يكون إما عن جهل بالفكرة والطريقة، وإما حبًا بالإسراع للوصول إلى الحكم، وهذه الطرق أضرت بالأمة وفتت جهودها وأعادت مسيرتها وأفرزت عددًا كبيرًا من الجماعات التي أوشكت أن تياس جميعها من الوصول إلى مرحلة التطبيق. ولكن إذا عرفنا أن الطريقة يجب أن تكون من جنس الفكرة، والطريقة تكون دائمًا لتنفيذ الفكرة ونشرها. وأي حيد عن الطريقة ولو قيد شبر لا يمكن أن ينجح سالكها بالوصول إلى تنفيذ الفكرة ونشرها وعلى الأخص إذا كان السائر على طريق الإسلام.

والفكرة في النظام الديمقراطي هي نشر الحريات الأربع: حرية العقيدة، وحرية الرأي، والحرية الشخصية، وحرية الملكية، والطريقة لتنفيذ هذه الفكرة هي فرض السيطرة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية، وفرض السيطرة هذه مجتمعة أو متفرقة تكون عن طريق الثورة في الداخل أو الاستعلاء والتحكم من قبل دولة أجنبية في الخارج. والفكرة في النظام الاشتراكي الشيوعي هي:

1 - تحقيق المساواة الفعلية بين الناس.

2 - إلغاء الملكية الخاصة إلغاءً كلياً أو جزئياً.

3 - توزيع الإنتاج على أساس جماعي. والطريقة لتنفيذ هذه الفكرة لا تتم بنظرهم إلا بالتصادم، والتصادم بنظرهم هو الصراع الطبقي في جميع الميادين، وهذا الصراع إما أن يكون عن طريق الكفاح المسلح كما حصل في روسيا والصين وإما أن يكون عن طريق الإضرابات والمظاهرات وما شاكلها من أنواع الصراع.

والمبدأ الإسلامي هو فكرة وطريقة. فكرة الإسلام هي ما تضمنه الكتاب، والسنة النبوية، والطريقة لنشر هذه الفكرة وتنفيذها هي الإقناع لقوله تعالى: {ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ} [النحل: 125] {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} [البقرة: 256]... {فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ} [الكهف: 29] {فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ} (21) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ} [الغاشية: 21 - 22]. وهذا ما رأينا الرسول الأعظم يقوم به خلال مرحلتي الدعوة على الرغم من الأذى والمضايقة والمقاطعة لكل من تلمس خطى الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) واتَّبَعَهُ. ونحن نرى بعض الحركات الإسلامية تحمل الفكرة الإسلامية لكنها تسلك الطريقة الاشتراكية الشيوعية أي التصادم للوصول إلى الحكم، أو الطريقة الديمقراطية أي الثورة من الداخل أو السيطرة الثقافية والعسكرية والاقتصادية والسياسية. وهذا ما جعلها تخفق في الوصول إلى الحكم الإسلامي لأن الطريقة الاشتراكية الشيوعية أو الطريقة الديمقراطية الرأسمالية ليستا من جنس الفكرة الإسلامية وهكذا بالنسبة إلى كل مبدأ.

وفي المرحلة الثالثة: أمر الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) بالهجرة إلى المدينة بعدما اطمأن إلى قواه المادية، وأقام هناك نواة دولة إسلامية.

بهذه الأفكار المحددة وبهذه النظرة من زاوية خاصة إلى كيفية حمل الدعوة والصفات التي يجب أن يتمتع بها حاملُ الدعوة حتى يكون داعية بحقّ، تكون الأمة قد بدأت تسير على طريقة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في بناء المدرسة التي تخرج منها قادة العالم الإسلامي.

والله ولي التوفيق